مقدمة في علم اللغة العربية

الأستاذ الدكتور علي زوين

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	
اللغة : طبيعتها ووظيفتها	
فقه اللغة وعلم اللغة	
مستويات التحليل اللغوي	
نشأة اللغة	
نقد النظريات في نشأت اللغة	
اللغات في العالم	
العربية واللغات السامية	
الخصائص المشتركة للغات السامية	
المشترك السامي	
اللهجات العربية	
المستويات اللغوية للهجات العربية	
مناهج البحث اللغوي	
الأصوات العربية	
ظاهرة الإعراب في العربية	
العربية والتطور الحضاري	
عوامل النمو اللغوي	
الاشتقاق	
القياس	
النحت	
التوليد	
مظاهر التضخم اللغوي في العربية	
الترادف	

الموضوع	الصفحة
المشترك اللفظي	
التضاد	
النحو العربي بين الدرس القديم والدرس الحديث	
النحو : لغة واصطلاحاً	
أسس النظام النحوي	
أسس النظام النحوي في العربية	
المعيارية والنحو العربي	
الوصفية والنحو العربي	

تقديم

يتناول هذا الكتاب بالبحث والدرس مسائل من علم العربية وفاقاً لمنهاج البحث اللغوي الحديث ، ويعد من باب المقدمة والمدخل الى التعريف باللغة وعلم اللغة وفقه اللغة وتوزيع اللغات ومستويات التحليل اللغوي . وأفاد في فهم بعض الظواهر الوصفية والتأريخية للعربية كالبحث في الأصوات واللهجات والمفردات، ووضّح جوانب من منهج البحث اللغوي كالدرس النحوي بين المعيارية والوصفية وأسس النظام النحوي في العربية .

وسبيلي في هذا الكتاب الاختصار إلا في مواضع تستدعي شرحاً يفي بالغرض وبيان مجمل الأسس العامة المهمة في البحث اللغوي . وأسأل الله تعالى أن ينفع به ويسدّد للصواب بمنّه وكرمه إنه نعم المولى ...

****

****

****

***

اللغة : طبيعتها ووظيفتها

اختلفت أقوال اللغويين العرب في التعريف باللغة . ولعل من أهم التعريفات التي وردت في المصادر ثلاثة تعريفات يمكن أن نستنتج منها مفهوم اللغة في الفكر اللغوي عند المتقدمين ، أحدها – تعريف ابن الحاجب في مختصره ، فقد حدّ اللغة بأنها ((كل لفظ وضع لمعنى)) . والآخر الأسنوي في شرح منهاج الأصول ((اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني))[1] .

واللغة في هذين التعريفين لها جانبان ، جانب الشكل المتمثل باللفظ وما يتضمنه من صيغ مختلفة ، وجانب المضمون المتمثل بالمعنى.

وعلينا أن نسأل الآن – هل هذان التعريفان المتماثلان تقريباً يفيان بمفهوم اللغة في علم اللغة الحديث ؟ الجواب – لا ، فقد استبعد هذان التعريفان كثيراً من الأمور المرتبطة باللغة . ولعل تعريف ابن جني أوفى بالغرض وأقرب الى المطلوب ويكاد يكون قريباً جداً من أشهر التعريفات الحديثة باللغة ، فقد عرف ابن جني اللغة بقوله – ((حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[2] .

وفي تعريفه هذا حلّل الظاهرة اللغوية إلى العناصر الآتية :–

---

[1] –السيوطي ، المزهر –8/1.

[2] –الخصائص ، 33/1 ، وقارن بالمزهر – 8/1 .

1. **اللغة أصوات** : بمعنى أنها مؤلفة من أصوات ، فالجملة مؤلفة من كلمات ، والكلمات مؤلفة من وحدات صوتية ، أي حروف . وما اللغة إلا أصوات متتالية تؤلف منها الكلمات والعبارات والجمل ، ويصدق هذا الكلام على من يسمع لغة يفقهها فهو يستطيع في هذه الحال أن يميز أصواتها من كلماتها ، وكلماتها من جملها .

ويمكن أن نستنتج من عبارة ابن جني هذه أن الأصوات انما هي إشارات متفق عليها بين الجماعة إذ لا يعقل أن تكون اللغة عبارة عن أصوات بإطلاق العبارة ، فهي حينئذ لا تختلف عن الصياح والجلبة والهمهمة ، وإنما التقييد وارد ضمناً باتفاق الجماعة على مجموعة من الأصوات ذات المدلول الرمزي تؤلف كلمات دالة على معان ، وجمل معبرة عن أفكار .

2. **اللغة وسيلة لكل قوم للتعبير عن أغراضهم** : وفي هذا بيان للوظيفة الاجتماعية للغة فهي وسيلة للتعبير عن الأغراض المختلفة كالأفكار والعواطف والمشاعر والأعمال والمنافع ... الخ .

وأشهر التعريفات الحديثة باللغة عند علماء اللغة الأوربيين هو تعريف فرديناند دي سوسير الذي يعد مؤسس علم اللغة الحديث على حسب المنهج الوصفي . ولا يخفى من تعريفه أوجه القرب من تعريف ابن جني الذي تقدم ذكره، فقد عّرف دي سوسير اللغة بأنها ((نظام من الإشارات التي تعبر عن الأفكار)) وشّبه هذا النظام ((بنظام الكتابة أو الألفباء المستخدمة عند فاقدي السمع والنطق (الصمّ البكم) أو الطقوس

الرمزيـة أو الصـيغ المهذبـة أو العلامـات العسكرية أو غيرهـا مـن الأنظمـة ولكنها أهمها جميعا[1])) فاللغة – إذن– : نظام متفق عليه عند الجماعة قوامـه مجموعـة مـن الإشـارات وهـي الرمـوز الصـوتية المتفـق عليهـا عنـد الجماعة أيضاً . وهدف هذا النظام التعبير عن الأفكار ويعني ذلك الوظيفة الاجتماعية للغة ، ولا يمكن أن نفهم معنىً للغة بمعزل عن المجتمع .

وتتضمن أكثر التعريفات باللغة وأشهرها عند الباحثين المحدثين من الأوربيين العناصر المذكورة آنفاً . فاللغة نظام من الرموز الصوتية، وهذا النظام يتمثل بالطبيعة الصوتية للغة والوظيفة الاجتماعية لها وتنوع البنية اللغوية من مجتمع إنساني إلى آخر[2] .وبذلك يمكن أن نلخص عناصر التعريف باللغة في الأمور الآتية :

1. **الطبيعة الصوتية للغة** : بمعنى أن اللغة أصوات .
2. **الوظيفة الاجتماعية للغة** : وتتمثل بالتعبير عن الأغراض والأفكار ، ولذلك اختلفت اللغات من مجتمع إلى آخر .
3. **اللغة نظام من الرموز** : بمعنى الطبيعة العرفية لهذا النظام ، أي تعارف المجموعة التي تتكلم بلغة ما فيما بينها على أصوات وكلمات ومعان وتركيبات متفق عليها .

والطبيعة الصوتية من أهم عناصر اللغة . ومعظم الرموز الصوتية في لغات العالم لا تتعدى الثلاثين في كل لغة . وتتعامل الإنسانية مجتمعة

---

[1] –انظر ، دي سوسير : علم اللغة العام ، ص34.

[2] –انظر ، حجازي : علم اللغة العربية ، ص9 .

بما لا يزيد عن خمسين رمزاً صوتياً[1] . وعلى الرغم من قلة هذه الرموز فإنها بتآلفها تنتج ملايين الكلمات ، وبتآلف الكلمات تنتج ملايين العبارات والجمل ، ومن ثم تستطيع كل مجموعة لغوية التعبير عن الأغراض والأفكار المختلفة بمقدرة تكون غير محدودة .

وبما أنّ اللغة نظام من الرموز الصوتية المتعارف عليها في مجتمع ما جعلها ذلك ضمن نظم الاتصال الأخرى عند الإنسان والحيوان، ولكن الفارق الأساسي بين اللغة ونظم الاتصال الأخرى هو ان اللغة الإنسانية نظام مركب معقد[2] .

وقيمة الرمز اللغوي تقوم على العلاقة بين طرفين : المؤثر والمتلقي ، فهي وسيلة لنقل الأفكار بينهما . والموقف الكلامي يشترط وجود هذين العنصرين . والمؤثر سواء أكان متحدثاً أم كاتباً تربطه بالمتلقي وهو المخاطب أو القارئ علاقة ارتباط ، وتقوم اللغة بهذا الارتباط ، ويرتبط أيضاً الجهاز العصبي للمؤثر بالجهاز العصبي للمتلقي ارتباطاً غير مباشر ، وتجري عملية الكلام في كل موقف كلامي بأن يصدر الجهاز العصبي أوامره إلى الجهاز النطقي عند المؤثر وتتكون اللغة بأن تنتقل عبر موجات صوتية في الهواء إلى الجهاز السمعي للمتلقي ومن ثم تنتقل إلى جهازه العصبي الذي يترجم هذه الرموز المحمولة إلى معانيها المرتبطة بها.

---

[1] –علم اللغة العربية : 12 .

[2] –حجازي ، مدخل إلى علم اللغة : 10 ، 11 .

فقه اللغة وعلم اللغة

(فقه اللغة) و (علم اللغة) مصطلحات شائعان في كتب علم اللغة الحديث[1] . وقد يبدوان عند بعض اللغويين وكأنهما مصطلحان مترادفان أو متقاربان ، ولكن التحقيق يفيد غير ذلك كما سنعرض له بالتفصيل في الفقرات الآتية .

إن عبارة فقه اللغة (Philology) مشتقة من أصل يوناني مركب من كلمتين هما : Philos (= حب) و Logos (= كلمة أو دراسة) ، فيكون التركيب بمعنى حب الكلمة او الدراسة ، ثم انتقلت إلى اللغات الأوروبية ومنها الانكليزية بألفاظ متقاربة . واستخدمت في تاريخ اللغة الانكليزية بمعنى دراسة التراث القديم ابتداء من القرن الرابع عشر .

وشهد القرن التاسع عشر عناية خاصة من اللغويين بما عرف بعلم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي . وكرس لغويو هذا القرن جلّ اهتمامهم لدراسة اللغات الهندية الأوروبية واللغات السامية يرومون بذلك الوصول الى اللغة الأم التي انحدرت منها مجموعة اللغات التي أصطلح عليها بالهندية الأوروبية ومجموعة اللغات التي أصطلح عليها باللغات السامية . وكان ذلك كله يقتضي البحث في النصوص والنقوش القديمة قراءة وتوثيقاً وتحقيقاً ، فحصل الخلط وعدم التمييز الدقيق بين (فقه اللغة) و (علم اللغة) لارتباط البحث اللغوي بالنصوص القديمة.

---

[1] –عبارة (فقه اللغة) ترجمة لكلمة (philology) ، وعبارة (علم اللغة) ترجمة لكلمة (Linguistics) .

هـذا الخلـط بـين المصـطلحين نجـده عنـد غيـر الألمـان ، وتفيـد المصادر ان اللغويين الألمان فرقوا بين علم اللغة وعلم (الفيلولوجي) منذ القرن التاسع عشر[1] . وكان مصطلح (Philology)يعني عندهم دراسة النصوص اللغوية دراسة تاريخية مقارنة[2] . ومن ثم بدأ الباحثون الآخرون يميلون إلى التمييز بين العلمين . ظهر ذلك عند اللغويين الانكليز – مثلاً– ، وظهـرت بعـض الاتجاهـات للفصـل بـين المصـطلحين عنـد اللغـويين الأمريكيين[3] .

وفّرق (ماريو باي) بين المصطلحين ، وعّد موضوع (الفيلولوجي) ((لا يختص بدراسة اللغات فقط ولكن يجمع إلى ذلك دراسات تشمل الثقافة والتاريخ والتقاليد والنتاج الأدبي للغات موضع الدراسة)) .

أمـا موضـوع علـم اللغـة Linguistics ((فيركـز علـى اللغـة نفسـها ولكن مـع إشـارات عـابرة أحيانـاً إلـى قيم ثقافيـة وتاريخيـة ويـولي علـم اللغـة معظم اهتمامه للغة المتكلّمة وان كان يوجه كذلك للغة المكتوبة شيئاً من الاهتمام))[4] .

وجعل روبنز (الفيلولوجيا) رابطاً بين علم اللغة والدراسات الجمالية والإنسانية للأدب . قال : ((... ربما جاز أن نعد اصطلاح Philology

---

[1] –حجازي : علم اللغة العربية ، ص32.

[2] –انظر : رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة ، ص9.

[3] –انظر ، علم اللغة العربية : 33 .

[4] –أسس علم اللغة : 35 .

بهذا الاستعمال مناسباً لما يرتبط بين علم اللغة باعتباره علماً وبين الدراسات الجمالية والإنسانية للأدب ، وللميدان الذي يعتمد فيه مؤرخ مظاهر الحضارة المختلفة على نتائج عالم اللغة في فهم النصوص والنقوش وفي وضع أسس معتمدة من المخطوطات والوثائق والمواد لتكون دعامة لدراسته))[1] .

وافترق الباحثون العرب المحدثون في مصطلحي فقه اللغة وعلم اللغة إلى فريقين ، فريق اعتمد التفريق بين المصطلحين كالدكتور محمود فهمي حجازي[2]، وفريق جعلهما مصطلحين مترادفين كالدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه اللغة)[3] ، فقد أطلق كلمة (فقه اللغة) على الموضوعات التي تدرس ضمن مدلول علم اللغة .

ويعد صبحي الصالح من الباحثين الذين استخدموا المصطلحين وكأنهما مترادفان ، ثم رجّح استعمال عبارة (فقه اللغة) بدلاً من عبارة (علم اللغة) واقترح ذلك على الباحثين المعاصرين[4] .

وذهب بعض الباحثين إلى التوفيق بين المصطلحين بعد المصطلح الأول (فقه اللغة) ((خاصاً بدراسة العربية وخصائصها ، على حين

---

[1] –محمد حسن عبد العزيز : مدخل إلى علم اللغة : ص172.

[2] –انظر ، علم اللغة العربية : 32 .

[3] –ص : 9 .

[4] –دراسات في فقه اللغة : 19 .

يستخدم الثاني استخداماً شاملاً في كل ما يتصل بالعربية وغيرها من اللغات))[1] .

أما نحن فنرجح التفريق بين مصطلحي (فقه اللغة) و (علم اللغة) لأن استعمال المصطلحات بحسب مفهومها العلمي الدقيق من أهم مظاهر الدراسة العلمية للغة ، ولما كان علم اللغة يعني دراسة اللغة على نحو علمي وجب التفريق بين المصطلحات واستخدامها في مواضعها استخداماً محدداً واضحاً .

وبذلك يمكن أن نطمئن إلى ان مصطلح (فقه اللغة) يتحدد معناه الدقيق بدراسة النصوص والنقوش تحقيقاً وتوثيقاً وإعداداً وفك رموز الكتابات القديمة ... الخ ما يتعلق بدراسة النصوص القديمة[2] .

---

[1] –عبد الصبور شاهين ، في علم اللغة ، ص82 .

[2] –انظر : دي سوسير : علم اللغة العام ، ص19 ، وحجازي : علم اللغة العربية ، ص32 . ذكرى دي سوسيران (الفيلولوجيا) كانت تطلق في الغالب على الحركة العلمية التي بدأها فردريك اوكست ولف في سنة 1777م ، ويختلف علماء اللغة سواء من حيث المنهج أم الهدف ، ((فقد اهتم علماء فقه اللغة بتصحيح النصوص المكتوبة وشرحها والتعليق عليها ، وشجعت هذه الدراسة أصحابها على الاهتمام بالتاريخ الأدبي وبالعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية وغيرها . وقد استخدم هؤلاء العلماء أساليب النقد في دراستهم وكان هدفهم من دراسة المسائل اللغوية مقارنة النصوص التي كتبت في فترات زمنية مختلفة لمعرفة اللغة التي يختص بها كل مؤلف من مؤلفي هذه النصوص ولحل رموز بعض اللغات القديمة الغامضة وتفسيرها)) . علم اللغة العام : 19.

ويتحدد مصطلح (علم اللغة) بكل ما يمكن أن يتضمنه هذا المصطلح من دراسة علمية للغة فقد عرفّه ماريوباي ((بأنه دراسة اللغة))[1] . والمشهور في تعريفه أنه (دراسة اللغة على نحو علمي) ، فهو يستقي مادته ((من النظر في اللغات على اختلافها . ويحاول أن يصل إلى فهم الحقائق والخصائص التي تسلك اللغات جميعاً في عقد واحد))[2].

وحدّد دي سوسير مجال علم اللغة في ثلاثة أمور :

الأول : وصف تاريخ جميع اللغات المعروفة ويعني ذلك تتبع تاريخ الأسر اللغوية وإعادة بناء اللغة الأم لكل أسرة على قدر المستطاع.

الثاني : تحديد القوى التي تعمل على نحو عام دائم في جميع اللغات واستنتاج القواعد العامة من جميع الظواهر التاريخية الخاصة .

الثالث: تحديد معالمه وطبيعته .

ونستنتج مما تقدم أن علم اللغة يعنى بالدراسة العلمية للغة باختلاف مستوياتها التحليلية ومناهجها في البحث وما يرتبط بها من قضايا ومسائل . ويوفر فقه اللغة لعالم اللغة المواد الأساسية في بحثه .

وظهرت في تاريخ العربية هاتان العبارتان وأعني بهما (فقه اللغة) و (علم اللغة) بمدلولين يختلفان تماماً عن مدلوليهما في البحث اللغوي الحديث ، ويرتبطان بمدلول (اللغة) عند اللغويين العرب ، فقد كانت (

---

[1] –أسس علم اللغة : 35.

[2] –السعران : علم اللغة ، ص50.

اللغـة) تعنـي عنـدهم ((بحـث المفـردات ومعرفـة دلالاتهـا وتصـنيفها فـي معاجم وكتب موضوعية))[1] .

وكـان هذا المعنـى للغـة شـائعاً فـي القرنين الثـاني والثالـث الهجريين وفـي مصـنفات لغـويي القـرن الرابـع الهجـري . ويعـد ابـن فـارس أول مـن استخدم عبارة (فقه اللغة) عنواناً لكتابه (الصاحبي في فقه اللغة) وتبعه بعد ذلك الثعالبي في كتابه (فقه اللغة وسر العربية) . ومعنى فقه اللغة عندهما لا يتعدى ((معرفة الألفاظ العربية ودلالاتها وتصنيف هذه الألفاظ في موضوعات وما يتعلق بذلك من دراسات))[2] .

وأما مصطلح (علم اللغة) فقد استخدم مرادفاً من حيث المدلول لفقه اللغة عند بعض المتأخرين كالرضي في شرح الكافية وأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط وابن خلدون في المقدمة .

وأطلق مصطلح آخر على دراسة المفردات ودلالاتها هو مصطلح (علم متن اللغة) ، فقد ذكره ابن يعقوب المغربي في شرح التلخيص وقصد به ((معرفة أوضاع المفردات اللغوية))[3] ، واستخدمه بعض المؤلفين من المحدثين كالشيخ حسن المرصفي في كتابه (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) ، وأحمد رضا الذي سمى معجمه بـ(متن اللغة) .

---

[1] –علم اللغة العربية : 65.

[2] –علم اللغة العربية : 66.

[3] –علم اللغة العربية : 67.

مستويات التحليل اللغوي

إن مناهج البحث في اللغة مختلفة . ولكل منها خصائصه وطرقه وأهدافه . وعلى الرغم من تعدد المناهج في البحث اللغوي فقد أصبح من التقاليد المألوفة في علم اللغة الحديث أن تحلّل اللغة إلى المستويات الآتية:

1. **مستوى الأصوات (Phonology)** : يتناول أصوات اللغة ويشتمل على علم الأصوات العام (Phonoetics) وعلم الفونيمات .

   ويقصد بعلم الأصوات العام ((العلم الذي يدرس ويحلل ويصنف الأصوات الكلامية من غير إشارة إلى تطورها التاريخي وإنما فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها واستقبالها))[1] . أما موضوع علم الفونيمات فهو ((الأصوات أو المجموعات الصوتية المتقاربة التي يدرك علاقتها شعور الجماعة التي تتكلم لغة معينة))[2] .

2. **مستوى الصرف (Morphology)** : يدرس الصيغ اللغوية (الصرفية) والتغيرات التي تعترض صيغ الكلمات فتحدث معنى جديداً مثل اللواحق التصريفية (= التاء في كتبت – (ون) في يكتبون – (ان) في كاتبان...الخ) ، والسوابق (= السين في سيذهب) ، والتغيرات الداخلية (جلس = أي هو ، وجالس = أي مع غيره) .

---

[1] – أسس علم اللغة : 46 .

[2] –أسس علم اللغة : 46.

3. **مستوى النحو (Syntax)** : يختص بدراسة نظام الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية ويبحث في أنماط الجمل المختلفة .

4. **مستوى الدلالة (Semantics)** : يتناول هذا المستوى دراسة المعنى من جوانبه كافة سواء أكان متصلاً بالمفردات أم بالتركيب .ويبحث في القضايا الاجتماعية والنفسية المتعلقة بالمعنى ، ويهدف إلى تحديد المعنى في ذهن السامع أو المتلقي .

وجعل بعض علماء اللغة الدلالة جزءاً من مستوى عام أطلق عليه مستوى المفردات (Vocabulary) – كما فعل ماريوباي[1] – ويختص بدراسة الكلمات المفردة ومعرفة أصولها وتطورها التاريخي ومعناها الحاضر وكيفية استعمالها)). ويشتمل هذا المستوى على فرعين آخرين هما الاشتقاق (Etymology) ويعني بدراسة تاريخ الكلمات ، والمعجم (Lexicography) ويقصد به فن عمل المعجمات اللغوية .

نشأة اللغة

البحث في نشأة اللغات الإنسانية من القضايا التي استوقفت الباحثين كثيراً ولاسيما الباحثين في علم اللغة التاريخي والمقارن . ويبدو أن هؤلاء كانوا يودون البلوغ إلى هدف معّين هو الكشف عن أولى اللغات في تاريخ البشرية ، إلا أن معظم ما توصلوا إليه لم يتعد الفرض والاحتمال والتخمين ولذلك عزفوا عن البحث في هذا الموضوع وعدّوه من قبيل الموضوعات الميتافيزيقية كما سنلاحظ في آخر هذا البحث .

---

[1] –أسس علم اللغة : 44 .

وتوصلت جملة الدراسات والبحوث في نشأة اللغة إلى اقوال وآراء هي أقرب إلى الفرضيات منها إلى النظريات . وأول ما نبدأ به آراء اللغويين العرب ، فقد نظر هؤلاء في أصل اللغة أ إلهام هي أم اصطلاح ؟ وكانت البداية من هذا السؤال ثم افترقوا إلى ثلاثة مذاهب رئيسة تفرعت عنها تفاصيل وآراء توفيقية وتجويز وجهين أي مذهبين . وينبغي أن نلاحظ أثر الفكر الأصولي في تبني الأقوال والمذاهب في هذه المسألة ، فالأشاعرة قالوا بالتوقيف – مثلاً – خلافاً للمعتزلة الذين رجح أكثرهم مذهب الاصطلاح . ومعنى التوقيف أن اللغة إلهام ووحي من الله تعالى إلى آدم عليه السلام . أما معنى الاصطلاح أو الوضع فهو أن اللغة إنما أنشأها الإنسان باتفاق حكيمين أو أكثر على وضع الأسماء لمسمياتها ثم شيوع ذلك بين الناس وتعارفهم عليه .

ولخص لنا فخر الدين الرازي في كتابه (المحصول) مذاهب الأصوليين في نشأة اللغة . ومن الممكن أن نضيف إلى ذلك آراء اللغويين ونستخلص من كلا الفريقين أهم المذاهب في تفسير نشأة اللغة في تراثنا الأصولي واللغوي على النحو الآتي[1] :

1. المذهب الأول :

إن الألفاظ دلت على معانيها بذواتها ، بمعنى وجود مناسبة طبيعية بين الكلمة ومعناها ، إذ نشأت الألفاظ وفقاً لهذا السياق ثم ابتعدت عن

---

[1] –انظر ، المزهر : 8/1 ما بعدها .

مناسبتها بعد حقبة طويلة . ويتفرع عن هذا المذهب القول بمحاكاة الألفاظ لأصوات الطبيعة كما سنلاحظ . ويعزى هذا المذهب إلى عباد بن سليمان .

2. المذهب الثاني :

إن اللغة نشأت بوحي من الله تعالى ، وهو ما يعبر عنه بمصطلح التوقيف. ويعزى هذا المذهب إلى أبي الحسن الأشعري وقال به الأشاعرة من بعده . وذهب إليه أيضاً أحمد بن فارس من اللغويين ، فقد ذكر في كتابه (الصاحبي) : ((اعلم أن لغة العرب توقيف)) ،وعول على قوله تعالى من سورة البقرة (آية 3) :

(وعّلم آدم الأسماء كلّها) . وتفسير ابن عباس لها . وكان ابن عباس يقول: (علّمه الأسماء كلها وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دآبة وأرض وسهل وجبل وجمل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها)) .

ونقل ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي القول بالتوقيف مستنداً إلى الآية الكريمة نفسها ، ورجّح ابن الحاجب قول الأشعري وهو القول بالتوقيف .

3. المذهب الثالث :

إن اللغة نشأت بوضع الناس ، وهو ما يعّبر عنه بالتواضع والاصطلاح ، ومعنى ذلك تواضع مجموعة من الناس على وضع ألفاظ للدلالة على الأشياء .

ويعزى هذا الرأي إلى أبي هاشم من علماء الكلام ، وتبناه أكثر أهل النظر، وصرح به ابن جني في أحد قوليه . قال ابن جني في كتابه (الخصائص) : ((باب القول على أصل اللغة أ إلهام هي أم اصطلاح؟: هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف)) . وهو ما ذهب إليه معظم المعتزلة أيضاً إلا طائفة منهم قالت بالتوقيف . وتردد ابن جني في قول آخر بين التوقيف والاصطلاح قائلاً بعد كلام طويل : ((.. فأقف بين الخلتين حسيراُ وأكاثرهما فأنكفئ مكثورا ، وإن خطر خاطر فيما بعد يعّلق الكف بإحدى الجهتين ويكفّها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق)) ، وكأنه يقول بالوقف في هذه المسألة دون ترجيح وهو مذهب جماعة من العلماء أيضاً .

وممن أجاز القولين أيضاً : إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني من الفقهاء ، إذ قال : ((والمختار عندنا أن العقل يجوز ذلك كله)) ، وأبو حامد الغزالي من الفلاسفة والمتكلمين .

4. المذهب الرابع :

هو مذهب توفيقي بين القول بالتوقيف والقول بالاصطلاح ، وخلاصته : أن التوقيف إما أن يكون ابتداء من الناس والتتمة من الله وهو مذهب قوم ، وإما أن يكون الابتداء من الله والتتمة من الناس وهو مذهب أبي إسحق الاسفرايني من المتكلمين والأصوليين .

5. المذهب الخامس :

إن اللغة نشأت من محاكاة الأصوات في الطبيعة سواء أكانت لظواهر طبيعية كالريح والرعد أم أصوات بعض الحيوانات . وقد عّبر عن ذلك أبن جني بقوله : ((وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد ...)).

وظهرت في الدراسات الغربية آراء وأقوال ونظريات في نشأة اللغة قديماً وحديثاً لخصنا أهمها فيما يأتي[1] :

1. نشأت اللغة بإلهام من الله تعالى ووحي منه إلى الإنسان . وهو نظير القول بالتوقيف عند المسلمين . واستند أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى ما ورد في توراتهم في ذلك ، فقد ورد فيها: ((... وجبل الرّب الإله من الأرض كل حيوانات البرّية وكل طيور السماء فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها وكل ما دعا به آدم ذات نفس حيّة فهو اسمها ، فسمى آدم جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البريةّ ...))[2] .

---

[1] –انظر : ماريوباي : لغات البشر ، ص17 وما بعدها ، وعلي عبد الواحد وافي : علم اللغة، ص 89 وما بعدها ، ورمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة، ص110 وما بعدها .

[2] –سفر التكوين : 19/2 ، 20 .

2. نشأت اللغة مواضعه واصطلاحاً من قبل الناس . وهو ما يدعوه المسلمون بالتواضع والاصطلاح .
3. إن اللغة نشأت نتيجة لمحاكاة أصوات الكلمة أصواتاً طبيعية صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء . وهو نظير قول ابن جني المذكور آنفاً .
4. إن اللغة نشأت على مرحلتين ، الأولى : صدور أصوات طبيعية تلقائية عن الإنسان للتعبير عن مشاعره المختلفة كالألم والسرور والرضا والنفور... الخ . والثانية : تطور هذه الأصوات بعد مراحل زمنية إلى ألفاظ .
5. إن الإنسان مزود بالفطرة على مقدرة صوغ الألفاظ للتعبير عن أفكاره وأغراضه ، وهي مقدرة لا يستعملها إلا في وقت الحاجة إليها . ويعزى هذا المذهب إلى اللغوي الألماني ماكس موللر .
6. نظرية تعزى إلى عالم ألماني يدعى (جيجر (Geiger) . وقد توصل هذا العالم إلى أن الأصوات اللغوية الأولى كانت تعبر عن أعمال أو إشارات أثارت انتباه الإنسان إلى ما يصدر عن نظيره من انفعالات عن طريق المحاكاة العكسية . وأثارت انتباهه وملاحظته هذه لنظيره على أن تصدر منه إشارات تلقائية وأصوات ساذجة معبرة تطورت إلى ألفاظ وكلمات .
7. إن اللغة نشأت نتيجة للتطور اللغوي على مراحل . وقد تأثر أصحاب هذه المقولة بنظرية دارون في التطور العام للنوع الإنساني

، وبتطور اللغة عند الطفل . ومجمل ما ذكروه أن اللغة مرت بمراحل ابتداء بالأصوات الساذجة التلقائية ، ثم بالأصوات المبنية للرغبات ، ثم تطورت هذه الأصوات إلى مقاطع صوتية محددة ، ومن ثم إلى كلمات مكونة من مقاطع، وتنتهي بآخر مرحلة وهي مرحلة الوضع والاصطلاح على مسميات الأشياء .

8. نظرية الغناء : يدعي أصحاب هذه النظرية ((أن الغناء الفطري ذا الإيقاع الرتيب هو الأصل في الكلمات التي صارت لغة في نهاية الأمر))[1] .

9. يميل بعض الباحثين في هذا الموضوع إلى الاعتقاد بأن اللغة نشأت ((من الأصوات والآهات التي تصاحب قيام الإنسان بمجهود جسماني شاق)) .

10. ومن النظريات التي اتخذت من الحس الحركي مفهوماً لها ما قيل في أن نشأة اللغات كانت نتيجة لمحاكاة أعضاء النطق في الإنسان الحركات التي تقوم بها أعضاء جسمه الأخرى .

11. ومن النظريات شبه العلمية نظرية تقول بتغيير تركيب خلايا المخّ عند الإنسان حينما بدأ السير على قدميه تغيراً كبيراً مكّنه من استعمال الخلايا المتحكمة في أعضاء الكلام استعمالاً فعالاً .

---

[1] –انظر في ذلك وما بعده : لغات البشر : 18 ، 19 .

نقد النظريات في نشأة اللغة

إن الآراء والأقوال والأفكار التي قيلت في نشأة اللغة عند الإنسان لم تخرج عن حدود الظن والتخمين والافتراض . وبحث يعتمد هذه الأسس لا يمكن أن يوصف بالبحث العلمي ، فالدراسة العلمية تفترض التحقيق والتثبت باستعمال الوثائق والنصوص والنقوش والعناصر المادية الملموسة الأخرى فضلاً عن العقل الذي بموجبه يتحدد المنهج وتتضح معالمه ، فالشمولية صفة من صفات البحث العلمي.

ومعظم النظريات التي وضعت في تفسير نشأة اللغات تنقصها العناصر العلمية المذكورة آنفاً ولذلك انصرف علماء اللغة عن البحث في نشأة اللغات وتركوا هذا الموضوع للفلاسفة . وقررت الجمعية اللغوية في باريس الانصراف عن نشر البحوث المتعلقة بنشأة اللغات[1] .

ويمكن تلخيص أهم ما استدرك على هذه النظريات في الأمور الآتية :

1. افتقار هذه النظريات إلى الحقائق العلمية . قال ماريوباي مشيراً إلى ذلك : ((... ففيما يختص بنشأة اللغة وطبيعتها لدينا مصادر تعتمد على الأساطير والحديث المنقول والمناقشات الفلسفية ولكن تنقصنا الحقائق العلمية في هذا الصدد))[2] .

---

[1] –لغات البشر : 20.

[2] –لغات البشر : 17 .

2. اختلاط أصل الكلام بأصل اللغات لدى الباحثين في هذا الموضوع. وقد علّق فندريس على ذلك بقوله : ((يثير الإنسان دائماً دهشة السامع كلما قال: ان مسألة أصل الكلام ليست من مسائل علم اللغة .

ومع ذلك فليس هذا القول إلا الحقيقة بعينها ، فغالبية أولئك الذين كتبوا عن أصل الكلام منذ مائة عام يهيمون في تيه من الضلال لأنهم لم ينتبهوا إلى هذه الحقيقة ، وغلطتهم الأساسية أنهم يواجهون هذه المسألة من الناحية اللغوية كما لو كان أصل الكلام يختلط بأصل اللغات))[1] .

والتفريق بين الكلام واللغة من أسس المنهج الوصفي ، فالكلام شيء واللغة شيء آخر . اللغة وعاء للكلام – إذا صح التعبير – لأنها مجموعة من الأنظمة الرمزية ، فهي تمثل الجانب النظري على حين يمثل الكلام الجانب الفعلي والتطبيقي للغة . وبموجب هذا التفريق يختلف البحث في نشأة الكلام عن البحث في نشأة اللغة ، ويفترض عقلاً وبحسب معايير التطور العامة أن يكون ظهور الكلام عند الإنسان أسبق من ظهور اللغة .

3. إن البحث عن نشأة اللغة في صياغة لغة بدائية بمقارنة لغات موجودة بالفعل أمر لا يوصل الباحث إلى نتائج علمية صحيحة

---

[1] –اللغة : 29.

لأنه مهما حاول أن يجهد نفسه للعثور على لغة بدائية يفترض كونها أولى اللغات في تاريخ البشرية فهو يقارن بلغات موجودة بالفعل وهي بلا شك لغات قطعت مراحل من التطور . وشبه فندريس هذه الفكرة بالسراب الخداع . قال : ((أما فكرة الوصول إلى إعادة بناء رطانة بدائية بمقارنة لغات موجودة بالفعل فسراب خداع ، ولكن هذا السراب الذي ربما كان مؤسسو علم النحو المقارن يتطلعون إليه قديماً قد هجر منذ زمن طويل))[1] .

إن الباحث الذي يلجأ إلى أقدم اللغات أو إلى لغات المتوحشين أو إلى لغة الأطفال لكي يصل إلى نشوء اللغة عند الإنسان لا يجد أمامه ((إلا بنياناً شيد منذ زمن طويل وتعاقبت على العمل فيه أجيال عديدة خلال قرون طويلة)) كما عبر عن ذلك فندريس في موضع آخر من كتابه[2] .

4. إن هذه النظريات تفتقر إلى الشمولية ، بمعنى عدم قدرتها على استيعاب العملية اللغوية كلها . وأشار ماريوباي إلى أهمية الكفاية الشمولية وعدم توفرها في نظريات النشوء اللغوي قائلاً : (... وقد يكون هناك جانب من الحقيقة في كل من هذه النظريات حيث يمكن تطبيق بعض مبادئها على بعض الكلمات التي تستحدث في كل اللغات التي تمارسها ، ولكن من المشكوك فيه ان

---

[1] –اللغة : 29.

[2] –اللغة : 31.

إحدى هذه النظريات أو كلها يمكن أن تنطبق على العملية اللغوية برمتها)) .

اللغات في العالم

إن المعرفة باللغات المنتشرة في العالم تمثل الجانب التطبيقي لعلم اللغة ، وقد استحدث منهج جديد من مناهج البحث اللغوي عرف بعلم اللغة الجغرافي تقوم أسسه على معرفة اللغات الإنسانية وتوزيعها وعدد المتكلمين بكل لغة والمستويات التي تستخدم فيها هذه اللغات وكيفية تراجع اللغات بعضها أمام بعض ... الخ[1] .

والمعرفة باللغات البشرية الباقية منها فضلاً عن البائدة ليس بالأمر الهيّن إذ توجد في عصرنا هذا زهاء (3000)[2] لغة حية تتكلم بها شعوب الأرض سوى اللهجات . وتختلف هذه اللغات من حيث عدد المتكلمين بها أو من حيث المساحة الجغرافية التي تشملها اختلافاً كبيراً فهناك لغات عدد المتكلمين بها لا يتجاوز بضعة آلاف ، في حين نجد لغات أخرى يتكلم بها الملايين من البشر . وتقتصر بعض اللغات على مناطق جغرافية صغيرة كما هو الحال في الهند حيث تتجاور لغات كثيرة، وتمتد لغات أخرى لتشمل أجزاء كبيرة من القارات . وهكذا نجد التفاوت

---

[1] –انظر : أسس علم اللغة ، ص63.

[2] –أسس علم اللغة : 65.

الكمي والجغرافي بين لغات العالم من حيث التوزيع الجغرافي والأصول التاريخية لهذه اللغات وتفاوت أنماط الحياة المستعملة فيها ... الخ .

ويعود البحث في تقسيم اللغات إلى القرن السادس عشر الميلادي. وقد خطرت أفكار على الباحثين في هذا القرن وما بعده لا تستند إلى أسس علمية صحيحة بل لا تتعدى الرجم بالغيب والاعتماد على ملاحظات مبدئية قليلة كما عّبر عن ذلك ماريوباي[1] .

وفي القرن الثامن عشر ظهرت محاولات أكثر جدية في تقسيم اللغات منها ما قام به لايبنز (Leibniz) إذ قسم بعض اللغات الآرامية . وبظهور القرن التاسع عشر نضجت البحوث في علم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي على أسس علمية موضوعية أفادت الباحثين في تقسيم اللغات فائدة كبيرة ولاسيما تقسيمها إلى أسر لغوية مبنية على الترابط التاريخي بين أصولها . وتوصلت البحوث والدراسات التي تناولت تقسيم اللغات في العالم إلى ثلاثة اتجاهات في تقسيم هذه اللغات:

الأول : التقسيم بحسب التوزيع الجغرافي للغات وانتشارها في بقاع العالم ، كاللغات السودانية الغينية وعددها (435) لغة وتشتمل على (16) مجوعة تقريباً . واللغات الهندية الأمريكية وهي تزيد على (1200) لغة وتشتمل على (125) مجموعة . واللغات الاسترالية والتسمانية والبابوائية (= لغة سكان جزر بابوا) وتضم حوالي (240) لغة[2]

---

[1] –لغات البشر : 59.

[2] –لغات البشر : 61 .

. إن هذا المنهج في التقسيم يستوفي معظم المناطق الجغرافية في العالم إلا أن أهم ما يعيبه وجود لغات في مجموعات واحدة لا تربطها ببعضها علاقات أصولية ، فضلاً عن أن هذا التقسيم لا يمكن أن يستفيد مما توصل إليه علم اللغة المقارن وعلم اللغة التاريخي من نتائج عظيمة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وبذلك لا يستوفي البحث في تقسيم اللغات كثيراً من أهدافه في معرفة أصول اللغات والتطورات التي طرأت عليها وطبيعة المتكلمين بها .

الثاني : تقسيم اللغات على أساس مزاياها النحوية وتركيبها : وهو تقسيم علمي دقيق يقوم على البحث في طبيعة اللغات من حيث البنية الصرفية والنحوية. وأهم تصنيف في هذا المجال هو التصنيف الخماسي[1] على النحو الآتي :

1. لغات جامدة لا تفرق في نهايات الكلمات بين أجزاء الكلام مثل اللغة الصينية .
2. لغات تجانسية تستخدم إضافات في أول الكلمات تبين وظيفتها مثل لغة البانتو .
3. لغات نغمية تضيف نهائيات مستقلة إلى أصول الكلمات لتزيد من معناها مثل اللغة التركية .

---

[1] –لغات البشر : 61.

4. لغات مركبة تضم في وحدة واحدة عناصر الجملة كلها بحيث لا يمكن استعمال أي عنصر منها بمفرده مثل لغة الاسكيمو والباسك.
5. لغات صرفية تستعمل نهايات أو تغيرات أو أبدالاً من حروف كلماتها تبين وظائفها النحوية ولا يمكن استعمال هذه النهايات مستقلة عن كلماتها مثل اللغة العربية واللغة اللاتينية .

واستدرك العلماء على هذا المنهج في تقسيم اللغات أموراً نعرض لأهمها فيما يأتي :

1. إن بعض اللغات تتعارض من حيث الأدلة التاريخية مع هذا النمط من التقسيم . فاللغة الانكليزية – مثلاً – كانت أول عهدها لغة صرفية ولكنها تحولت في عصرنا هذا إلى لغة جامدة .
2. إن كل لغة يمكن أن تندرج تحت أكثر من قسم واحد وهذا ما يتعارض مع الأسس المنطقية للتصنيف والتقسيم .
3. إن الفرق بين اللغات النغمية والصرفية يعد فرقاً شكلياً أكثر من كونه فرقاً موضوعياً ويمكن إرجاعه إلى التطور التاريخي .

الثالث : التقسيم بحسب الأسرات اللغوية : وينبني هذا التقسيم على أسس تاريخية يتبين الباحث من خلالها الصلات التاريخية بين الاسرات اللغوية وما يتفرع عنها من مجموعات .

وقد أثار هذا المنهج أيضاً جملة من الاعتراضات ، منها :

1. الافتقار إلى عدد كاف من الوثائق المتعلقة باللغات المنقرضة .
2. إخفاق العلماء في تفسير معاني بعض اللغات المنقرضة وعدم اهتدائهم إليها.

3. قلة الشواهد المبينة للتغير الذي حدث لبعض اللغات الحية كالاسترالية الأصلية ولغة الهنود الحمر .

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات واستدراكات أخرى ظل التقسيم بحسب الاسرات اللغوية من أكثر المناهج التي أستحسنها العلماء وجرت عليه معظم البحوث المتعلقة بهذا الشأن . ويعني تقسيم اللغات إلى أسرات ((أن نضم للأسرة الواحدة اللغات التي تدل الشواهد على انتمائها إلى أصل واحد))[1] .ويتطلب هذا المنهج معرفة باللغات من حيث صورتها المكتوبة بها وأصولها الصوتية في صورتها الكلامية للتمييز فيما بينها[2] .

وينبغي لنا ان نتنبه جيداً على استعمال عبارة (الأسرة) التي لها علاقة بكلمة (القرابة) . وان كان استعمالنا لهاتين الكلمتين هو من باب المجاز ، لأن ذلك قد يؤدي إلى لبس في القضايا اللغوية وكأننا نضع قوائم بالأنساب اللغوية شأننا في ذلك شأن من يضع قوائم بالأنساب البشرية أو كأننا نحدد مواليد اللغات كما نحدد مواليد الأناسي . وقد نبّه فندريس الباحث على هذه المسألة بقوله : ((استعمال عبارة (القرابة) في مسائل اللغة يؤدي إلى لبس كبير . وكثيراً ما أوقع في الخطأ أشخاصاً من غير العارفين بالأمور اللغوية ، بل أخطر من ذلك أن بعض علماء اللغات أنفسهم قد اخذوا أحياناً هذا التعبير المجازي على علاته وراحوا يضعون القوائم بأنساب اللغات))[3].

---

[1] –لغات البشر : 59 .

[2] –انظر : أسس علم اللغة ، ص63 .

[3] –اللغة : 367

العربية واللغات السامية

اللغات السامية فرع كبير من فروع الأسرة الافرواسيوية . وهي تمثل مجموعات لغوية تعود إلى شعوب تنحدر من أصل واحد أصطلح على تسميتها في علم اللغة التاريخي والمقارن بالشعوب (السامية) . وأول من استخدم مصطلح (الساميين) العالم الألماني شلوتزر (Chlozer) في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي[1] . واستخرج هذه التسمية من جدول الأنساب الوارد في توراة أهل الكتاب[2] ، فقد قسم هذا الجدول – الذي يعد من أقدم النصوص التي وصلت الينا عن الأمم السامية – الساميين إلى : آل سام وآل حام وآل يافث . وهو تقسيم تعرض لنقد العلماء والباحثين من وجوه ، أهمها[3] :

1. ذكر النص أمماً لا تربطها بالساميين روابط القربى ، مثل الليديين والعيلاميين .
2. جعل الفينقيين من الشعوب الحامية (المصرية والبربرية) في حين أنهم من أخلص الساميين نسباً.
3. أغفل ذكر الكنعانيين على الرغم من وجود روابط وثيقة تربطهم بالإسرائيليين ، وذكر بروكلمان : ((أن بني إسرائيل هم الذين

---

[1] –وافي : فقه اللغة ، ص2.

[2] –سفر التكوين : الإصحاح العاشر .

[3] –انظر : ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص2 ،3 ، وفقه اللغة : 2 ، 3 .

أقصوا الكنعانيين عن جدول بني سام لأسباب سياسية ودينية مع أنهم كانوا يعلمون حق العلم ما بينهم وبين الكنعانيين من الصلات العنصرية واللغوية المتينة))[1] ، فتوراة أهل الكتاب – إذن – عولت في تقسيمها على قضايا دينية واجتماعية أكثر من تعويلها على صلات القرابة بين الأمم السامية فأخرجت من الساميين من هم أكثر الشعوب صلة بهم كالكنعانيين وأدخلت فيهم أمماً لا صلة لها بالساميين ولم يتثبت الباحثون والمؤرخون إلى الآن من أصولهم كالعيلاميين والليديين .

وعلى الرغم من النقد المذكور آنفاً يبقى مصطلح (الساميين) للدلالة على شعوب منحدرة من أصل واحد مصطلحاً مستوفياً جوانب مهمة في البحث التاريخي واللغوي ، ويكفيه شبه الإجماع عليه من المعنيين بالدراسات السامية إذ أصبح مدلوله معروفاً لديهم في القرنين التاسع عشر والعشرين .

ولما اتفق معظم العلماء والباحثين على أن الشعوب السامية منحدرة من أصل واحد اختلفوا في المهد الأصلي لهذه الشعوب . والمشهور في ذلك ست نظريات أو مذاهب وهي :-

---

[1] –تاريخ اللغات السامية : 2 .

1. إن موطن الساميين الأصلي بلاد الحبشة . نزحوا منها إلى جنوب بلاد العرب عن طريق باب المندب ، ومنه انتشروا في أنحاء الجزيرة العربية .
2. كان الموطن الأول للساميين شمال إفريقيا ، ومنه نزحوا إلى آسيا عن طريق برزخ السويس .
3. كانت بلاد أرمينية المهد الأول للشعوب السامية .
4. ذهب المستشرق جويدي إلى أن جنوب العراق كان الموطن الأول للشعوب السامية مستدلاً ببعض الكلمات المشتركة بين اللغات السامية الدالة على العمران والحيوان والنبات .
5. ذهب بعض العلماء بالساميات إلى أن بلاد كنعان وهي البلاد السورية كانت المهد الأول للشعوب السامية .
6. رجح بعض العلماء والباحثين الرأي القائل بأن المهد الأول لهذه الشعوب كان القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية . ومال إلى هذا الرأي عدد من المستشرقين منهم رينان وبروكلمان.

وتبدو هذه النظرية من أقرب النظريات إلى الرجحان لتوفر أدلة تاريخية وجغرافية عليها ، منها أن أغلب الشعوب السامية التي وصلت إلينا أخبارها قد هاجرت من أرض الجزيرة العربية إلى البلدان المعمورة الدانية والقاصية . وتأثر هذه الشعوب بلغات الجزيرة ، يضاف إلى ذلك ما اتسمت به من مظاهر صحراوية سواء في معيشتها وسبل حياتها أم في طرق تفكيرها وخيالها.

ويبقى الجزم برأي قاطع في هذه المسألة من الأمور العسيرة أو من الأمور التي لا فائدة منها لأنه لا يمكن الوصول إلى رأي يتفق عليه الجميع .

وكما شاعت تسمية هذه الشعوب بالشعوب السامية شاع أيضاً تسمية لغاتها باللغات السامية . وأول من استخدم مصطلح (اللغات السامية) كل من العالمين الألمانيين شلوتزر وإيكهورن (Eichhorn) في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي[1] أيضاً أي في الفترة التي ظهر فيها مصطلح (الساميين) دلالة على الشعوب المنحدرة من أصل واحد . ويبدو أن شلوتزر قد سبق زميله إلى هذه التسمية التي استخلصها بعد بحوث وتحقيقات في تاريخ الأمم الغابرة سنة 1781م من جدول الأنساب الوارد في توراة أهل الكتاب كما أستخلص مصطلح الساميين ، فكلا المصطلحين ظهرا في الوقت نفسه . ويستخدم مصطلح (اللغات السامية)[2] للدلالة على ((جملة من اللغات التي كانت شائعة منذ أزمان بعيدة في بلاد آسيا وإفريقيا سواء منها ما عفت آثاره أو لا يزال باقياً إلى الآن))[3] .

---

[1] –فقه اللغة : 3 .

[2] –هذا المصطلح شائع الاستعمال عند اللغويين الأوربيين والأمريكيين وكثير من اللغويين الشرقيين ومنهم العرب . ويفضل بعض الباحثين استعمال مصطلح (اللغات العربية القديمة) أو (اللغات الجزرية) نسبة إلى الجزيرة العربية .

[3] –تاريخ اللغات السامية : 2 .

ويعود البحث في التشابه بين بعض اللغات السامية إلى زمن بعيد[1] ، فقد أدرك الباحثون علاقة التشابه بين العبرية والآرامية . وفي القرن العاشر الميلادي ظهرت للباحثين علاقة التشابه بين العبرية والعربية وإن لم يصل ذلك إلى مستوى العلاقة بين الآرامية والعبرية . وكشف الباحثون في القرن السابع عشر عن صلة الحبشية بالعربية بعد دراستهم للغة الكنيسة في الحبشة . وأقبل القرن التاسع عشر وكشف العلماء عن الخط المسماري وتوصلوا إلى فهم النصوص الآشورية وعثروا على كثير من الوثائق المدونة باللغتين الفينيقية واليمنية القديمة فظهرت في هذا القرن وشائج الصلة الواضحة بين اللغات السامية على اختلافها .

وبعد أن تبين للعلماء والباحثين الترابط اللغوي بين اللغات السامية أوصلهم ذلك إلى استنتاج رأي مفاده أن هذه اللغات انحدرت من أصل واحد[2] ، ثم استنتجوا من بعض الظواهر أن هذا الأصل المفترض كان منتشراً في منطقة واسعة ، فظهرت لهجات مخالفتها للأصل غير ظاهرة، ثم بدأت الشعوب السامية بالجلاء عن موطنها الأصلي وانتشرت في بلاد شتى وظهرت تأثيرات البيئة في ألسنة المهاجرين فبرزت الاختلافات بين اللهجات ومغايرتها للأصل حتى وصلت إلى مرحلة الانفصال اللغوي وبدت كأنها مستقلة قائمة بذاتها .

---

[1] –فقه اللغة :3 .

[2] –تاريخ اللغات السامية : 3.

إن البحث عن اللغة السامية الأولى بعد افتراض العلماء وجودها لم يصل إلى نتيجة علمية قاطعة وما قيل في هذا الشأن لا يتعدى التخمين والاستنتاج من مقدمات الأدلة والوثائق العلمية ، وأشار ولفنسون إلى ذلك بقوله : ((من العسير أن نتخيل ما كانت عليه اللغة السامية الأصلية ومقدار كلماتها ، بل من العبث إطالة البحث في أمر غامض مجهول نشأ ونما في عصور سبقت العصور التاريخية))[1] .

واختلفت الأقوال والآراء بين العلماء أنفسهم حتى في الافتراض والتخمين ، فقد زعم أحبار اليهود من زمن قديم أن لغتهم العبرية هي أول لغة تكلم بها الإنسان ومنها نشأت اللغات الأخرى ، وردد بعض العلماء العرب هذا الرأي ويبدو أنهم تأثروا بمزاعم اليهود . وفي تراثنا اللغوي والتاريخي إشارات إلى أن أول إنسان نشأ في بابل وعنه تفرعت الألسنة الأخرى ، وذهب المولعون بالاشتقاق الغريب إلى أن (بابل) جاءت من (البلبلة) أي أن الألسنة تبلبلت منها وتفرعت عنها إلى لغات. ولم نعدم قول القائلين من العرب أن العربية أصل اللغات . وهكذا نظر القدماء إلى المسألة لا يسندهم في ذلك دليل علمي بل تتوزعهم أهواء وميول ورغبات ، فكل أمة تزعم للغتها أنها الأصل . ومثل هذا الكلام لا يمكن أن يحمل إلا على الإفراط في الفرض والتخمين ، والدافع إليه العصبية ، والعلم لا يمكن أن يتعامل في هذه المسألة وفي غيرها بروح العصبية . وفات هؤلاء

---

[1] –تاريخ اللغات السامية : 4.

وأمثالهم أن الزعم بأن لغاتهم هي الأصل يفقدها الكثير من مزايا التطور والرقي كما سنلاحظ في آخر هذا المبحث .

واختلاف المحدثين في هذه المسألة كاختلاف القدماء ، وان حاولوا أن يجدوا لها سبلاً علمية أو شبه علمية تخلع عليها حلة العلم ، فمن رافض لوجود لغة سامية أولى وإنما وجد من مبدأ النشأة ((عدد كبير من اللغات السامية))[1] إلى طائفة رجحت أن تكون العربية هي أقرب اللغات السامية إلى اللغة السامية الأولى ، وعلى رأسها العالم أولسهوزن ذكر ذلك في مقدمة كتابه عن العبرية[2]. ويمكن أن يستنتج من رأي هؤلاء أن العربية هي أصل اللغات السامية ، وإن كان القول بالأصلية غير القول بالقرب . وتفرعت بذلك مسألة جديدة عن المسألة القديمة وهي أي اللغات السامية أقرب إلى السامية الأم ؟

أو لنقل : إن المسألة الجديدة جاءت لتكملة المسألة القديمة إذ أنهما مترابطتان ، فالقائل بالأصلية ينبغي له أن يرجح لغة وهذه اللغة يفترض فيها أن تكون أقرب إلى الأصل . وهكذا نجد أنفسنا وكأننا في زحمة من الأقوال نتخبط خبط عشواء . ومن الأفضل أن تترك هذه المسألة إلى ما ستكشف عنه البحوث اللغوية في المستقبل من الزمان لأنها ومسألة نشأة اللغة سيان ولا فائدة علمية وعملية من البحث في مثل هذه المسائل .

---

[1] –فقه اللغة : 11.

[2] –فقه اللغة : 11.

واقترح ولفنسون طريقة وصفها بالطريقة المثلى للبحث عن أقرب اللغات السامية إلى السامية الأولى ، وفي رأيه عناصر من الموضوعية العلمية ولكنه عسير من حيث التطبيق . وخلاصة رأيه ((أن نبدأ باستخلاص القديم من كل اللغات السامية ثم نكّون من هذا القديم لغة واحدة تعتبر كأنها أقرب إلى صورة اللغة السامية ثم نوازن ينها وبين جميع اللغات السامية ، فالتي تكون منها أقرب إلى هذهالصورة تكون هي الأقرب إلى السامية الأصلية))[1] .

ولا يخفى ما في هذا الرأي من فرض استخلاص القديم من اللغات السامية كلها ، فما الدليل العلمي المؤيد بالوثائق والنصوص على أن هذا القديم هو قديم بالفعل ، لقد ذهب بعض العلماء بالساميات إلى أن العربية تشتمل على عناصر لغوية قديمة جداً وعللوا لذلك وجودها في مناطق منعزلة عن الأمم الأخرى على ما في هذا التعليل من مبالغة . وذهب بعض المستشرقين إلى أن العربية احتفظت بعدد كثير من الأصول السامية القديمة[2] أو أنها تشتمل على عدد كبير من المفردات لا تشاركها فيها اللغات السامية الأخرى ، ثم اختلفوا في أصل هذه الكلمات ومال بعضهم إلى أنها من السامية الأصلية أو أن معظمها كذلك حيث سقطت من اللغات السامية سوى العربية ، ولكننا نعود ونسأل : كيف يمكن أن نتثبت بالأدلة العلمية القاطعة من أن هذا القديم المزعوم هو قديم بالفعل ؟ أو أن

---

[1] –تاريخ اللغات السامية : 8 .

[2] –فقه اللغة : 12 .

هذه الكلمات تعود إلى السامية الأولى ؟ وقد علق برجشتراسر على هذه المسألة بقوله : ((وهذا بعيد عن الاحتمال في الغاية ولا يجوز افتراضه إلا على فرض كون اللغة العربية أقرب إلى اللغة السامية الأم من أخواتها وحتى كونها هي اللغة الأصلية بعينها . وقد بينا في مواضع كثيرة أن هذا من الأوهام التي لا سند لها ، فإن اللغة العربية ترقت رقيا أكثر من أخواتها وارتفعت إلى درجة فوق درجاتها فكيف يمكن أن تكون مع ذلك أقرب إلى أوائل اللغة منها ؟ فلابد من أن نفترض أن اللغة العربية اخترعت ألوفاً من الكلمات الجديدة ...))[1] .

ونحن نميل إلى الأخذ برأي برجشتراسو وننتظر ما ستكشف عنه البحوث والدراسات في هذا المجال فالقول بأقدمية اللغة العربية إلى السامية الأولى لا يمنحها المزايا الحضارية للتطور اللغوي ، فاللغة مهما كانت تبدأ بسيطة في مفرداتها وصيغها وجملها ثم تنتقل بالرقي والتطور إلى مراحل فتزيد من مفرداتها بالتوليد والارتجال والاشتقاق ... الخ من عناصر الثروة اللغوية وتتنوع صيغها وجملها وتكتسب مفرداتها دلالات فكرية وحضارية جديدة . وهكذا تتطور اللغات وفاقاً لسنة التطور والارتقاء .

---

[1] –التطور النحوي للغة العربية :210 .

الخصائص المشتركة للغات السامية

تشترك اللغات السامية في بعض الخصائص الظاهرة . وفيما يأتي أهم هذه الخصائص[1] :

1. وجود أصوات في اللغات السامية لا توجد في اللغات الأوروبية، وهي أصوات الحلق كالعين والحاء والغين والخاء والهاء والهمزة في العربية ، وأصوات الإطباق مثل الصاد والضاد والطاء والظاء في العربية أيضاً . وتضم العربية عدداً أكثر من الأصوات الحلقية والمطبقة ولا تخلو لغة سامية منها ولكن تتفاوت في المقدار .
2. إن اللغات السامية تعتمد على الصوامت أكثر من اعتمادها على الصوائت ولم تستعمل علامات للأصوات كما في اللغات الهندية الأوربية ولذلك زادت من الحروف قياساً باللغات الهندية الأوربية.
3. تعود أغلب الكلمات في اللغات السامية إلى أصول ثلاثية من حيث الاشتقاق ويعود القليل منها إلى أصول ثنائية . ويقوم بناء الكلمة في اللغات السامية على أساس الصوامت وترتبط معاني الكلمات فيها بمجموع الصوامت التي تكون كل كلمة ، ويرتبط بناء الكلمة فيها بالوزن الصرفي .

---

[1] –انظر : تاريخ اللغات السامية : 14 ، 15 وما بعدهما ، وعلم اللغة العربية : ص 139 وما بعدها .

4. إن تغير الصيغ في الأسماء يكون على وفق ثلاثة جوانب : العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، والحالة الإعرابية (الرفع والنصب والجر في العربية مثلاً) ، والجنس (التذكير والتأنيث) .

ويرى الباحثون أن ظاهرة الإعراب ظاهرة أصيلة في اللغات السامية الأولى ، وقد احتفظت الأكادية بها (الرفع والنصب والجر) ، واستنتج العلماء من الخط المسماري الأكادي ان الاسم في الأكادية كان يتخذ ثلاثة أشكال ينتهي أحدها بالضمة والثاني بالفتحة والثالث بالكسرة .

وذكر ولفنسون عدم وجود أثر ((لإدغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين كما هي الحال في غير اللغات السامية)) . وجعل ذلك سبباً لظهور الإعراب في اللغة العربية . ولست أدري أ أغفل ظاهرة النحت في العربية كقولهم : الحوقلة والبسملة والحيعلة ... الخ ؟ أو عّدها كلمات قليلة لا تؤلف ظاهرة لغوية كما في اللغات الهندية الأوروبية ؟ وربما قصد بالتركيب ان تبقى أصوات الكلمات المركبة كما هي بعد التركيب دون ان يحذف منها شيء ويحتفظ التركيب بمعاني الأصل .

5. كانت اللغات السامية في أقدم عصورها تميل إلى استعمال الجمل القصيرة، ويفترض أن اللغة السامية الأولى اتصفت بظاهرة التوازن (الموازنة) أي أن الجمل كانت قصيرة وترتبط بعضها مع بعض

بـالواو . وبعـد مـرور الـزمن والتطـور الـذي حصـل للغـات السـامية أخذت الجمل تميل إلى الطول والتعقيد .

6. ذهب ولفنسون إلى أن أصل الاشتقاق في اللغات السامية هو الفعل وعبّر عن ذلك بسيادة العقلية الفعلية في اللغات السامية ((أي أن لأغلب الكلمات في هذه اللغات مظهراً فعلياً)) ، ويرى أن قول بعض اللغويين العرب بأن المصدر هو أصل للاشتقاق[1] ((قد يتسرب إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية ، والأصل في الاشتقاق عند الأوربيين أن يكون من مصدر اسمي)) وهذا الرأي على ما فيه من ظن وتخمين وافتراض لا يعضده دليل علمي فضلاً عن مخالفته لبعض الحقائق التاريخية المرتبطة بنشأة النحو العربي ، فالجيل الأول من النحاة لم يترك ما يدل على تأثره بعقلية آرية أو غيرها، فكيف يتسنى لواضع النحو أن يتأثر بالعقلية الآرية ؟! إن مادة النحو العربي عربية لاشك فيها والتأثيرات الأجنبية – على افتراض حصولها – لم تحصل في المادة النحوية ، وإن حصلت على المنهج أو الأصول فقد حدث ذلك في زمان متأخر عن الجيل الأول .

---

[1] –ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر،فأصل الاشتقاق عند الكوفيين (الفعل) ، وأصله عند البصريين (المصدر).

انظر : الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف : 235/1 (المسألة 28) .

7. إن الكلمات الثنائية مثل : يد وأب وأخ أقدم من الأفعال الثلاثية ، وأن الأفعال الثلاثية أقدم من الرباعية .
8. ظهرت الصيغ الدالة على زمن حدوث الفعل قبل ظهور الصيغ الدالة على أوزانه نحو أفعل وفعّل وانفعل واستفعل ... الخ .

المشترك السامي

المشترك السامي : كلمات مشتركة في اللغات السامية يرجح أنها قديمة جداً وكانت مستعملة في أقدم اللغات السامية. ويفترض أنها تعود إلى اللغة السامية الأولى إلا أننا لا نملك من الدلائل العلمية ما يثبت عودتها إلى السامية الأم[1] . ويفترض أيضاً ان هذه الكلمات ترجع إلى أصل اشتقاقي واحد . ولا يقصد بالمشترك السامي الاشتراك في الدلالة ، أي أن الألفاظ المشتركة تتضمن الدلالات نفسها ، فقد تدل على معان مشتركة أو على معان متقاربة أو على معان مختلفة . ومن أمثلة الاختلاف بين المعاني كلمة (هلك) في العربية ، وكلمة(هالخ) في العبرية ، فهلك تعني : مات ، أي ذهب إلى عالم الآخرة ، في حين تعني كلمة (هالخ) مطلق الذهاب[2] ، ويفترض أن كلا الكلمتين من مادة سامية مشتركة قديمة كأن تكون (هـ ل ك) .

وفيما يأتي أهم الكلمات المشتركة في اللغات السامية[3] :

---

[1] –تاريخ اللغات السامية : 4 .

[2] –علم اللغة العربية : 148.

[3] –انظر : التطور النحوي للغة العربية ، ص208 وما بعدها .

- من أسماء الإنسان وأحواله : أناس وذكر وأنثى وأب وأم وابن وبنت وبكر وأخ وبعل وأمة وضرّة . ومن الأفعال : ولد و ودّ وملك .
- ومن أسماء الحيوان : نمر وذئب وكلب وخنزير وأيّل وثور وحمار ونسر وعقرب وذباب . والفعل : نبح .
- ومن أسماء النبات : عنب وثوم وقثاء وكمون وزرع وسنبلة .
- ومن أعضاء البدن : رأس وعين وأذن وأنف وفم ولسان وسّن وشعر ويد وظفر وركبة وذنب وقرن وعظم وكرش وكبد وكلية ومثانة ودم . ومن الأفعال والأوصاف المتعلقة بها : سمع وطعم وشيب ويمين وموت وخنق وقبر .
- ومن أجزاء العالم : سماء وكوكب وشمس وأرض وحقل وماء ومنبع وبئر ومن الأفعال والأسماء التابعة لها : ظّل ويوم وليلة وبرق ولهب .
- ومن أسماء الآلات وأجزاء البيت : بيت وعمود وقوس وحبل وإناء.
- ومن المأكول والمشروب : قمح ودبس . وتعود إليها أفعال مثل: طحن وطبخ وبسل (= صار مرّ الطعم) وقلا .
- ومن الأفعال المختلفة والأسماء التابعة لها : كان وشام ونشأ وعلا وقدم وقرب وبكى وصرخ ونفخ وذكر وسأل وبشّر ورحم ولبس وبلّ وحجر ونقب وحفر وذرى ورعى وسقى ... الخ .

- ومن الأسماء : اسم وكلّ أسماء العدد إلى العشرة وما بعدها إلى المائة.

اللهجات العربية

البحث في اللهجات محور من محاور الدراسات اللغوية الحديثة المستقلة والمتداخلة في الوقت نفسه . وأعني بذلك وجود فرع في العلوم اللغوية الحديثة يطلق عليه أسم علم اللهجات Dialectology [1] يعنى بهذا الجانب من البحث اللغوي . يضاف إلى ذلك أن اللهجات تدخل ضمن المنهج الوصفي إذا اقتصر الأمر على دراسة لهجة معينة في فترة زمنية محددة ، وتدخل في المنهج التاريخي إذا أريد دراسة لهجة معينة في فترات زمنية متعددة . وفي حالة دراسة لهجتين من أسرة لغوية واحدة للوصول إلى عناصر التشابه بينهما فإن هذا الدرس يدخل فيما يسمى بعلم اللغة المقارن ، ويصح أيضاً أن يستفيد علم اللغة التقابلي من دراسة لهجتين من أسرة لغوية واحدة أو من أسرتين مختلفتين للأغراض التعليمية.

وتمثل دراسة اللهجات ركناً من أركان علم اللغة الذي يعد من أحدث المناهج اللغوية ظهوراً . وتوزع اللغات ولهجاتها على المناطق الجغرافية في العالم بموجب أمور منها النظر في اللهجات الخاصة . وسنعرض لهذه المسألة وغيرها في كلامنا على المناهج اللغوية الحديثة .

ومن الممكن التعريف باللهجة على أنها ((مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة))[2] وهذه الصفات تشتمل على المستويات الصوتية والصرفية

---

[1] –معجم علم اللغة النظري : 368 .

[2] –في اللهجات العربية : 16 .

والنحوية والدلالية . وتمتاز لهجة من أخرى بتحليل هذه المستويات لتحديد خصائصها المشتركة بين أفراد البيئة الخاصة فاللهجة – إذن – جزء من بيئة شاملة تنظمها اللغة ، والعلاقة بين (اللهجة) و (اللغة) علاقة خصوص وعموم ، فاللغة تتألف من لهجات لكل منها خصائصها وتشترك جميعها في صفات لتؤلف لغة معينة .

وينبغي لنا أن نعرض بعض الآراء التي قيلت عن اللهجات ، فالمسألة ليست من القضايا المسلم بها لدى الباحثين والدارسين ، وأعني بذلك اتفاقهم على وجود اللهجات . وقد يبدو للوهلة الأولى أن علماء اللغة المحدثين متفقون على حقيقة وجود اللهجات ولكن ذلك تنفيه آراء ترى العكس تماماً وتنكر وجود اللهجات جملة وتفصيلاً ، فقد ذهب كثير من علماء اللغة في الغرب إلى أن اللهجات لا وجود لها وأن الحالة اللغوية ((التي تنتج من تطور اللغة لا يمكن ان تتصور إلا في مظهرين : مظهر اللغة ، تلك الوحدة الشاسعة التي تؤول إليها صور التكلم المحلية جميعها ، ومظهر صور التكلم المحلية التي إليها تتفتت اللغة))[1] . وعلى الرغم من الغموض العارض لترجمة العبارات المذكورة آنفاً إلا أننا نفهم أن المنكرين لوجود اللهجات يصفون ما نراه (لهجة) بمظهر من صور التكلم آلت إليها اللغة معولين في ذلك على نظرية أو مقولة لغوية ترى ((أن الخصائص اللغوية لا ينسجم بعضها مع بعض من حيث التوزيع)). وشرح ذلك

---

[1] –اللغة : 311 .

فندريس بقوله : ((أي أن الخطوط التي تفصل بين خاصية وأخرى ليس هي نفس الخطوط التي تفصل بين خاصيتين أخريين)) .

ولتقريب هذا الكلام إلى الأفهام نتخذ من بعض الحركات القصيرة مثالاً ، فالخط الفاصل بين الذين ينطقون الفتحة (a) والذين ينطقون فتحة ممالة (e) ليس هو الخط الذي يفصل بين من ينطقون الضمة (u) والذين ينطقونها ضمة مفتوحة (o) . وفي التخطيط الآتي توضيح أكثر :

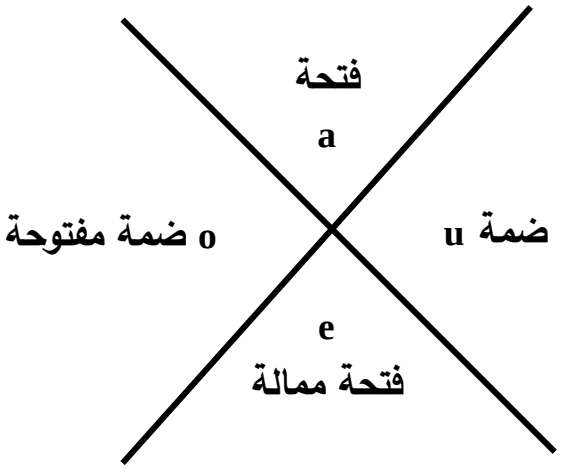

فالخط الفاصل بين (a) و (e) ليس هو الخط الفاصل بين (u) و (o) . والبيئات اللغوية التي تمارس التغيير ولنفترض أنها قرىً ليست واحدة ، ومعنى ذلك أن التوزيع يختلف لأن الخطوط الجغرافية التي تفصل بين كل من (a) و (e) ليست هي الخطوط الجغرافية التي تفصل بين (u) و (o) . ولما انعدم التوحيد من حيث التوزيع دل ذلك على عدم وجود لهجات

عند من أنكرها وإنما هي صور من التكلم المحلية تفتت إليها اللغة كما تقدم ذكره .

ونظر بعض اللغويين في هذه المسألة فيما عرف (بنظرية الأمواج) وهي نظرية ليوهان شمت يشبه فيها امتداد الظواهر اللغوية (على سطح القطر) بامتداد الأمواج ((وأن كل موجة في تقدمها التدريجي غير المحسوس لها حد معين))[1] .واعتمد في نظريته هذه على ما آلت إليه الدراسات في مجموعة اللغات الهندية الأوروبية إذ اتضح أن الخطوط الفاصلة بين خاصية لغوية وأخرى لا تنطبق على الخطوط الفاصلة بين خاصيتين لغويتين أخريين .

ونسأل بعد هذا العرض : هل اللهجات حقيقة قائمة ؟ وكيف نستدل على إثبات وجودها ؟ الجواب : نعم ، فاللهجات حقيقة قائمة وقد دافع عن وجودها لغويون لهم شأنهم في الدراسات التاريخية والمقارنة كان من أبرزهم (ميبه) إذ دافع عن وجود اللهجات في اللغات الهندية الأوروبية مستنداً إلى إمكانية توفر الخطوط الفاصلة بين الخصائص تنطبق بعضها على بعض ، ووجود لهجة محددة في كل منطقة ، يلاحظ فيها وجود خصائص مشتركة ، وحينما لا يمكن ((رسم خطوط دقيقة للفصل بين منطقتين متجاورتين يبقى أن كلاً منها تتميز في مجموعها ببعض السمات العامة لا توجد في الأخرى))[2] .

---

[1] –اللغة : 312.

[2] –اللغة : 312.

فوجود السمات العامة والخصائص المشتركة هو الأساس في رسم حدود اللهجات وتوزيعها بين المناطق . وهذه السمات والخصائص تزداد صعوبة كلما حاولنا التفريق بين لهجتين من أصل واحد ، فالتفريق أصعب من التفريق بين لغتين من الناحية المكانية ((لأننا هنا لم نعد أمام لغتين من أصلين مختلفين وصلت بينهما مكانياً مصادفات التاريخ بل أمام لغات منبعثة من أصل واحد وقد فرقت بينهما ظروف تاريخية فالانتقال بين إحداهما إلى الأخرى انتقال غير محسوس وليس هناك معارضة جسيمة بين لغتين وضعت إحداهما في مواجهة الأخرى وزودت كل منهما بوسائل للتعبير مختلفة ، والصعوبة تعظم وتعظم إذا أردنا أن نضع حدوداً بين اللهجات التي هي في داخل مجال لغوي واحد))[1] .

وتختلف اللهجات من حيث القرب أو البعد عن اللغات المنحدرة منها ، ولذلك تتخذ دراسة اللهجات البعد الزماني كما تتخذ المعيار المكاني وهذا الأمر يتوقف على طبيعة المنهج كما أشرنا إلى ذلك فالدراسة الوصفية تعنى بالمكان أما الدراسة التاريخية فتهتم بالزمان ، وقد تدرس اللهجات دراسة وصفية للكشف عن مزاياها وخصائصها ومن ثم تدرس دراسة تاريخية للوصول إلى أصولها.

---

[1] –اللغة : 309.

وتعد العربية الفصيحة من جملة اللغات التي انحدرت منها لهجات كثيرة متباينة اتسع لها المكان في رقعة جغرافية كبيرة وامتد بها الزمان إلى مئات السنين.

وظهور اللهجات العربية قديم فهو يمتد إلى ما قبل الشعر الجاهلي. وكانت العربية في عصر القرآن الكريم بيّنه اللهجات معروفة المستويات ، فهناك لهجات أهل الحجاز وتميم وأسد وهذيل وطيء ... الخ ما هو متداول في المصادر اللغوية القديمة إلا أن الدرس اللغوي العلمي يقتضي أن نبدأ بعصر الشعر الجاهلي وهو عصر قريب من الإسلام لا يبعد عنه أكثر من مائتي سنة أو ثلاث لانعدام الوثائق سواء منها المكتوب أم المنقوش باستثناء بعض النقوش القليلة التي لا تغني ولا تفيد فضلاً عن شك العلماء أنفسهم في لغتها ، فقد اكتشفت نقوش في الحجاز ونجد وفي تخوم العراق والشام يرجح أنها مزيج من العربية والآرامية وهي لا تمثل سوى أسماء وألقاب وتواريخ مرتبطة ببعض الحوادث .

ومن المفيد أن نذكر أن الشعر الجاهلي نفسه على الرغم من الشكوك التي تحوم حوله فان ما صّح منه ووصلنا عن طريق الرواية لا نجد فيه أثراً للهجات سوى بعض أبيات من الرجز تعبر عن لهجات موغلة في المحلية تنسب معظمها إلى القبائل العربية الجنوبية كالكشكشة والوتم والشنشنة ... الخ .

وعني اللغويون العرب باللهجات ودراستها منذ فجر الدراسات اللغوية في القرنين الأول والثاني الهجريين لارتباطها بالقراءات القرآنية وفهم بعض النصوص القرآنية الكريمة وما ورد في الأحاديث النبوية الشريفة .

وعبّر علماء العربية عن اللهجات في مصادرهم بكلمة (اللغات)، فاللغة في المصادر اللغوية القديمة تعني ما نصطلح عليه حديثاً بـ(اللهجة) . هذا في الأعم الأغلب من المصادر ، وقد ترد كلمة أخرى وهي (اللحن)[1] ولكنها قليلة الاستعمال جداً لأن (اللحن) يدل أيضاً على معنيين آخرين : احدهما الخطأ في العبارة ولاسيما الخطأ النحوي ، والآخر توجيه الكلام بما يخالف ظاهره أو أن تدل العبارة على معنيين ظاهر ومقصود ، وبهذا المعنى وضع ابن دريد رسالة سماها (الملاحن)[2] .

وتعد كتب اللغة والنحو من أهم المصادر في دراسة اللهجات العربية فقد جمعت معظم المادة الواردة في هذه الكتب من لهجات البادية في القرنين الأول والثاني الهجريين[3] . يضاف إلى ذلك كتب القراءات القرآنية وتفاسير القرآن وبعض الكتب الأدبية العامة .

---

[1] –في اللهجات العربية : 16 .

[2] –طبعت في القاهرة سنة 1347هـ بتحقيق ابراهيم أطفيش الجزائري . ولتوضيح المقصود بالملاحن في رسالة ابن دريد نورد المثال الآتي من ص8 : ((تقول: والله ما رأيت فلانا قط ولا كلمته ، فمعنى ما رأيت أي ما ضربت رئته ، ومعنى كلمته : جرحته)) .

[3] –علم اللغة العربية : 224 .

ويستدرك على هذه المصادر ولاسيما كتب اللغة والنحو قصورها في تسجيل ظواهر اللهجات تسجيلاً شاملاً وواضحاً يفيد جوانب البحث المختلفة في اللهجات . ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها : نظرة اللغويين والنحاة إلى الظواهر اللغوية من حيث معيار الخطأ والصواب ، ورفضهم أخذ اللغة عن القبائل المتاخمة للحضر . ونظرتهم بعين الشك إلى اللهجات العربية في الجنوب ، وعدم جمعهم للظواهر اللغوية بهدف بحثها بحثاً شاملاً ينسب إلى كل قبيلة كل ما عندها من ظواهر ، ((ومن هنا نستطيع أن نقول : إن كتب النحو واللغة لم تقدم لنا إلا قطاعاً صغيراً محدوداً من الحياة اللغوية حتى القرن الثاني الهجري وهذا القطاع هو بعض لهجات البدو))[1] .

ومن القضايا المهمة جداً في تاريخ اللهجات العربية معرفة الاستخدام اللغوي في العصر الجاهلي وصدر الإسلام ، وأعرفت العربية في هذه الفترة مستوىً واحداً للاستخدام اللغوي هو العربية الفصيحة أم عرفت مستويين أو أكثر، الفصيحة ولهجات مختلفة أخرى ؟ بتعبير آخر: أكانت العربية أحادية الاستخدام أم ثنائية الاستخدام ؟

إن هذه المسألة ربما كانت من أهم المسائل لترتب نتائج معينة على أي جواب .

---

[1] –علم اللغة العربية : 224.

لقد عرض باحث ألماني في اللغة العربية يدعى (فولرز) آراءه عن الاستخدام اللغوي في الجاهلية وصدر الإسلام وتوصل إلى أمور أهمها[1] أنه شك في استخدام الفصيحة في الحديث اليومي والتعامل الشفوي في الفترة التي نظم فيها الشعر الجاهلي وذهب إلى أن معايير اللغة الفصيحة الواردة في كتب النحو واللغة شيء اصطنعه النحاة وما وجد حقيقة ، وأن الحديث اليومي كان خالياً من سمات الفصيحة التي ذكرها النحاة في عصر نظم الشعر الجاهلي وصدر الإسلام ومنها ظاهرة الإعراب التي صنعها النحاة أنفسهم ، ورأى أن القرآن الكريم كان يقرأ في صدر الإسلام وفق العادات الصوتية لأهل الحجاز في مكة والمدينة ، وأما قراءته وفق معايير الفصيحة فقد كان عملاً متأخراً .

إن هذا الباحث الألماني على الرغم من الدقة المنهجية التي أتصف بها المستشرقون بعامة والألمان منهم بخاصة لم يوفق كثيراً فيما ذهب إليه . وفيما يلي نوجز سمات الضعف البيّن في آرائه :

1. إن ما ذهب إليه من أن معايير اللغة الفصيحة شيء اصطنعه النحاة وما وجد حقيقة يرده البحث الموضوعي في تاريخ النحو العربي ، فالنحاة اتخذوا مصادرهم الأساسية في استنتاج هذه المعايير من القرآن الكريم وما وصل إليهم من الشعر الجاهلي

[1] –علم اللغة العربية : 234.

وقليل من النثر وما تلقوه مشافهة من الأعراب ، ولا يتصور أن يصطنع النحاة معايير لا وجود لها ومصادرهم تشهد بها .

2. يرى فولرز أن ظاهرة الإعراب صناعة أصطنعها النحاة من أنفسهم أيضاً، وهذا يخالف فضلاً عن مصادرهم المذكورة آنفاً ما توصل إليه علماء اللغويات التاريخية والمقارنة بعد كشفهم عن اللغات السامية ولاسيما الأكادية منها إذ قالوا بوجود ظاهرة الإعراب في هذه اللغات قديماً واندثرت بعد فترات زمنية وبقيت سمات منها في بعضها كالحبشية . واثبتوا وجودها في الأكادية المنقرضة .

3. بطلان ما ذهب إلية فولرز من أن القرآن الكريم كان يقرأ في صدر الإسلام وفق العادات الصوتية لأهل الحجاز وان قراءته وفق معايير الفصيحة عمل جاء متأخراً عن عصر الرسالة .

والأدلة على بطلان مثل هذا الرأي واضحة ، فقد خلط فولرز بين القرآن والقراءات القرآنية فالقرآن شيء وقراءاته شيء آخر . القرآن الكريم نزل بالفصيحة التي تعارف عليها العرب قبل نزوله ، والحرف الذي نقرأ به هو هذه الفصيحة . أما قراءاته فهي أوجه من قراءة بعض ألفاظه ومعظمها أوجه صوتية تختلف قرباً من الفصيحة أو بعداً عنها ولذلك ميّز قراء القرآن واللغويون بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة ، ومعاييرهم في ذلك الفصيحة التي ثبت للجميع وجودها في عصر القرآن وقبل عصره أيضاً .

وذهب بعض علمائنا إلى أن القرآن نزل على حرف واحد وهو الرأي الصائب ، وإذا افترضنا على سبعة أحرف إشارة إلى ما روي في بعض

المصادر عن النبي (ص) فهذه الأحرف لم يتفق على مدلولها بين العلماء ، ولو أخذنا بالمفهوم اللغوي لها فلا يتعدى أن تكون أوجهاً صوتية في الغالب لقراءة بعض الألفاظ في النص القرآني ، أما قراءته بالفصيحة المتعارف عليها فأمر ما وجدنا أحداً أنكره ، ودلت عليه القرائن كلها العقلية والنقلية .

وما نراه يستحق البحث من آراء فولرز إشارته إلى أن الفصيحة لم تكن مستخدمة في الحديث اليومي والتعامل الشفوي . ونحن نرجح وجود مثل هذه الثنائية في الاستخدام اللغوي ولكن على أساس وجود الفصيحة وليس على أساس نفيها .

إن العربية الفصيحة المتمثلة بلغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم دليل يرجح وجود لغة متعارف عليها عند العرب جميعاً قبل الإسلام خلت من الصفات الموغلة في المحلية للهجات ولغات أخرى محلية اكتسبت صفة اللهجات[1] .

وكان الرأي المتفق عليه تقريباً عند اللغويين العرب قديماً واللغويين المحدثين من عرب ومستشرقين حتى آواخر القرن التاسع عشر أن لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم تمثلان العربية الفصيحة. والمسألة التي يجب أن نتريث فيها هي أن الفصيحة هذه امتداد لإحدى اللهجات العربية . فهل كانت كذلك؟ الجواب بالنفي على الأرجح وإن كان من المتعارف عليه

---

[1] –في اللهجات العربية : 45.

أيضاً عند علماء العربية أن الفصيحة امتداد للهجة أهل الحجاز وأن القرآن نزل في الأعم الأغلب بلهجتهم لأن الرسول (ص) كان من قريش . ودليلنا على ما ذكرناه هو ما ورد في ثنايا كتب اللغة والنحو من اختلاف بين اللهجات ساد شمال الجزيرة العربية ووسطها في صدر الإسلام والقرنين الأول والثاني الهجريين ، واختلاف العربية الفصيحة التي عرضناها في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم عن هذه اللهجات .

لقد دلت الدراسات اللغوية على أن كثيراً من سمات العربية الفصيحة كانت معروفة ومألوفة لدى القبائل العربية في العصر الجاهلي وصدر الإسلام ، ومن المرجح وجود ثنائية في الاستخدام اللغوي بمعنى وجود لغة فصيحة ذات سمات ومعايير متعارف عليها عند القبائل العربية تستعمل لغة أدبية ولغة للتعامل بين شيوخ القبائل في علاقاتهم مع بعضهم وفي أنديتهم ، كما يستعملها أفراد القبائل في تجمعاتهم السنوية سواء أكانت تجمعات تجارية ذات صفة أدبية كسوق عكاظ وغيرها أم تجمعات دينية كموسم الحج ... الخ . ومن ثم نزل القرآن الكريم بهذه اللغة . ووجدت لهجات أخرى محلية تمثل اللهجات المختلفة بين القبائل وتستخدم في الحياة اليومية بين الناس . وتختلف هذه اللهجات في مقدار قربها من الفصيحة المتعارف عليها أو بعدها عنها .

ومختصر الكلام أن العربية في العصر الجاهلي القريب من صدر الإسلام وفي صدر الإسلام شهدت لغة فصيحة تعارفت عليها القبائل وشهدت لهجات محلية أخرى . والنحاة العرب إنما سجلوا هذه الفصيحة

التـي تمثلـت بلغـة الشـعر الجـاهلي ولغـة القرآن الكـريم . وأشـاروا إشـارات موجزة إلـى اللهجـات الأخرى ، وان هذه اللهجـات تختلف عن الفصـيحة ، وكلمـا ابتعـدت عنهـا اتسـمت (بالمحليـة) كالكشكشـة والعجعجـة والقطعـة ونحوها .

المستويات اللغوية للهجات العربية :

قسم النحاة واللغويون القبائل العربية إلى مجموعتين : مجموعة تؤخذ منها العربية وأخرى تترك ولا يؤخذ منها شيء . وهذا التقسيم قائم على مبدأ انتقاء الفصيحة بحسب معاييرهم التـي وضـعوها ، فمبدأ التقسيم – إذن – انتقائي معياري.

والباحث في اللهجات العربية يجب أن يعنى بأكثر اللهجات قرباً من العربية الفصيحة وهي لهجات الحجاز وتميم وهذيل وطَيّء .

وتحليـل المسـتويات اللغويـة للهجـات العربيـة يوضـح أن القضـايا الصوتية لها النصيب الأوفى ، فمعظمها من قبيل التغيرات الصوتية التـي تطرأ على الصوامت وبعض الصوائت كالإبدال والتوافق الحركي والإمالة ، إلا أننا لا نعدم وجود القضايا المرتبطة ببنية الكلمة وبنية الجملة أيضاً . وفيما يأتي عرض مختصر لأهم القضايا اللغوية في اللهجات العربية وأمثلة لبعض مظاهرها :

تحقيق الهمزة وتخفيفها:

تحقيـق الهمـزة يعنـي نطقهـا صـريحة ، وتخفيفهـا يعنـي نطقهـا فتحـة طويلـة ، فالتحقيق لهجـة تميم يقابلـه التخفيف فـي لهجـة الحجـاز ، ويتحقق

نطق الهمزة نتيجة لالتقاء تام (يحدث إغلاقاً لحظياً في أقصى الحنجرة يتبعه انفراج مفاجئ))[1] . والظاهر أن تخفيفها عند سيبويه كان يعني عدم حدوث مثل هذا الإغلاق وأن الهواء المندفع على الحنجرة يمضي من غير عارض يعترضه .

الفتح والإمالة :

الإمالة ظاهرة خاصة بنطق الفتحة الطويلة (الألف) نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة ، فهي من باب المماثلة بمعنى أن كيفية نطق الفتحة الطويلة هكذا إنما يحصل لتماثل الفتحة الطويلة الكسرة التي تلي اللام –مثلاً– في نحو (عالم) ، وتلي الباء في نحو (عابد) .

والفتح هو ما يقابل الإمالة أي تنطق الفتحة الطويلة صريحة . ويبدو أن الفتح كان لهجة معظم القبائل العربية التي قطنت غربي الجزيرة بما فيها القبائل الحجازية كقريش والأنصار وثقيف وهوزان وسعد بن بكر وكنانة . أما الإمالة فتنسب إلى معظم القبائل التي استوطنت وسط الجزيرة وشرقيها وأشهرها : تميم واسد وطّيء وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب[2] .

ولذلك تأثر قراء القرآن الكريم في بيئتي الحجاز والكوفة بحسب القبائل التي تواجدت فيهما ، فنلاحظ أن قراء الحجاز مالوا إلى الفتح كأمثال ابن كثير المكي ونافع وأبي جعفر المدنيين ، في حين شاعت الإمالة عند قراء العراق ولاسيما الكوفة في القرن الثاني الهجري . وأشهر

---

[1] –علم اللغة العربية : 226 .

[2] –أنظر : في اللهجات العربية ، ص60.

من رويت عنهم الإمالة من قراء الكوفة : حمزة المتوفى سنة 156 هـ ، والكسائي المتوفى سنة 189هـ ، وخلف المتوفى سنة 229 هـ[1] .

التوافق الحركي :

التوافق الحركي (Vowel Harmony) من مصطلحات اللغويين المحدثين . وهو ضرب من المماثلة الصوتية ، ويراد به مماثلة حركة لحركة أخرى . وذكر سيبويه كلمة (الإتباع) في كتابه[2] وأراد بها هذا المعنى .

ولتوضيح معنى التوافق الحركي أو الإتباع كما ورد عند سيبويه نلاحظ الحركات في أدوات الجر إذا أتصل بها هاء الضمير أو هاء الضمير وميم الجمع ، فنحن نقول مثلاً : مِنْهُ ولَهُ وعَنْهُ ، فالحركات بعد الهاء في هذه الأمثلة هي الضمة القصيرة . ونقول أيضاً : عليهِ وفيهِ وبهِ، فالحركة التي بعد الفاء في (فيه) هي كسرة طويلة أتت بكسرة قصيرة بعد الهاء لتوافقها في الحركة ، كذلك الصوت المزدوج ay (= الياء الساكنة) في (عليه) جعل الضمة القصيرة التي تلي الهاء كسرة قصيرة لتوافق الياء والحركة التي جاءت بعد الباء في (به) هي كسرة قصيرة ، وهذه عدلت من الحركة التي تلت الهاء فجعلتها كسرة قصيرة بدلاً من ضمة قصيرة للتوافق الحركي أيضاً .

---

[1] –في اللهجات العربية : 61 ، 64 .

[2] –293/2 . وأنظر : علم اللغة العربية ، ص228 وما بعدها .

هذا التوافق من خصائص لهجة تميم وهو ما نجده في الفصحى .
أما لهجة الحجاز فبعيدة عنه فهم يقولون : (بِهُ ولَدَيْهُ) أو (بهو ولد يهو) بإشباع الضمة أي جعلها ضمة طويلة بدلاً من ضمة قصيرة .

وتستخدم ربيعة صيغة (مِنْهِمِ) بكسر الهاء والميم ، والفصحى تضم الهاء وتسكن الميم أو تضمها إذا وليها ساكن ، فلهجة ربيعة – إذن – تمثل طوراً أبعد في التوافق الحركي .

كسر حروف المضارعة :

تستخدم العربية الفصحى الأفعال المضارعة بسوابق هي الألف والنون والياء والتاء ، وهي أصوات تليها فتحة قصيرة . ولكن كثيراً من اللهجات العربية تنطق هذه الفتحة كسرة .

واصطلح اللغويون العرب بكلمة (التلتلة) للدلالة على هذه الظاهرة . وبعضهم يضيفها إلى بهراء فيقول : (تلتلتة بهراء) ، إلا أن بهراء ليست وحدها تستخدم الكسرة بدلاً من الفتحة ، وروى اللغويون عن غيرها ما يفيد كسرهم حرف المضارعة كأسد وطيء في رواية ، ونص الفراء على أن الفتح لغة قريش وأسد .يقولون (نَسْتعين) وغيرهم يقولونهم (نِسْتعين) بكسر النون . ولا خلاف في قريش فالثابت أن الفتح لهجة أغلب أهل الحجاز وهو الموافق للفصحى . وتأثر القراء أيضاً بهذه اللهجة – أعني الكسر – ويروى عن يحيى بن ثابت أنه قرأ : (ولا تِرْكَنُوا إلى الذين ظلموا)[1] .

[1] –انظر : أحمد تيمور :لهجات العرب : 86 ، 88 ، 90 .

ومن الظواهر الصوتية في اللهجات العربية :

1. جعل العين مكان الهمزة :

وهو ما اصطلح عليه اللغويون العرب بالعنعنة ، فتميم تقول (عَنّ) موضع (أنّ) وروى الفراء أن قريشاً ومن جاورهم يقولون (أنّ) ((وقيس وأسد ومن جاورهم يجعلون ألف (أنّ) اذا كانت مفتوحة عينا . يقولون : أشهد عّنك رسول الله ، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف))[1] . والواضح من كلام الفراء ان لهجة قريش ومن جاورها الهمزة ولهجة قيس وأسد ومن جاورهما العين ، وأن هذه الظاهرة تقتصر على حالة واحدة هي فتح الهمزة من (أنّ) فإذا كسرت رجعوا إلى الهمزة . والنطق بالهمزة موافق للعربية الفصحى .

2. جعل النون مكان العين :

ويسمى ذلك عند اللغويين العرب بـ(الاستنطاء) . يقال (أنطى) بدلاً من (أعطى) . ونسب الجوهري هذه اللهجة إلى أهل اليمن ، ونسبها غيره إلى سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس ووردت في بعض الأحاديث المروية عن الرسول (ص) إذ ورد : (لا مانعَ لما أنطيتَ) ووردت في شواذ القراءات إذ قرئ قوله تعالى (إنّا أنطيناكَ الكوثر)[2]. والثابت أن الفصحى استخدمت العين في مثل هذه الموارد . ووصف علماء القراءات للقراءة بالنون بالشذوذ دليل على أن هذه اللهجة (محلية).

---

[1] –لهجات العرب : 39 .

[2] –الكوثر : 1 ، وانظر : لهجات العرب : 113.

3. جعل الهمزة مكان العين :

وهي لهجة بعض الطائيين . قال الفراء : ((سمعت بعض بني نبهان من طيء يقول : (دَأْني) يريد (دَعْني) . وقال (تآلَهْ) يريد (تعاله) فيجعلون مكان العين همزة))[1] . ولا يخفى أن الفصحى تستخدم العين في مثل هذه الألفاظ ويمكن أن نصف هذه اللهجة أيضاً بأنها (محلية) .

وابتعدت بعض اللهجات العربية عن الفصحى ابتعاداً كبيراً . بحيث لا يمكن أن توصف إلا بأنها موغلة في (المحلية) . ووردت في مصادر اللغة والنحو أمثلة لمثل هذه اللهجات[2] ، فمنها ما عرف (بالوَتْم) وهو جعل التاء مكان السين كقولهم (النات) بدلاً من (الناس) ، ونسبت هذه اللهجة إلى أهل اليمن . ومنها ما عرف (بالشنشنة) وهي جعل الكاف شينا مطلقاً ، ونسب ذلك إلى أهل اليمن أيضاً . يقولون (لبّيش اللهم لبّيش) بدلاً من (لبّيك) . ومنها ما عرف (بالعجعجة) وتنسب إلى قضاعة وهي جعل الياء المشددة والمخففة جيما . ويقولون (تميمجٌ) و (فُقَيْمجٌ) بدلاً من (تميميّ) و (فُقَيْميّ) . ومنها أيضاً ما سمي (بالقَطْعة) وهي لهجة في بني طيء . يقولون : (يا أبا الحَكَا) يريدون (يا أبا الحكم) . والظاهرة الموجودة في هذه اللهجة ترتبط ببنية الكلمة فهي ظاهرة صرفية إذ حذف جزء من كلمة (حكم) التي تمثل وحدة صرفية . ونجد فيها أيضاً

---

[1] –لهجات العرب : 51.

[2] –لهجات العرب : 13 ، 15 .

ظاهرة صوتية وهي تحول حركة الفتحة القصيرة التي تلي الكاف إلى فتحة طويلة ، ويعبر اللغويون العرب عن ذلك بإشباع الحركة .

ومن الظواهر المرتبطة بالإعراب في اللهجات العربية :

1. نصب الحجازيين خبر ليس مطلقاً ورفع بني تميم لخبرها إذا اقترن بإلاّ حملاًً لها على (ما) .

   يقول الحجازيون – مثلاً – : ليس الطَّيبُ إلاّ المِسْكَ

   ويقول التميميون : ليس الطَّيبُ إلاّ المِسْكُ .

2. (ما) النافية خبرها منصوب عند الحجازيين ومرفوع عند بني تميم .
3. بنو أسد يصرفون ما لا ينصرف .
4. بنو تميم ينصبون تمييز (كم) الخبرية مفرداً وغيرهم يجر الخبر ويجيز الإفراد والجمع .

   تميم تقول – مثلاً– كم درهماً أنفقت

   وغيرهم يقول : كم درهم أنفقت وكم عبيدٍ ملكت

5. (لعل) تجرّ الاسم بعدها عند عقيل .

وغني عن البيان أن بعض المواد التي تقدم ذكرها لا تتفق مع العربية الفصحى كصرف ما لا ينصرف وجر الاسم بعد (لعل) .

مناهج البحث اللغوي

ظهرت في القرنين الأخيرين مناهج حديثة في البحث اللغوي كانت ثمرة لجهود علماء اللغة في أوربا وأمريكا بعد تطور الدراسات اللغوية واتخاذها منحىً علمياً في تحليل الظاهرة اللغوية وتقسيم اللغات إلى مجموعات أو أسر أثبتت البحوث والدراسات اللغوية التاريخية انتماءها إلى أصول مشتركة ومقارنة بعضها مع بعض والكشف عن لغات قديمة أوصلت العلماء إلى نتائج عظيمة كالكشف عن اللغة السنسكريتية وحل رموز الهيروغليفية وهي الرموز التي كان المصريون القدماء يكتبون بها لغتهم والكشف عن اللغة الأكادية وفك رموزها...الخ.

وأفاد العلماء أيضاً مما توصلت إليه الدراسات في مجالات أخرى غير اللغة كالعلوم النفسية والعقلية وعلم الاجتماع وعلم التشريح والقوانين الفيزيائية وغيرها . وأدخلوا كثيراً من مسائل هذه العلوم في دراسة اللغة حتى أصبحت لها سمة علمية ومناهج للبحث محددة المعالم واستقلت في مجالها عن باقي العلوم فظهر ما يعرف بعلم اللغة الحديث .

ومن أهم المناهج التي ظهرت في الفترة المذكورة آنفاً:

1. المنهج المقارن .
2. المنهج التاريخي .
3. المنهج الوصفي .
4. المنهج التقابلي .
5. المنهج الجغرافي .

وفيما يأتي دراسة مختصرة في كل منهج منها :

علم اللغة المقارن :

علـم اللغـة المقـارن (Comparative Linguistics) هـو دراسـة مقارنة للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في اللغات التي تنتمي إلـى مجموعـة لغويـة واحدة أو عائلـة لغويـة واحدة))[1] ، فالهدف من هذا المنهج اللغوي الاستفادة من بعض الأسس والقواعد المنهجية المعينة التي تمكن من دراسة لغتين أو أكثر وبيان العلاقات والروابط بينها للوصول إلى أقدم الأصول التي تفرعت منها ومن ثم افتراض صورة ما للغة الأم التي كانت أصلاً لها[2] .

ويعد علم اللغة المقارن من أقدم مناهج علم اللغة الحديث ويشترك في بعض خصائصه وأهدافه مع علم اللغة التأريخي ولذلك كان مفهومه في القرن التاسع عشر ((يعني تماماً علم اللغة التاريخي))[3] .وقد بذل العلماء جهداً كبيراً في المقارنة بين لغات قديمة للوصول إلى أصولها وانصب معظم اهتمامهم بادئ الأمر على ما عرف فيما بعد بمجموعة اللغات الهندية الأوروبية وذلك بعد اكتشاف السنسكريتية . وعقدوا مقارنات بين السنسكريتية وبين كل من اليونانية القديمة واللاتينية والإيرلندية القديمة والسلافية القديمة والقوطية ، وتوصلوا إلى نتائج أثبتت انحدار هذه اللغات

---

[1] –معجم علم اللغة النظري : 48 .

[2] –انظر : أسس علم اللغة ، ص56.

[3] –أسس علم اللغة ، ص58.

من أصل واحد أطلقوا عليه اسم ((اللغات الهندية الأوروبية)) ، وتبين لهم بعد سلسلة من الدراسات أن لغات لا تزال مستخدمة في يومنا هذا تنحدر من الأصل نفسه كالانكليزية والألمانية واليونانية والفارسية ومعظم اللغات الموجودة الآن في شمال الهند وباكستان .

وزادت عناية العلماء والباحثين الأوروبيين بمجموعة أخرى من اللغات وهي المجموعة التي أصطلح عليها بـ(اللغات السامية) . وكان سبيلهم إلى معرفة أصولها الكشف عن اللغة المصرية القديمة والأكادية والآشورية، فتجمعت بذلك عندهم خصائص مشتركة لهذه المجموعة المهمة من لغات البشر فافترضوا انحدارها أيضاً من أصل واحد .

وتمثل بذلك الدراسات والبحوث التي أجريت على اللغات الهندية الأوروبية واللغات السامية عصر ازدهار علم اللغة المقارن في القرن التاسع عشر .

ويتضمن المنهج المقارن أسساً في تناول المادة اللغوية . وأول أمر ينبغي التوجه إليه هو المقارنة ويجب أن تكون بين لغتين أو أكثر من فصيلة لغوية واحدة تشترك في الأصل . والهدف من هذه المقارنة بيان الظواهر المشتركة بين اللغتين واللغات التي هي قيد البحث للتعرف على مدة العلاقات التي تربط بينها ، ومن ثم جمع هذه الظواهر ليكون التصور المفترض للغة الأم أقرب إلى الواقع المادي الملموس ويمكن إخضاعه للبحث والدرس ، ولذا يعد من الضرورة وضع الصيغ المبكرة المأخوذة من

هذه اللغات جنباً إلى جنب وإخضاعها للبحث والمقارنة ، وتفيد مثل هذه الصيغ استنتاج أمرين[1] :

أحدهما : درجة الصلة بين اللغات التي هي قيد البحث والمقارنة .

والآخر : الصورة التي تبدو أقرب صلة إلى اللغة الأم التي تعد الأصل المشترك لهذه اللغات .

والظاهر أن وضع الصيغ المشتركة جنباً إلى جنب كان من أسس علم اللغة التاريخي أيضاً فقد عمل وفق ذلك علماء اللغة التاريخيون في أوائل القرن التاسع عشر اذ جمعوا صيغاً من لغات قديمة يظن أنها من أصل واحد فاتضح لهم أن هذه اللغات تشترك في التراكيب النحوية الأساسية والمفردات الأولية وتقابلات فونولوجية بين بعض الفونيمات المعينة ، كأن تشتمل بعضها على الصوت (p) في أول الكلمة يقابله في الموضع نفسه الصوت (f) أو الصوت (h) في لغات أخرى . وقد لا نجد أحياناً مقابلاً آخر للصوت (p) . وهكذا نلاحظ ازدياد هذه اللغات قرباً بعضها من بعض كلما ابتعدنا بالأقدم فالأقدم من عصورها ومراحلها .

ومن الأسس المنهجية لعلم اللغة المقارن والنتائج المهمة التي يتوخاها الباحث المقارن ما يأتي :

---

[1] –أسس علم اللغة : 168 .

1. عمل جداول للتقابلات الفنولوجية بين اللغات .
2. أخذ نماذج مختلفة من التركيبات النحوية ولاسيما المتطابقة منها ، ومن المفردات اللغوية والفونيمات التي لها أهمية بيّنة في التقابل الصوتي بين الكلمات ليصل الباحث إلى إعادة تركيب اللغة الأم ولو على سبيل التقريب.
3. تؤدي الدراسة المقارنة إلى اكتشاف علاقات وطيدة بين مجموعة من اللغات وتستبعد لغات أخرى عن المجموعة ، وبهذا المنهج أصبح ممكناً من الناحية التاريخية تصنيف كثير من لغات العالم المهمة قديمها وحديثها إلى مجموعات أو اسر لغوية .

علم اللغة التاريخي :

اصطلح علماء اللغة المحدثون على المنهج التاريخي في دراسة اللغة بعلم اللغة التاريخي (Historical Linguistics) . ويعني في أبسط التعريفات به : ((دراسة تطور الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والمفردات للغة ما عبر العصور التاريخية المختلفة))[1] .

ولذلك يوصف هذا المنهج عادة بأنه ((ذو فاعلية مستمرة Dynamic))[2] لأنه يبحث التغير الطارئ على اللغة الواحدة عبر القرون ولا يتحدد بفترة زمنية معينة ، وهذه الصفة من أهم صفات المنهج التاريخي

---

[1] –معجم علم اللغة النظري : 119 .

[2] –أسس علم اللغة : 137 .

التي تميزه من المنهج الوصفي . وهناك فارق أساسي آخر بين المنهجين هو اعتماد علم اللغة التاريخي على المادة المكتوبة سواء أكانت آثاراً أم نقوشاً أم وثائق أم مخطوطات ... الخ ، لأنه يدرس فترات تاريخية مختلفة متباعدة ربما تصل إلى مئات السنين في عمق التاريخ .

أما المنهج الوصفي فأكثر اعتماده على المادة الحية أي على الكلام المنطوق لمتكلمين أحياء . ومن البديهة القول إن آلات التسجيل حديثة الاختراع قياساً بالفترات الزمنية التي يتناولها المنهج التاريخي بالبحث والدراسة . ويشارك علم اللغة المقارن المنهج التاريخي هذه الصفة لتداخل المنهجين كما تقدم ذكره ، ولكن ينبغي لنا ألاّ نبالغ في الفصل بين المنهجين التاريخي والوصفي في مجال التطبيق إذ تصلح المصطلحات المستخدمة في المنهج الوصفي للاستخدام أيضاً في المنهج التاريخي .

ويشتمل علم اللغة التاريخي على مباحث تكون أسسه المنهجية من حيث التطبيق في مجال البحث اللغوي ومن أهم هذه المباحث إعداد المعجم التاريخي بدراسة التغير الدلالي للكلمات ، والمقصود بالمعجم التاريخي ((هو ذلك المعجم الذي يعطي تاريخ كل كلمة من كلمات اللغة الواحدة ويؤرخ لها ابتداء من أقدم نص وردت به إلى آخر نص بتتبع دلالتها وتغيرها))[1] .

[1] –مدخل إلى علم اللغة : 26 .

ويعنى المنهج التاريخي بتغير البنية اللغوية عامة أي التغير في المجالات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية للغات عبر مراحلها التاريخية ، كما يعنى أيضاً بمستويات الاستخدام اللغوي في البيئات المختلفة وتغيرها في الفترات الزمنية ، ويتناول بالبحث الانتشار اللغوي ودخول لغات جديدة إلى مناطق جديدة، ومن مباحثه الانحسار اللغوي أيضاً وتراجع اللغات عن مناطق معينة .

علم اللغة الوصفي :

علم اللغة الوصفي (Descriptive Linguistics) من أكثر مناهج البحث اللغوي انتشاراً ، وقد حظي باهتمام كبير من العلماء واللغويين والباحثين حتى قيل إن بعضهم حينما يستخدم عبارة (علم اللغة الحديث) إنما يقصد بها علم اللغة الوصفي .

ومن أبسط التعريفات بهذا المنهج أنه ((دراسة اللغة كما هي مستعملة في مكان معين وزمان معين))[1] . وعلى خلاف المنهج التاريخي يوصف علم اللغة الوصفي بأنه (علم ساكن Static)[2] ، لأنه يصف اللغة وصفاً عاماً في فترة زمنية محددة سواء أكانت هذه الفترة من الزمن الماضي أم من الزمن الحاضر ، ولا يلتفت إلى التغيرات التي تحدث في البنية اللغوية على مر الزمان .

---

[1] –معجم علم اللغة النظري : 71 .

[2] –أسس علم اللغة : 137 .

ويختلف المنهج الوصفي عن المنهجين التاريخي والمقارن في أنه يبحث المستوى اللغوي الواحد ، بمعنى انه يدرس لغة واحدة أو لهجة واحدة دراسة وصفية في زمن معين ومكان معين .

ويعود الفضل في وضع الأسس العامة للمنهج الوصفي إلى العالم اللغوي فرديناند دي سوسير السويسري الأصل . لقد أثبت دي سوسير في دراسته للغة أن بالإمكان بحث الظاهرة اللغوية بالتعرف على بنيتها المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ويرتبط هذا البحث بدراسة اللغة الواحدة في زمن محدد واحد.

إن علم اللغة الوصفي يعنى عناية خاصة باللغة المتكلمة ويتجنب قدر الإمكان الاعتماد على المادة المكتوبة والقواعد النحوية التقليدية لأن مثل هذه القواعد تبنى على لغات قديمة بطل استعمالها.

والمنهج الوصفي تطور نتيجة لبحوث ودراسات قام بها في أول الأمر غير المتخصصين باللغة لأغراض مختلفة تناولوا فيها لغات الشعوب المختلفة ، وهي لغات لم تدون مستوياتها من قبل أي أن الباحثين تدارسوا لغات بصورتها المنطوقة لا المكتوبة والمدونة ، فالمجال الأساسي لهذا المنهج – إذن – هو مجال اللغات الحية ولذلك يستدعي البحث الوصفي أن يستعين الباحث بأحد أبناء اللغة يدعى في الاصطلاح – باسم الراوي (Informant) وينبغي أن يمثل اللغة المراد وصفها تمثيلاً دقيقاً صحيحاً ولاسيما اللغات ذات المستوى الثقافي المتطور ، ومن ثم يبدأ الباحث بجمع المادة اللغوية على نحو أسئلة صيغت صياغة مخصوصة يسأل عنها

الراوي ويسجل جواباته بالرموز الصوتية . وينبغي أن يبدأ الباحث بالسؤال عن الكلمات القصيرة ثم العبارات والجمل الطويلة . وبعد جمع المادة المطلوبة لبحثه يبدأ بتصنيف المادة ويستنتج منها القضايا اللغوية .

ولنضرب مثلاً من العربية لتحليل بعض الوحدات الصوتية بحسب المنهج الوصفي :

نفترض أن العربية المعاصرة لغة غير مدونة ، فلكي يحصل المحلل اللغوي على الوحدات الصوتية للعربية يختبر الكلمات المتفقة في الأصوات كلها سوى صوت واحد ، نحو : كرب وكسب ، وبلع ، وبلغ ، وصدق وصدف وصدر... الخ ، فإذا استدعى تغير الصوت هذا تغيراً في معاني الكلمات استنتج الباحث أن الصوتين المختلفين وحدتان صوتيتان مختلفتان (أي فونيمان مختلفان)، وإذا لم يستدع ذلك يمثل الصوتان فونيما واحداً مثل اللام في كل من (والله) و (بالله) .

وبناء على هذا المفهوم تعد (الراء) في (كرب) وحدة صوتية مختلفة عن (الذال) في (كذب) ، وعن (السين) في (كسب) . وتعدل كل من الذال والسين وحدتين صوتيتين مختلفتين عن الراء وعن بعضهما بعضاً ... وهكذا يعمل الباحث الوصفي إلى أن ينتهي إلى تحليل الوحدات للغة المعنية بالبحث .

وينتقل الباحث بعد التحليل الصوتي إلى بحث الصيغ فيقوم ببيان أنواع الصيغ للغة التي يحللها وما تستعمله من سوابق ولواحق وما يتصل ببناء الكلمة من حيث الشكل ، ثم يدرس بناء الجملة أو المستوى النحوي

وظواهر تشكيل الجملة في اللغة المعنية بالدرس من حيث المطابقة بين الفعل والفاعل أو عدمها ، أو من حيث المطابقة في الجنس (التذكير والتأنيث) أو العدد (الإفراد والجمع)، وبيان الأنظمة المختلفة لأنماط الجمل كنظام النفي والاستفهام ... الخ .

وآخر عمل يقوم به الباحث الوصفي هو أن يدرس معاني الكلمات للغة الموصوفة ، وهي دراسة تقتضي تحليلاً دلالياً برصد الألفاظ ومعانيها المختلفة وتحديد هذه المعاني تحديداً واضحاً ودراسة العوامل المؤثرة في المعنى على ألاّ يتطرق إلى السوابق التاريخية (إن كانت اللغة الموصوفة مكتوبة ومدونة) ، ويعنى الباحث أيضاً بعمل معجم يضم ألفاظ اللغة .

علم اللغة التقابلي :

علم اللغة التقابلي (Contrastive Linguistics) : ((علم يدرس وجوه التشابه ووجوه الاختلاف بين لغتين لا تنتميان إلى نفس العائلة اللغوية)[1] ، فهو منهج للتقابل بين نظامين لغويين مختلفين ، **الأول** : هو اللغة الأم التي ينشأ عليها الإنسان في بيئة معينة ، و**الآخر** : اللغة المنشودة التي يريد أن يتعلمها أو يعلمها أو يستفيد منها لأغراض تطبيقية وعملية صرفة .

---

[1] –معجم علم اللغة النظري : 58.

نشأ المنهج التقابلي بعد الحرب العالمية الثانية ، لذلك فهو من أحدث المناهج اللغوية ظهوراً وعنيت به الجامعات الأمريكية في أول الأمر ومن ثم الجامعات الأوروبية ولاسيما الألمانية وبعض الجامعات في دول أخرى كاليابان واهتمت به أيضاً الجمعيات اللغوية ومراكز تعليم اللغات في العالم ، وكان الغرض الأساسي منه تعليم اللغات لغير أبنائها . ولما كان هذا المنهج من الأسس المهمة التطبيقية لتعليم اللغات لغير الناطقين بها عدّ جزءاً من علم اللغة التطبيقي واستخدم مصطلحات لتحديد موضوعاته ، ومن أهمها[1] :

(اللغة الأم) : وهي اللغة التي نشأ عليها الفرد ، وتسمى أيضاً (اللغة الأولى).

(اللغة الثانية) : هي اللغة التي يكتسبها الإنسان في المراحل التعليمية المختلفة أو أثناء التعامل المباشر مع أبناء تلك اللغات ، وتسمى أيضاً (اللغة المنشودة) .

ولا يقتصر البحث التقابلي على دراسة لغتين من فصيلتين مختلفتين حسب بل يمكن المقابلة بين لهجة محلية ولغة فصيحة منشودة .

ويختلف المنهج التقابلي عن علم اللغة التطبيقي من حيث البرامج التطبيقية، ويقتصر مجال البحث التقابلي على المقابلة بين اللغة الأم واللغة

---

[1] –انظر : مدخل إلى علم اللغة 27 .

المنشودة ، في حين يتسع مجال علم اللغة التطبيقي إلى تحويل هذه المقابلة إلى برامج تطبيقية واستخدام الوسائل التعليمية .

ويعتمد المنهج التقابلي على المنهج الوصفي لأن المقابلة بين لغتين لبيان الفروق بينهما تقتضي قبل كل شيء بحث المستوى اللغوي الواحد بحثاً وصفياً ، فإذا ما تم ذلك أمكن بحث المستويين بالمنهج التقابلي وبيان أوجه الصعوبات في تعليم اللغات .

علم اللغة الجغرافي :

علم اللغة الجغرافي (Geographical Linguistics) من المناهج اللغوية الحديثة ، وهو ((علم يبحث في تصنيف اللهجات واللغات على أساس جغرافي ، ويبحث في توزيع لهجات لغة ما ، وفي الفروق بين هذه اللهجات))[1] .

ويسمى هذا العلم أيضاً (جغرافيا اللهجات) أو (الجغرافية اللغوية) (Geography Linguistics) . وتتلخص موضوعات هذا العلم ووظيفته بالتعريف المفصل بلغات العالم الرئيسة المستخدمة في عصرنا هذا وتوزيعها من حيث التطبيق العملي للمعنيين باختلاف أهدافهم ، وبيان عدد المتكلمين بكل لغة وأهميتهم من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية[2] .

ويعد الإحصاء السكاني واللغوي من أهم الأسس المنهجية لعلم اللغة الجغرافي ، ويتضمن هذا الإحصاء بيان عدد المتكلمين بكل لغة من

---

[1] –معجم علم اللغة النظري : 22.

[2] –انظر : أسس علم اللغة : 183 ، 185 ، 186 .

اللغات وتوزيعها الجغرافي وربطها بالعوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها ، وتقويم مدى الأهمية الفعلية لكل لغة واستعمالاتها . ويهتم علم اللغة الجغرافي بالفروق اللغوية الدقيقة كالتعدد اللغوي في البلد الواحد واللغات المساعدة فيه ولغات الأقليات ونسبة المتكلمين بلغتين وهو ما يعبر عنه بثنائية اللغة (اللغة الوطنية ولغتهم من حيث كونهم أقلية) ... الخ ، ويعنى أيضاً بالإحصاء الخاص بالأمية والتعلم ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الذين لا يعرفونهما ويفيد ذلك في توضيح مسائل مهمة منها : كم من السكان الموجودين في دولة ما يمكن أن يوصل إليهم عن طريق اللغة المكتوبة وإلى أي مدى يمكن تعليم لغة ثانية أو ثالثة لجزء كبير من السكان؟ ومعرفة ((القوة الإنتاجية للأمة من الناحية المادية أو العقلية))[1] .

وهناك أمور مساعدة تفيد عالم اللغة الجغرافي في فهم الصورة اللغوية الجغرافية لكل دولة أو بلد من البلدان كالإنتاج الثقافي للدولة بما تخرجه المطابع فيها من صحف ومجلات ودوريات وكتب وغيرها من المطبوعات ، ومعرفة طرق الاتصال الأخرى كالراديو والتلفزيون والأفلام الناطقة ومدى شيوعها بالنسبة إلى عدد السكان ونسبة المترددين على الأفلام الناطقة .

---

[1] –أسس علم اللغة : 219.

ومن الأمور المهمة لعالم اللغة الجغرافي معرفته باللغات الأجنبية التي تدرس في كل قطر من أقطار الأرض والنسب المئوية للسكان الذين يتقنون لغات أجنبية إلى جانب لغاتهم الوطنية ومدى الجدية في التعلم ودرجة الاستمرار ومقدار الإتقان .

الأطلس اللغوي :

الأطلس اللغوي من أهم ما يمكن أن ينجز في مجال علم اللغة الجغرافي ، فهو ثمرة هذا العلم وسبيله إلى بيان اللغات واللهجات المنتشرة في العالم .

عرف هارتمان وستورك في معجمهما (معجم اللغة وعلم اللغة الحديث)[1] الأطلس اللغوي بأنه ((مجموعة من الخرائط واللوحات توضح التوزيع الجغرافي للخصائص الصوتية أو النحوية أو المعجمية للغة أو لهجة أو لكليهما . ويجمع مادته باحثون مدربون تدريباً ميدانياً من رواة مختارين بعناية من بين المتحدثين باللغة أو اللهجة المدروسة من خلال الأحاديث العادية أو الإجابة عن أسئلة أو الاستعانة بأشرطة التسجيل ، ثم تسجل هذه البيانات على خرائط وتنشر في كتاب)).

ويتألف الأطلس اللغوي من مجموعة خرائط تختص كل خريطة بظاهرة لغوية معينة يظهر فيها الاتفاق أو الاختلاف في المناطق اللغوية . وتوضح في هذه الخرائط الحدود اللغوية للهجات المختلفة مع بيان خصائص كل لهجة والفروق بين لهجة وأخرى سواء أكانت في الأصوات أم في المفردات ، وتدرس

---

[1] –انظر : محمد حسن عبد العزيز : مدخل إلى علم اللغة : 162 ، 163 .

المفردات من حيث البنية والمترادفات واختلاف الألفاظ باختلاف مناطقها اللغوية ومقدار انتشار الكلمات في هذه المناطق[1] .

ويرجع تاريخ عمل الأطالس اللغوية في أوروبا إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فعمل وينكر (Wenker) وهو ألماني أطلسا لبلاده نشر جزء منه في عام 1881م ، وعمل جليرون وهو فرنسي أطلسا لبلاده أيضاً ظهر بين سنتي 1902–1910 . ولعمل الأطلس اللغوي طرائق اشتهرت منها طريقتان ، إحداهما الطريقة الألمانية التي ابتكرها وينكر ، والأخرى الطريقة الفرنسية[2] .

وتفتقر العربية إلى الأطالس اللغوية ، وأول عمل أنجز بهذا الخصوص هو ما قام به المستشرق الألماني برجشتراسر من وضع أطلس لغوي لبلاد سوريا وفلسطين نشر في ليبزك عام 1915.

---

[1] –انظر: رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ، ص47.

[2] –انظر في تفصيل هاتين الطريقتين : المدخل إلى علم اللغة ، ص151 وما بعدها إلى ص 154 .

الأصوات العربية

مخارج الأصوات العربية وصفاتها موضوع من موضوعات التحليل الصوتي للغة العربية يرتبط منهجياً بما يعرف بعلم الأصوات والتحليل الصوتي .

إن الصوت في مفهومه العام ظاهرة تدرس في علم الفيزياء ولكن الصوت اللغوي من مباحث علم اللغة على الرغم من علاقته بعلم الصوت الفيزيائي . ولقد لاحظنا في دراستنا لمستويات التحليل اللغوي أن أول مستوى أفرده علماء اللغة هو المستوى الصوتي ، ولذلك أمكن تعريف علم الأصوات (Phonetics) بأنه ((العلم الذي يدرس ويحلل يصنف الأصوات الكلامية من غير إشارة إلى تطورها التاريخي وإنما فقط بالإشارة إلى كيفية إنتاجها وانتقالها واستقبالها))[1] .

وهذا التعريف ينطبق على المنهج الوصفي ، فعلم الأصوات إذن بهذا المفهوم فرع من فروع علم اللغة الوصفي. وإذا تناول الباحث التطور التاريخي للأصوات فعمله هذا يعد ضمن ما يعرف بعلم الأصوات التاريخي ، على أنه يكفي أن يكون علم الأصوات مستوى من مستويات التحليل اللغوي التي تصلح للمناهج اللغوية باختلاف أنواعها ، فإذا أريد التقييد زيد على المصطلح ما يقيده ، وهذه مسألة من مسائل المصطلح الفني في علم اللغة التي لا تزال من المشاكل الرئيسة في هذا العلم .

---

[1] –أسس علم اللغة : 46.

والمادة الأساسية في علم الأصوات هي الصوت اللغوي ، فماذا نعني بالصوت اللغوي ؟

إن الصوت اللغوي : ((أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة أعضاء النطق))[1] ، فالصوت مقصود بذاته لأنه يصدر طواعية واختياراً ويختلف عن الضوضاء والضجيج والأصوات الأخرى غير الاختيارية ، والصوت اللغوي مجموعة من الرموز العرفية في المجتمع ويؤلف بمجاميعه الكلمات والجمل ، فهو إن لم يدل على معنى بمفرده يحمل (بذور) المعنى ولذلك قيل إن اللغة ما هي إلاّ أصوات تترى .

وتنبه ابن جني على جانب من جوانب الصوت اللغوي وهو الجانب العضوي المتصل بأعضاء النطق فعرف الصوت بأنه ((عرض يخرج من النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينماً عرض له حرفاً))[2] . ويقصد بالمقطع الذي سماه حرفاً مخرج الصوت اللغوي.

وللصوت اللغوي جانبان آخران هما الجانب الفيزيائي المتصل بالآثار السمعية ويقصد بها الذبذبات المتنقلة عبر الهواء إلى أذن السامع ، والجانب السمعي ويتصل بالأوضاع التشريحية الخاصة بأعضاء السمع وله علاقة بالقضايا العقلية أو النفسية المتمثلة بإدراك السامع للأصوات .

---

[1] –كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) ، ص64.

[2] –سر صناعة الإعراب : 6/1.

ويتناول التحليل الصوتي أو ما يطلق عليه (التحليل الفونيمي) أصوات اللغة على أنها عناصر رمزية تتكون منها اللغة ، وهدفه ((تحديد الصوت اللغوي في إطار اللغة الواحدة))[1] . ولا يجعل من الخصائص النطقية والفيزيائية والسمعية أهدافاً له في ذاتها وإنما وسائل لمعرفة الصوت اللغوي .

ويقوم التحليل الفونولوجي على أسس من أهمها معرفة (الفونات) و (الفونيمات) والتفريق بينهما واختيارهما بوسيلة (المغايرة) لتحديد الوحدات الصوتية ومن ثم تصنيف هذه الوحدات إلى صوامت وصوائت... الخ .

ولابد من توضيح بعض المصطلحات الرئيسة في هذا المجال ولاسيما (الفونات) و (الفونيمات) و (المغايرة) و (الصوامت) و (الصوائت) لكي تكون طرق التحليل واضحة للقارئ .

إن علم الأصوات يعنى بأدوات اللغة كما تقدم ذكره ، وهذه الأصوات يمكن إدراكها بالأذن أو قياسها بالآلات الدقيقة إذا عجزت الأذن عن إدراكها أو التفريق بينها ، فالأصوات اللغوية حقائق مدركة في كل لغة . هذه الأصوات يصطلح عليها (بالفون) Phone أي الصوت المنفرد ويشكل المادة الأساسية لعلم الأصوات ، ويمكن تعريفه ((بأنه صوت لغوي

---

[1] –مدخل إلى علم اللغة : 37 ، 39 .

مفرد بسيط يمكن تسجيله بالآلات الحساسة في المعمل (المختبر الصوتي) ...))[1] .

وفي كل لغة يتعارف المتكلمون بها على مجموعات صوتية ((يدرك علاقتها شعور الجماعة التي تتكلم تلك اللغة)) . هذه المجموعات الصوتية يطلق عليها (الفونيمات) ويعرف الفونيم Phonem بهذا المفهوم على أنه ((مجموعة أو نوع أو ضرب يضم أصواتا وثيقة الصلة (فونات) ينظر إليها المتكلمون على أنها تمثل واحدة بغض النظر عن تنوعاتها الموضعية))[2] .

ونستنتج مما تقدم أن (الفون) صوت مفرد و(الفونيم) وحدة صوتية تضم عدة أصوات ، ولكي نوضح ذلك أكثر نذكر بعض الأمثلة من الأصوات العربية :

إن المتكلم بالعربية يدرك فروقاً بين الباء والجيم والتاء والدال والميم ... الخ هذا الإدراك بالفروق هو شعور جماعي للمتكلمين بالعربية والباء والجيم والدال وغيرها رموز صوتية عرفية ، ولكن هل يدرك المتكلم بالعربية – مثلاً – الفروق بين الباء في (بئر) والباء في (منبر)، أو بين الحاء في (رحم) والحاء في (حرم)؟ الجواب : لا ، لأن الجماعة المتكلمة بالعربية تعارفت على إدراك رمز صوتي واحد هو (الباء) ورمز صوتي آخر هو (الميم) أما الفروق الصوتية الدقيقة لهذين الرمزين حينما يتغير مكانهما في

---

[1] –أسس علم اللغة : 47.

[2] –أسس علم اللغة : 49.

الكلمة فأمر لا تدركه الجماعة ولا تعنى به وإنما يهتم به اللغوي ويخضعه إلى أذنه المرهفة وإذا عجز عن ذلك استعان بالأجهزة الصوتية .

إن الباء والميم والقاف وغيرها تمثل (فونيمات) أو (وحدات صوتية) في العربية ، ومهما اختلف صوت الباء أو الميم أو القاف باختلاف مواقعها من الكلمة فالوحدة التي تجمع هذه الأصوات تطلق عليها تسمية (الفونيمات) . وهذا التجميع الصوتي – إذا صح التعبير – حصر للأصوات اللغوية لتحليلها وإخضاعها للبحث ، فهو حصر تستدعيه طبيعة البحث العلمي ، وقد دلت كثير من التجارب على أن الأصوات اللغوية تختلف من شخص إلى آخر بل تختلف عند الشخص نفسه ، فالمرء لا يكاد ينطق الميم أو الدال – مثلاً – على وتيرة واحدة وكشفت الأجهزة الصوتية عن فروق دقيقة في النطق بين حال وأخرى للمتكلم الواحد .

واتبع التحليل الصوتي وسيلة للتفريق بين الوحدات الصوتية تدعى (بالتغاير) ويقصد به الاستبدال الموقعي بين صوت وآخر في كلمة متفقة الأصوات والبناء ، فاذا أدى التغير الموضوعي إلى تغير في المعنى حكمنا على أن الصوتين فونيمان مختلفان ، أما إذا لم يؤد إلى تغير في المعنى عّد الصوتان من فونيم واحد. وهنا تظهر أهمية معرفة (الفون) و (الفونيم) .

ويمكن توضيح مفهوم التغاير فيما يأتي :

سرد – صرد – برد – جرد

السين والصاد والباء والجيم في الأمثلة المذكورة آنفاً فونيمات مختلفة لأننا لو أحللنا أحدهما مكان الآخر لتغير معنى الكلمة .

وتصنف الوحدات الصوتية في علم الأصوات الحديث إلى مجموعتين ، إحداهما : (تسمى الأصوات الصائتة أو الحركات (Vowels) ، والأخرى : تسمى الأصوات الصامتة أو الساكنة (Consonants) . وهو تصنيف قائم على اختبار مرور الهواء أثناء النطق بالصوت . فإذا مر حراً طليقاً خلال الحلق والفم من غير عائق يعيقه عن مجراه أو يضيق مجراه بحيث يحدث احتكاكاً مسموعاً كان الصوت من قبيل الصائت ، أما إذا عاقه في مجراه عائق أو ضيق من مجراه وحدث احتكاك مسموع حين النطق به فالصوت من قبيل الصامت[1] .

وتقسم الصوائت من حيث مد الصوت بها أو ما يسمى بالإشباع إلى قسمين: حركات طويلة وحركات قصيرة . وبناء على تصنيف الأصوات إلى صائتة وصامتة وتقسيم الصائتة إلى حركات طويلة وأخرى قصيرة أمكن تقسيم الأصوات في العربية بهذا الاعتبار إلى مجموعتين :

<u>المجموعة الأولى :</u>

الأصوات الصائتة ، وهي ستة : الألف والواو والياء إذا كانت حروف (مد) أو لين كما عبر عنها اللغويون العرب كالألف في (قال) والواو في (يقول) والياء في (يرمي) ، بخلاف الواو – مثلاً – في (ولد) أو الياء في (ظبي) فانهما صوتان صامتان .

---

[1] –انظر : علم اللغة العام (الأصوات) : ص74.

والثلاثة الباقية هي حركات الإعراب الأصلية : الفتحة والضمة والكسرة . وتكون الألف الواو والياء حركات طويلة ، والفتحة والضمة والكسرة حركات قصيرة . والفارق بينهما مد الصوت أو إشباعه كما تقدم .

المجموعة الثانية :

الأصوات الصامتة : وهي ما سماه اللغويون العرب بـ(حروف المعجم) وتشتمل على أصوات العربية كلها ما خلا الألف والواو والياء إذا كانت من قبيل المد ، كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء...الخ.

ورب سائل يسأل هل نجد إشارات في تراثنا اللغوي عن تصنيف الأصوات بحسب ما تقدم ذكره ؟

الجواب : نعم ، نجد إشارات قليلة إلى ما يشبه التقسيم المذكور آنفاً وفي بعضها تطابق في المصطلح فقد سمى ابن جني الحركات الطويلة بـ(الحروف المصّوتة)[1] واستخدم شارح مراح الأرواح من علماء القرن التاسع الهجري وهو المولى شمس الدين أحمد مصطلح (الصامت) للدلالة على الحروف الساكنة[2] .

وأشار ابن جني إلى أن متقدمي النحويين كانوا يسمون الفتحة : الألف الصغيرة ، والكسرة : الياء الصغيرة ، والضمة ، الواو الصغيرة . وذكر أن الحركات أبعاض حروف المد واللين . قال : ((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه

---

[1] –الخصائص : 124/1 ، 125.

[2] –انظر : علم اللغة العام (الأصوات) هامش ص 73.

الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو.. فالمفتوح : هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها ألف نحو ضاد (ضرب) لك أن تشبع الفتحة فتقول : (ضارب) ، والمكسور هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها ياء نحو ضاد (ضراب) لك ان تشبع الكسرة فتقول (ضيراب) ، والمضموم هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها واو نحو ضاد (ضُربَ) لك ان تشبع الضمة فتقول (ضورب)...))[1].

لقد بحث علماء العربية القدامى الأصوات اللغوية في مصادرهم المختلفة وعلى الرغم من جهودهم الكبيرة في هذا المجال لم يفردوا للدرس الصوتي بحثاً مستقلاً وإنما نظروا في الموضوع من خلال موضوعات أخرى ، فمعظم النحاة درسوا الأصوات اللغوية من حيث كونها مقدمة لباب الإدغام كما فعل سيبويه[2] والمبرد والزجاجي والزمخشري . أما أصحاب المعجمات فقد تناولوا الأصوات اللغوية في مقدمة معجماتهم أو ضمن المادة اللغوية المجموعة . نرى ذلك –مثلاً– في مقدمة العين للخليل ومقدمة الجمهرة لابن دريد . وأسهم علماء التجويد والقراءات القرآنية في دراسة الأصوات وافردوا أبواباً صغيرة في كتبهم لمخارج الحروف . ونجد

---

[1] –سر صناعة الإعراب : 19/1.

[2] –الكتاب : 404/2 . قال سيبويه : ((هذا باب الإدغام)) ، ثم قال : ((هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها ...)) .

أيضاً في كتب إعجاز القرآن كلاماً على الأصوات اللغوية ولاسيما مخارج الحروف .

ويعد ابن جني المتوفى سنة 392هـ أول من أفرد كتاباً مستقلاً تناول فيه الأصوات اللغوية[1] ونظر فيها نظراً مستقلاً . وكتابه في هذا المجال هو الموسوم بـ(سر صناعة الإعراب) .

وتوصل اللغويون العرب في درسهم للأصوات اللغوية إلى نتائج مهمة يمكن اختصارها إلى المواد الآتية :

وضع الخليل أول أبجدية صوتية للعربية على حسب مخارجها مبتدأ بأقصاها في الحلق ومنتهياً إلى أدناها في الشفتين . ورتب سيبويه الأصوات بحسب مخارجها أيضاً على خلاف لترتيب الخليل ، وتبعه اللغويون الآخرون إلا في مواضع قليلة كابن جني . وذكر اللغويون بعض أعضاء النطق كالرئة والحنجرة والحلق واللسان والشفتين ، وقسموا الحلق إلى أقصى ووسط وأدنى ، واللسان إلى أصل وأقصى ووسط وظهر وحافة وطرف[2] . وتحدثوا حديثاً مفصلاً عن الأصوات اللغوية بتصنيفها من حيث مخارجها وصفاتها كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط وطرق التحكم في مجرى الهواء الخارج من الرئتين وأثر ذلك في ظاهرة الشدة والرخاوة والتوسط ، وصنفوا الأصوات من حيث ظاهرة الإطباق والانفتاح ، وقسموا الأصوات إلى صحيحة ومعتلة بحسب اتساع المخرج مع أصوات

---

[1] –أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص73.

[2] –انظر : دروس في علم الأصوات العربية لكانتينو : 18 ، 19 .

العلة دون الصحيحة ، وقسموا أصوات العلة إلى قصيرة وطويلة كما فعل ابن جني ... الخ .

عدد الأصوات العربية وترتيبها :

اصطلح اللغويون العرب على الأصوات الصامتة في اللغة العربية بـ(حروف المعجم) وعددها عند الجميع تسعة وعشرون حرفاً إلا المبرد فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً مبتدأ بالباء ومنتهياً إلى الياء، وأسقط الألف من أولها وجعلها همزة (لا تثبت على صورة واحدة وليست لها صورة مستقرة))[1] فكأنها عنده من قبيل الضبط[2] .

ورتب الخليل الأصوات العربية وفقاً لمخارجها وابتدأ بالحلق وانتهى إلى الشفتين . وترتيبه على النحو الآتي[3] : ع ، ح ، هـ ، خ ، غ ، ق ، ك ، ج ، ش ، ض ، ص ، س ، ز ، ط ، د ، ت ، ظ ، ث ، ذ ، ر ، ل ، ن ، ف ، ب ، م ، و ، أ ، ي ، همزة .

ويختلف ترتيب سيبويه للأصوات العربية عن ترتيب الخليل ، وكان ترتيبه لها وفقاً لمخارجها أيضاً مبتدأ بالأصوات الحلقية ومنتهياً إلى الأصوات الشفوية . وفيما يأتي ترتيب سيبويه[4] :

---

[1] –سر صناعة الإعراب : 46/1.

[2] –ابن عصفور : الممتع 663/2.

[3] –العين : 48/1.

[4] –انظر : الكتاب 404/1.

الهمـزة ، أ ، هـ ، ع ، ح ، غ ، خ ، ك ، ق ، ض ، ج ، ش ، ي ، ل ، ر ، ن ، ط ، د ، ت ، ص ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ث ، ف ، ب، م ، و .

ولا يختلف ترتيب ابن جني عن ترتيب سيبويه كثيراً ، فقد رتب ابن جني الأصوات العربية كما يأتي[1] :

الهمـزة ، أ ، هـ ، ع ، ح ، غ ، خ ، ق ، ك ، ج ، ش ، ي ، ض ، ل ، ر ، ن ، ط ، د ، ت ، ص ، ز ، س ، ظ ، ذ ، ث ، ف ، ب ، م ، و ، فالاختلاف في ترتيب الكاف والقاف والضاد إذ جعل ابن جني القاف قبل الكاف ، والجيم بعد الكاف ، في حين جعل سيبويه الضاد بعد القاف ، والجيم بعد الضاد . وموقع الضاد عند ابن جني بعد الياء .

ولم يتعد معظم اللغويين حدود هذين الترتيبين للأصوات العربية .

ويمكن تصنيف الأصوات العربية لعدة اعتبارات صوتية أهمها ما يأتي :

1. التصنيف بحسب المخارج الصوتية .
2. التصـنيف بحسـب انسـداد مجـرى الهـواء أو انسـيابه حـين النطـق بالصوت ، وهو ما يسمى بالشدة والرخاوة والتوسط .
3. التصـنيف بحسـب مـا يطـرأ علـى الـوترين الصـوتيين مـن اهتـزاز أو عدمه حين النطق بالصوت ، وهو ما يسمى بالجهر والهمس .

مخارج الأصوات العربية :

---

[1] –سر صناعة الإعراب : 50/1.

إن تصنيف الأصوات اللغوية بحسب مخارجها يقتضي قبل كل شيء بيان مفهوم المخرج ، ولذلك يمكن أن نسأل : ماذا نعني بالمخرج ؟

الجواب : إن المخرج هو نقطة محددة في الجهاز النطقي يتحدد عندها النطق بالصوت ومعرفة طبيعته من حيث إغلاق مجرى الهواء في هذه النقطة ثم فتحه فجأة أو تضييق مجراه ليندفع الهواء محدثاً احتكاكاً بجانبي المجرى[1] ، فالنقطة التي يحدث فيها الإغلاق التام ويعقبه الانفتاح المفاجئ هي مخرج الصوت، كذلك النقطة التي يحدث فيها تضييق المجرى محدثاً احتكاك الهواء بجانبيه هي مخرج الصوت .

ولتوضيح مفهوم المخرج نضرب مثلين بصوتي الباء والحاء في العربية وكيفية نطقهما :

تحدث الباء في العربية بأن يندفع الهواء عن طريق الحلق متخذاً مجراه في الفم وينتهي بنقطة انغلاق تام بين الشفتين ثم يعقبه انفتاح مفاجئ ، ويتحدد مخرج الباء إذن في النقطة التي حدث فيها الانغلاق ثم الانفتاح وهي نقطة الشفتين ولذلك وصفت الباء بأنها من الأصوات الشفوية .

أما الحاء فتحدث بان يندفع الهواء إلى الحلق فيضيق مجراه في تجويف الحلق محدثاً احتكاكاً بين جانبي المجرى ، ويتحدد مخرج الحاء في نقطة الاحتكاك هذه ولذلك وصفت الحاء بأنها صوت حلقي .

---

[1] –انظر : أسس علم اللغة ، ص78.

واستخدمت في علم اللغة الحديث ولاسيما علم اللغة الوصفي أجهزة مختبرية لتحديد مخارج الأصوات تحديداً دقيقاً . وجاء تحديد علماء العربية القدامى لمخارج الأصوات العربية تحديداً واضحاً في كثير من الجوانب على الرغم من انعدام الأجهزة المختبرية في تلك العصور ، وتحديد سيبويه لا يكاد يختلف اختلافاً جوهرياً عن تحديد المحدثين . والاختلافات الواردة يمكن أن تعود إلى أنه وصف الأصوات كما كانت تنطق في عصره ، هذا فضلاً عن أن علماء اللغة العرب لم يتمكنوا من تسجيل أصوات العربية تسجيلاً صوتياً كما يحصل في عصرنا هذا لانعدام الأجهزة أيضاً ، واقتصر سبيلهم في تحديد مخارج الأصوات على الجانبين العضوي والسمعي ، والطريقة التي كانت متداولة عندهم في تحديد مخارج الأصوات سماها ابن جني بـ(ذوق أصوات الحروف) وشرحها بقوله : ((وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه ، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول : إك ، إق ، إج، وكذلك سائر الحروف))[1] .

واستخدم اللغويون العرب وعلماء التجويد مصطلح (المخرج) و (المخارج) في معظم مصادرهم ، وورد عند الخليل مصطلح آخر هو (مدرجة) و (مدارج) . واختلفوا في عدد المخارج بين (14) مخرجاً

[1] –سر صناعة الإعراب : 7/1.

و(16) مخرجاً و(17) مخرجاً للأصوات العربية وبضمنها النون الخفية أو الخفيفة وهي النون الساكنة كما ذكر ابن جني[1] .

وجعل الخليل لخمسة وعشرين صوتاً من أصوات العربية مدارج، وسمّى الواو والياء والألف اللينة والهمزة أحرفاً جوفاً لا مدارج لها ((لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة إنما هي هاوية في الهواية فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف))[2] . وكثيراً ما كان يصف الألف والواو والياء بأنها هوائية وهو وصف دقيق صحيح في علم اللغة الحديث لأنها صوائت لا يعيق مجرى الهواء حين النطق بها عائق ، أما الهمزة فلا كما سنلاحظ ذلك .
ورتب الخليل مخارج الأصوات كما يأتي[3] :

1. ع ح خ غ = حلقية
2. ق ك = لهويتان(اللهاة نهاية الحنك اللين وهو أقصى الحلق).
3. ج ش ض = شجرية لأن مبدأهما من شجر الفم أي مفرج الفم .
4. ص س ر = أسلية ، من أسلة اللسان وهي مستدق طرفه .
5. ط ت د = نطعية ، من نطع الغار الأعلى .
6. ظ ذ ث = لثوية .
7. ر ل ن = ذلقية ، من ذلق اللسان أي من طرفه .

---

[1] –سر صناعة الإعراب : 52/1.

[2] –العين : 57/1.

[3] –انظر : العين 58/1.

8. ف ب م = شفوية .

ولسيبويه تقسيم آخر لمخارج الأصوات العربية ، فقد جعلها على النحو الآتي[1] :

- للحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف .

  ومن أوسط الحلق : مخرج العين والحاء .

  وأدناه مخرجا من الفم الغين والخاء .
- من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى : مخرج القاف .
- من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف .
- ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء .
- ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد.
- ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية[2] مخرج اللام .

---

[1] –الكتاب : 405/1.

[2] –الثنايا : أربع أسنان في مقدم الفم اثنتان في الحنك الأعلى واثنتان في الحنك الأسفل .

الواحدة : ثنّية .

الرباعيات : الأسنان الأربع بين الثنايا والأنياب . الواحدة : رباعية .

- ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون .
- ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء .
- ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء .
- ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد .
- ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والتاء .
- ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء .
- ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .

ولم يختلف اللغويون بعد سيبويه في هذا الترتيب اختلافاً جوهرياً إلا في تقديم بعض الأصوات الحلقية أو تأخيرها . وبقي ترتيب سيبويه الأساس الذي اعتمده معظم اللغويين العرب[1] .

ومن الملاحظ أن وصف سيبويه لمخارج الأصوات العربية جاء وصفاً دقيقاً في كثير من مواضعه ولم يختلف في بعض الموارد عن وصفها في الدرس اللغوي الحديث .

وتناول اللغويون المحدثون من عرب ومستشرقين الأصوات العربية بالبحث ووصفوا مخارجها مستعينين بالأجهزة الدقيقة لاختبار الأصوات .

الضاحك وتجمع على الضواحك : الأسنان التي تبدو عند الضحك .

الناب : السن التي خلف الرباعية .

[1] –انظر : سر صناعة الإعراب 52/1 ، 53 ، والممتع : 168/2 وما بعدها .

وهنـاك جـداول كثيـرة لمخـارج الأصـوات العربيـة تظهـر بعـض الخلافات بين الباحثين ، ويعود ذلك إلى أسباب ربما كان من أهمها أنهم وصفوا الأصوات في العربية المعاصرة على اختلاف الناطقين بها .

ونكتفي في هذا المبحث بجدول واحد يمكن أن نطمئن إليه . وينبغي أن نشرح قبله الجهاز النطقي عند الإنسان شرحاً مختصراً لتوضيح مخارج الأصوات على نحو دقيق :

رسم للجهاز النطقي عند الإنسان

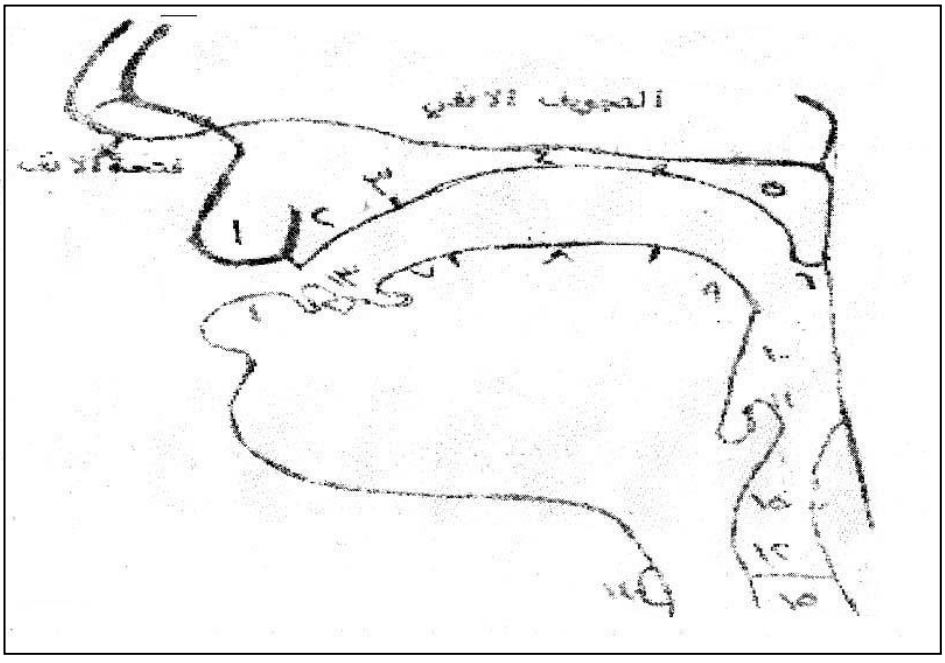

تتبين لنا في هذا الرسم التخطيطي الأجزاء الرئيسة للجهاز النطقي عند الإنسان ويجب ملاحظة أن استعمالنا لعبارة (الجهاز النطقي) هو استعمال مجازي ، فالحقيقة المهمة التي قررها علماء وظائف الأعضاء أن

هذه الأجزاء المسماة بأعضاء النطق ليس وظيفتها الأولى النطق وإنما تؤدي وظائف أساسية أخرى مثل التنفس والأكل[1] .

وفيما يأتي بيان مختصر للأجزاء الواردة في المخطط المرسوم آنفاً[2] :

1. الشفتان .
2. الأسنان .
3. أصول الأسنان (مقدم الحنك) أو اللثة . والحنك هو الحنك الأعلى أو سقف الفم أو سقف الحنك .
4. الحنك الصلب (وسط الحنك) ويسمى بالغار .
5. الحنك اللين (أقصى الحنك) ويسمى بالطبق .
6. اللهاة أو (نهاية الحنك اللين) .
7. طرف اللسان .
8. مقدم اللسان (وسط اللسان) .
9. مؤخر اللسان .
10. الحلق (= الجزء الواقع بين الحنجرة والفم) .
11. لسان المزمار (= بروز لحمي كاللسان يقع فوق الحنجرة) .

---

[1] –انظر : أسس علم اللغة ، ص79.

[2] –انظر : علم اللغة العام (الأصوات) ، ص64 وما بعدها .

12. موقع الأوتار الصوتية (= الوتران الصوتيان أو الحبال الصوتية: عبارة عما يشبه الشفتين تمتدان بالحنجرة نفسها وتلتقيان عند بروز يسمى (تفاحة آدم).
13. منطقة الحنجرة (من الأمام) : تقع في أسفل الفراغ الحلقي وتكون الجزء الأعلى للقصبة الهوائية .
14. القصبة الهوائية .
15. التجويف الأنفي : تجويف يندفع الهواء عن طريقه بعد انخفاض الحنك اللين إلى الأنف وله دخل كبير في نطق النون والميم في العربية .

جدول لمخارج الصوامت العربية
بحسب وصفها في العربية المعاصرة[1]

الصـــوت	مخرجـــــــه
الباء والميم	صوتان شفويان . أما الواو فقد وصفها علماء العربية في القديم بأنها من الحروف الشفوية ، وجعلها بعض المحدثين من أقصى الحنك ((إذ عند النطق بها يقترب اللسان من هذا الجزء من الحنك))[2] .
الفاء	صوت أسناني شفوي
الثاء والذال والظاء	أصوات أسنانية أو أصوات ما بين الأسنان
التاء والدال والضاد (بحسب نطقها في بعض اللهجات العربية) والطاء واللام والنون	أصوات أسنانية لثوية
الراء والزاي والسين والصاد	أصوات لثوية
الجيم والشين	صوتان لثويان حنكيان
الياء	صوت من وسط الحنك

---

[1] –انظر : علم اللغة العام (الأصوات) ، ص89 ، 90 .

[2] –علم اللغة العام (الأصوات) : 89 . وللشفتين دخل كبير في نطق الواو إذ تقتربان من بعضهما اقتراباً كبيراً حين النطق بها إلا أن الهواء يمر من خلالهما لضيق في مجراه وليس بانسداد يعقبه انفتاح كما في الباء والميم . وللأنف دخل كبير أيضاً في النطق بالميم إذ ان الهواء يمر من خلاله مندفعاً بعد انسداد مجراه ثم انفتاحه في نقطة الشفتين . ووصف اللغويين العرب لصوت الواو بأنه شفوي لا يبعد عن الصواب كثيراً .

الصـــوت	مخرجـــــــه
الخـاء والغـين والكـاف والـواو (عنـد بعض المحدثين)	أصوات من أقصى الحنك
القاف	صوت لهوي (= نهاية الحنك اللين)
العين والحاء	صوتان حلقيان
الهمزة والهاء	صوتان حنجريان

ظاهرة الإعراب في العربية

الإعراب ظاهرة لها جانبان : جانب يتصل بالعلامات التي تلحق آواخر الكلمات[1] .وجانب يتصل بدلالة هذه العلامات على وظيفة الكلمة في الجملة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة ، فالإعراب بالمعنى الأخير له دخل كبير في تحديد المعنى الوظيفي للكلمات في تركيب الجمل كما سنلاحظ في آخر هذا الموضوع .

وأكثر ما يعنينا من الإعراب هو ما اصطلح عليه النحاة العرب بالإعراب بالحركات ، وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر. وجعلوها أصلاً في حين جعلوا ما يسمى عندهم بالإعراب بالحروف فرعاً .

وأشرنا في مبحث الأصوات العربية إلى أن الضمة والفتحة والكسرة ما هي الا حركات قصيرة ، وفي حالة الإعراب تلحق هذه الحركات القصيرة الأسماء لبيان معانيها النحوية في الجملة ، وهي الفاعلية للرفع والمفعولية للنصب والإضافة للجر . وتعد علامات الإعراب بحسب التحليل اللغوي مورفيمات صرفية لأنها من أصغر الوحدات الدالة على معنى في بنية الكلمة .

وتدخل ظاهرة الإعراب ضمن الدراسات التاريخية لأنها تبين لنا مراحل قديمة من تأريخ العربية . وتدخل أيضاً ضمن الدراسات المقارنة لوجود الظاهرة في بعض اللغات السامية .

---

[1] –انظر : فقه اللغة : ص204 .

وينبغي لنا أن نفرق بين ظاهرة الإعراب في العربية من الناحية التاريخية وصنعة الإعراب عند النحاة العرب ، فالنحاة الذين بنوا صنعتهم على وجود ظاهرة الإعراب الثلاثية في العربية وأعني بها الضمة والفتحة والكسرة أو غلوا في الصنعة وبالغوا فيها وربطوها بمسائل لا تمت إلى اللغة بصلة كنظرية العامل والمعمول ، والعوامل الأول والعوامل الثواني ... الخ ، وأحالوا الدرس النحوي إلى أفكار منطقية مجردة من واقع الاستخدام اللغوي .

ولم يكتف النحاة بذلك بل فرضوا قواعدهم الإعرابية على الآخرين حين خيل إلى الكثيرين أن العربية ما هي إلا الصنعة الإعرابية .وذهبوا إلى أبعد من ذلك حين جعلوا الإعراب معياراً لحسن الأداء اللغوي ((وهكذا أصبح هؤلاء النحاة رقباء على كل إنتاج أدبي يتسقطون فيه الهفوات حين يبدل الأديب فيه حركة مكان حركة ثم لا يكادون يعبأون بحسن نسج الكلام أو بما اشتمل عليه من معان سامية وصور رائعة))[1] .

وفي القرن التاسع عشر بدأت عناية المستشرقين بدراسة ظاهرة الإعراب في العربية واللغات السامية ولاسيما الحبشية والعبرية . ويعد ولين (Wallin) من أوائل الذين بحثوا في هذا الموضوع ، وقد كتب مقالاً في منتصف القرن التاسع عشر قررّ فيه : ((أن لا أثر لتلك الحركات الإعرابية في لهجات الكلام بالبلاد العربية على عهده . وأضاف قائلاً : إن

---

[1] –من أسرار اللغة : 198.

ما قد نسمعه في النادر من الأحيان من بعض البدو لا يسير على النهج القديم بل قد نجد فيه الحركات يحل بعضها مكان بعض دون نظام مفهوم))[1] .

ونشر فليبي (Phillippi) مقالاً في الموضوع نفسه ، وردّ عليه نولدكه وانتقص من مقاله ، ثم عرض المستشرق الانكليزي (ريت) لظاهرة الحركات الإعرابية في كتابه الموسوم بـ(اللغات السامية) سنة 1890، وتناول بروكلمان الموضوع في كتابه عن (المقارنات السامية).

وأغلب المستشرقين الذين درسوا ظاهرة الإعراب في اللغات السامية اهتموا باللغة العبرية فوجدوا في نصوصها ما يشبه الإعراب كانتهاء بعض الأسماء فيها بما يشبه الفتح أو الكسر أو الضم ، فربطوا هذه الاشياء بنظاهرها في العربية ورجحوا وجود الإعراب في العبرية القديمة أي عبرية ما قبل العهد القديم[2] .

وانقسم المستشرقون في دراستهم لظاهرة الإعراب في العربية القديمة إلى فريقين ، فريق قال بوجود هذه الظاهرة في العربية القديمة وفريق تشكك في وجودها أو نفاها قاطعا بعدم وجودها .

وسنعرض بشيء من التفصيل لآراء كل فريق متمثلين بأهم ما ذكروه من الأسباب الموجبة أو النافية ونستخلص بعد ذلك ما نراه مقبولاً في هذه المسألة .

---

[1] –من أسرار اللغة : 213.

[2] –من أسرار اللغة : 213.

ونبدأ بآراء المتشككين في ظاهرة الإعراب أو الذين نفوها نفياً قاطعاً ، ومن أبرزهم كارل فولرز (Karl Vollers) ، فقد ذهب إلى أن العربية في عصر نظم الشعر الجاهلي كانت خالية من كثير من سماتها التي تنسب إلى الفصيحة ومنها سمة الإعراب . وخلص إلى نفي ظاهرة الإعراب ورأى أن اللغويين والنحاة العرب هم الذين صنعوا[1] هذه الظاهرة صنعاً وألصقوها بالفصيحة ، فالإعراب على ما زعم فولرز لا وجود له في حقيقة الأمر .

وشك باول كاله (Paul E. Kahle) في ظاهرة الإعراب وربط بين أسس العربية الأنموجية التي ادعى أن النحاة ابتدعوها وبين لغة الأداء في القرآن الكريم. أفصح كاله عن رأيه في فصل من كتابه الموسوم بـ(الذخائر القاهرية) ومختصر ما ذهب إليه أن القرآن الكريم جمعت نصوصه بعد وفاة النبي (ص) واتخذ شكله النهائي في عهد الخليفة عثمان وكان هذا النص خالياً من الضبط بالشكل ، ولما كان الرسول (ص) يتكلم العربية على لهجة أهل مكة وأن النص القرآني كان يعكس بوضوح العربية المتكلمة في مكة احتاج المسلمون الأوائل إلى ضبط لغة القرآن لأنهم عدوا اللغة البدوية أنموذجاً للنطق الصحيح لا العربية المتكلمة في مكة ، فنشطت لذلك دراسة الشعر البدوي في الكوفة والبصرة والمدينة ومكة وما يتصل به

---

[1] –انظر : علم اللغة العربية ، 235.

مـن أخبـار العـرب وأيامهـا فجمعـت مـادة لغويـة أصـبحت أساسـاً للعربيـة الأنموذجية التي ابتدعها النحاة ثم حذيت لغة القرآن الكريم على نمطها[1] .

وينبغي لنا قبل الانتقال إلى الآراء الموافقة لوجود الظاهرة الإعرابية في تاريخ العربية أن نتوقف عند القولين المذكورية آنفاً ، وأعني بهما مقالة (فولرز) ومقاله (كاله) :

أما فولرز فقد ذكرنا مجمل آرائه فيما تقدم ، وبقي أن نناقش آراء كاله :

إن هذا المستشرق بنى رأيه على مجرد ظنون وأوهام تفتقر إلى الأسس العلمية بما فيها سير التاريخ اللغوي عند العرب ، واستنتج من مقدمات ظنية نتائج يشك في صحتها تماماً ، بل يمكن القول بأنها من باب الخطأ الصريح وعكس الحقائق . وفيما يأتي أهم الأمور المستدركة على أقواله :

1. صرح بأن نصوص القرآن جمعت بعد وفاة الرسول (ص) (وأتخذ شكله النهائي) في عهد الخليفة عثمان . والحقيقة التاريخية خلاف ذلك ، فقد ثبت أن القرآن الكريم جمع في عهد الرسول الكريم بأمر منه وقرئ عليه مراراً وتكراراً ، وأن بعض الصحابة كان لهم مصحف خاص بهم .

---

[1] –فصول في فقه العربية : 378.

أما (اتخاذ شكله النهائي) في عهد عثمان فهو أمر لا يتعدى جمع الناس على قراءة واحدة في مصحف واحد بعد تفشي اللحن ، وهو أمر أوقع كاليه نفسه في التناقض كما سنلاحظ في الفقرة الثانية .

2. جعل كاله الأسباب الموجبة لجمع المادة اللغوية وتقعيدها عند النحاة واللغويين العرب حاجة المسلمين إلى ضبط لغة القرآن عن طريق خلق لغة عربية أنموذجية مصدرها لغة البدو لا لغة سكان مكة، ثم حذيت لغة القرآن حذو هذه اللغة التي ابتدعها النحاة ؟؟!

إن هذه المقولة من باب عكس الحقيقة ، فقد تواترت النصوص والأخبار على أن السبب الأول الداعي إلى قيام الدراسات اللغوية في القرنين الأول والثاني الهجريين هو القرآن الكريم نفسه ، فقد تفشى اللحن بين المسلمين بمخالطة عناصر أخرى غير عربية ولم تستقم ألسنتهم على أداء النص القرآني على نحو صحيح مما دعا إلى وضع بعض القواعد البسيطة في أول الأمر ، فكانت بداية النحو العربي ، ثم تطورت الدراسات اللغوية عن هذه القواعد البسيطة وظهرت علوم اللغة الواحدة تلو الأخرى .

ويظهر لنا مما تقدم أن العربية حذيت على لغة القرآن الكريم وليس العكس لأن القرآن من أهم مصادر العربية ، وخلوه من الضبط بالشكل أو من النقط والإعجام ليس دليلاً لـ(كاله) بقدر ما هو دليل عليه .

3. ادعى كاله أن العربية الانموذجية – ويقصد بها الفصيحة – من صنع النحاة. وقد تقدم القول في مبحث (العربية واللغات السامية)

أن الفصيحة ظهرت قبل الإسلام بقرون ، وان لغة الشعر الجاهلي تمثل لنا مرحلة متطورة من هذه الفصيحة التي اتفقت عليها أغلب القبائل العربية واتخذتها لغة للشعر والخطابة والمواسم الأدبية . وعربية أهل مكة في عصر الرسول (ص) لا تتعدى الفصيحة ولاسيما العربية المستخدمة في اجتماعات قريش ، فقد استخدم القوم الفصيحة المعربة في نواديهم واجتماعاتهم ومناسباتهم . وكانت لغة العلية والأشراف و (الطبقة المثقفة) كما عبر عنها كاله .

4. لا يخفى على أي باحث في تاريخ العربية بعامة وفي تاريخ القرآن الكريم بخاصة أن النص القرآني وصلنا بالتواتر قراءة عن النبي (ص) ، فلو كان خالياً من الإعراب لظهر ذلك في بعض القراءات ، وإن خلو النص القرآني من الشكل والإعجام ليس دليلاً على نفي وجود الإعراب ، وبعض الألفاظ الواردة في النص القرآني الخالي من الشكل والإعجام دليل على وجود الإعراب ولاسيما الكلمات المنصوبة في رؤوس الآي .
5. لو كانت العربية غير معربة لظهرت آثار ذلك بوضوح فيما وصل إلينا من نصوص شعرية ونثرية من العصر الجاهلي . ووجود بعض الشواذ في أبيات قليلة خرجت عن حدود الإعراب لا ينهض دليلاً على نفي ظاهرة الإعراب .

وأقر أغلب المستشرقين الذين بحثوا في اللغات السامية وجود ظاهرة الإعراب في العربية منذ أقدم عصورها ، فقد ذهب نولدكه إلى أن ظاهرة

الإعراب كانت موجودة في لغة القرآن الكريم والشعر الجاهلي الذي كان يمثل لغة البدو ، ولا يعقل أن يكون الرسول الكريم قد خاطب قومه بلغة تخالف كل المخالفة تلك اللغة التي كانت شائعة في مكة . وأنه لو نطق بالقرآن الكريم في عهد الرسول من غير إعراب لو صلت الروايات الخاصة بذلك ، ((وأن لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة))[1] .

ويرى يوهان فك في كتابه (العربية)[2] ((أن العربية احتفظت بظاهرة الإعراب .وتعد هذه الظاهرة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة . وان ظاهرة الإعراب كانت موجودة في البادية حتى القرن الرابع الهجري ولا تزال حتى اليوم في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب)) .

وأكثر الدلائل أصالة على وجود ظاهرة الإعراب في العربية وقدمها في هذه اللغة وجود الظاهرة نفسها في بعض اللغات السامية . قال برجشتراسر : ((الإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكادية وفي بعض الحبشية ونجد آثاراً في غيرهما))[3] .وذكر ولفنسون أن شيئاً من بقايا الإعراب وجد في أغلب اللغات السامية[4] .

---

[1] –فصول في فقه العربية : 381 .

[2] –ص : 15 .

[3] –التطور النحوي : 116.

[4] –تاريخ اللغات السامية : 25.

واعتمد نولدكه في رده على آراه فولرز التي تقدم ذكرها على مجموعة من الأدلة اللغوية ثبتها في مقال له بالألمانية ، وأهمها[1] :

1. اطراد علامات الإعراب الثلاث في الأكادية .
2. بقيت في الحبشية علامة النصب من علامات الإعراب ، وهي تطابق علامة النصب في العربية .
3. العربية الفصيحة تعرف الفتحة في نهاية الفعل الماضي مثل (كتب) كما تعرفها اللغة الأمهرية .
4. أثبت نولدكه ((أن الشك في النهايات الإعرابية للأسماء أو الحركات النهائية للأفعال لا يقوم على دليل ، وأثبت بمقارنة العربية بالأكادية والحبشية من هذا الجانب أن هذه النهايات لا يمكن أن تكون من صنع النحاة بل كان جهد النحاة تسجيلاً لها كما وجودها في الشعر الجاهلي والإسلامي وفي القرآن الكريم وعند القبائل المعترف بفصاحتها)) .

ويكاد الباحثون يتفقون على اطراد الإعراب في اللغة البابلية القديمة . وهي من فروع الأكادية ، فقد عرفت الحركات الثلاث في النصوص التي تعود إلى عهد حمورابي[2] .وعرفت لغات سامية أخرى أحدث عصراً من الأكادية بقايا من الإعراب ، وذكر نولدكه أن النبطية عرفت الحركات الثلاث من غير تنوين ، في حين ذهب

---

[1] –علم اللغة العربية : هامش ص : 237.

[2] –ابراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن : ص 118 .

ليتمان إلى أن آواخر الكلمات في اللهجة النبطية ((يحدث فيها تغيير بحسب موضعها من الإعراب)) .

ونستنتج مما تقدم أن ظاهرة الإعراب أصيلة قديمة في العربية ، وربما كانت موجودة في السامية الأولى . واحتفظت بهذه الظاهرة بعض اللغات السامية وأبرزها الأكادية في حين انقرضت من معظم اللغات السامية الأخرى .

وبناء على ذلك كله يمكن أن نطمئن إلى أن الإعراب من خصائص العربية الفصيحة منذ أقدم عصورها . واقتصر درو النحاة العرب على تسجيل هذه الظاهرة في فترة جمع المادة اللغوية وربما تركت لغة المحادثة اليومية في بعض اللهجات العربية هذه الظاهرة على افتراض وجود ثنائية في الاستخدام اللغوي عند العرب أي وجود لغة فصيحة تستعمل في الشعر والخطابة والمناسبات المختلفة والمواسم الأدبية ... الخ ، إلى جانب لغة للمحادثة اليومية مالت إلى التيسير وتركت بعض الخصائص للفصيحة ومنها ظاهرة الإعراب .

الإعراب ودلالته على المعاني النحوية :

توصلنا في المبحث المتقدم إلى أن الإعراب من خصائص العربية منذ القدم. ويترتب على هذه النتيجة أن نسأل : إذا كان الإعراب كذلك فما وظيفته ؟ أهي وظيفة صوتية ؟ أم وظيفة نحوية ؟ ومعنى هذين السؤالين ببساطة : أجيء بالإعراب في آواخر الكلم لغرض صوتي حسب ؟ أم أن له معنى مرتبطاً بالجملة؟

وكان هذان السؤالان منشأ الخلاف بين اللغويين العرب القدماء منهم والمحدثين . واتفق رأي الجماعة إلا من شذ منهم على أن للإعراب معنى نحوياً هو الدلالة على وظيفة الاسم المعرب في مبنى الجملة كأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليه ، فالرفع دلالة على الفاعلية والنصب دلالة على المفعولية والجر دلالة على الإضافة ، والمقصود بها إضافة كلمة إلى كلمة أخرى بوساطة أدوات الجر التي تسمى (حروف الإضافة) أيضاً .

وأول لغوي نسب إليه القول بأن الإعراب جيء به لأغراض صوتية محضة هو الخليل بن أحمد . قال سيبويه : ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحروف ليوصل إلى التكلم به))[1] .ومعنى كلام الخليل : إن الفتحة والضمة والكسرة جيء بها في آواخر الكلمات ليتصل بعضها ببعض حين إرادة التكلم فتكون الجمل والعبارات متصلة بوساطة هذه الحركات لأن الوقف على آخر كل كلمة بالسكون يعيق اتصال الكلام .

وتابع قطرب الخليل في هذا الرأي . وقطرب هذا هو أبو علي محمد بن المستنير المتوفى سنة 206هـ. وكان يرى أن حركات الإعراب لا تدل على المعاني ((وإنما جيء بها للسرعة في الكلام وللتخلص من التقاء الساكنين)) .

---

[1] –الكتاب : 315/2.

وذهب إبراهيم أنيس وهو من الباحثين المحدثين إلى هذا المذهب أيضاً ، وفصل الكلام عليه في كتابه (من أسرار اللغة)[1] . ومجمل ما وصل إليه أن الحركات الإعرابية لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ((بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)) ، فهي صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً ونثراً ((فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل)) .

وأما المستشرقون فقد ذهب فريق منهم إلى أن الإعراب كان نتيجة لأسباب صوتية . ومن هؤلاء ولفنسون إذ علل لظهور الإعراب في اللغة العربية فقدان أثر الإدغام في اللغات السامية ووجوده في اللغات الهندية الأوروبية . ويقصد بالإدغام: أن تدغم كلمتان إحداهما بالأخرى ((حتى تصير كلمة واحدة تدل على معنى مركب من معنى كلمتين مستقلتين))[2] . وتقدم ذكر ذلك وأشرنا في موضعه إلى أنه ربما خفي على ولفنسون النحت والتركيب في العربية وهما ظاهرتان وإن كانتا قليلتي الاستخدام فيما

---

[1] –انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ص70.

[2] –تاريخ اللغات السامية : 15.

وصل إلينا من النصوص إلا أنهما تمنعان إطلاق القول ونفي الإدغام كما فعل ولفنسون .

وذهب فريق آخر من المستشرقين إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة واللغويين العرب ، وهو أن للإعراب معنىً في تركيب الجملة . ومن هؤلاء أنطوان ماييه الذي جعل الإعراب ضرورياً لبناء الجملة ويعتمد عليه أكثر من الاعتماد على قواعد ترتيب الكلمات في داخل الجمل . قال ماييه : ((وجود إعراب غني بالحالات بحيث يكفي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيب ، وعلى العكس من ذلك يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب))[1] .

العربية والتطور الحضاري

كانت العربية قبل الإسلام لغة بدوية تمثلت فيها مظاهر الحياة المختلفة في الصحراء بما فيها من الطبيعة والتنقل والعادات والتقاليد والمعتقدات ...الخ . وعلى الرغم من وجود حواضر عربية في الحجاز واليمن والعراق والشام فان العربية بقيت في معظم ألفاظها وأساليبها وطرق تركيب جملها تمثل الحياة البدوية إلى أن ظهر الإسلام ونزل القرآن الكريم منجما آيات وآيات على الرسول الكريم فحدث التطور الكبير في العربية وانتقلت من طور البداوة إلى طور الحضارة واتسع مجالها الجغرافي بعد

---

[1] –علم اللسان : ص447 ، نقلاً عن رمضان عبد التواب : التطور اللغوي : ص125 .

عصر الفتوحات ولم تعد لغة تقتصر على قبائل منتشرة هنا وهناك في الجزيرة العربية . ولما نهضت حركة التأليف بفضل الإسلام أيضاً كما سنلاحظ أصبحت العربية لغة الثقافة والعلم يكتب بها فضلاً عن العرب المسلمون من مختلف الأجناس والأمم . وتملكت ناصية العلم وتطورت من لغة شبه محلية منعزلة إلى لغة عالمية تضارع اللغات الثقافية الأخرى كالإغريقية واللاتينية وربما فاقتها في كثير من موجبات النجاح والانتشار .

إن بين اللغة والثقافة علاقة تأثير وتأثر ، فاللغة وعاء للثقافة . ويحكم على اللغات من حيث تلقيها للعلوم والمعارف بمدى قابليتها لاستيعاب الثقافة بمختلف أوجهها . وقد أشار ماسنيون في بحثه الموسوم بـ(مقام الثقافة العربية بالنسبة إلى المدنية العالمية)[1] إلى ذلك قائلاً ((... ولما كانت اللغة هي وعاء الثقافة فإن دراسة اللغة العربية ومدى قابليتها لتلقي الثقافة يعد مفتاحاً لإدراك فوائد تلك الثقافة)) .

ويرى ماسنيون في مقاله المذكور آنفاً أن قوة اللغة تكمن في تركيب جملها، وأن للعربية تركيباً خاصاً للجمل بحيث تتابع الواحدة تلو الأخرى محتفظة بقوتها . قال : ((والذي لاشك فيه أن قوة اللغة في الأداء . والبلاغة لا تأتيها من مفرداتها أسماء كانت أم أفعالاً وإنما تأتيها من تركيب جملها وطريقة هذا التركيب . وللغات بما فيها اللغة العربية طابع خاص في تركيب الجمل يمكن أن يسمى بالتركيب الجواري ، فترى الجمل تتتابع

---

[1] –نقلا عن علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة : ص240 .

في سلك خطي كما تتتابع حبات العقد على نسق موحد دون أن تتبني إحداهما على الأخرى أو تفوقها في القيمة تبعاً لتوزيعها بين جملة أصلية وجمل تبعية))[1] . يعني هذا الكلام أن تركيب الجمل في العربية كان على نحو تبدو فيه الجمل مستقلة بعضها عن بعض وتحتفظ بقوة التعبير عن الأشياء من غير مفاضلة بلاغية بين جملة وأخرى . ويبدو مثل هذا الكلام أقرب إلى التعميم وينقصه التحديد العلمي القائم على اختبار مجاميع مختلفة من تراكيب الجمل عبر تأريخ العربية ، ولكنه لا يبتعد كثيراً عن الصواب ، فالملاحظ –مثلاً– على تراكيب الجمل في النثر الجاهلي الذي وصلنا منه النزر القليل وفي النثر الإسلامي ولاسيما تراكيب الجمل في بعض الآيات القرآنية الكريمة أنها تجنح إلى اختصار العبارة وقوتها على نسق واحد متوازن يحفظ لكل جملة استقلالها الضمني عن الجملة الأخرى ، وهو ما عرف فيما بعد بالأسلوب المتوازن الذي شاع عند كتاب القرن الثاني الهجري أمثال عبد الحميد الكاتب وابن المقفع .

إن النقلة الحضارية للعربية حصلت نتيجة لظهور الإسلام كما أسلفنا ، ويمكن القول: إن أغلب المظاهر الثقافية للعربية بعد الإسلام كان نتيجة للانقلاب الجذري الذي أحدثه الإسلام في العقول والنفوس والأفكار والمعتقدات والأطروحات والأهداف . يضاف إلى ذلك مبدأ التوطن الذي

---

[1] –وافي : فقه اللغة : 240 ، 241 .

جاء به الإسلام وهو حقاً الأساس المعتمد في كل حضارة ، وما المدنية إلا نسبة إلى (المدينة) . والتمدن : السكن في المدينة والأخذ بأسباب الحضارة والثقافة .

ولعلنا نستطيع أن نوجز أهم المظاهر الثقافية لعربية ما بعد الإسلام في الأمور الآتية :

1. ظهور المصطلحات الإسلامية في القرن الأول الهجري .
2. دخول العربية عصر التأليف مع بداية القرن الثاني الهجري .
3. ظهور المصطلحات الفنية المختلفة ، اللغوية منها والأدبية والعلمية ومصطلحات العلوم العقلية .
4. تطور الأدب العربي شعره ونثره من حيث الشكل والمضمون .
5. ظهور المدارس النحوية في القرن الثاني الهجري وبدء ما يسمى بتأصيل اللغة أي التقنين النظري لأصولها ومادتها .
6. أصبحت العربية مادة تعليمية تؤلف فيها الكتب ، ولم يقتصر في تعلمها على السماع وإنما أخذت عن الكتب أيضاً . وقد بدأ هذا الاتجاه بالظهور منذ آواخر القرن الثاني الهجري واستمر في القرون التي تلت القرن الثاني.

ومن المفيد أن نتناول بشيء من التفصيل بعض الجوانب المذكورة آنفاً . ونبدأ بهجرة القبائل العربية إلى أطراف الجزيرة والبلدان التي خضعت للسيادة العربية الإسلامية ، فقد ذكرت المصادر أن جنوب جزيرة العرب كان أول منطقة انتشرت فيها العربية الشمالية وهي العربية الفصحى التي

حددناها بلغة الشعر الجاهلي ولغة القران الكريم . وأخذت القبائل الجنوبية تتكلم بلغة الشماليين وانحسرت لغاتها شيئاً فشيئاً حتى اقتصرت على مناطق قليلة .

وفي عصر الفتوح (عصر الراشدين والدولة الأموية) شهدت أطراف الجزيرة العربية والبلدان التي خضعت للسيادة الإسلامية هجرات للقبائل الشمالية والجنوبية ، وهي هجرات حصلت على مراحل زمنية متتابعة نحو الشرق إلى العراق وإيران ووصل بعضها إلى بلاد السند (التي تقع الآن في باكستان) ، واتجهت مجموعات أخرى من هذه القبائل غرباً نحو مصر والمغرب والأندلس ، وخطط الفاتحون المدن التي أقامت فيها القبائل العربية على أسس قبلية لكل قبيلة خطة تسكنها في المدينة كمدن الكوفة والبصرة والفسطاط والقيروان وإقليم خراسان . وبذلك تبوأت العربية منزلة كبيرة في هذه المجتمعات وأصبحت لغة الطبقة العليا ، فكان التحدث بالعربية البدوية ((سمة انتماء إلى الطبقة الارستقراطية الحاكمة)) خلافاً للتحدث بغير العربية الذي كان ((سمة انتماء إلى الطبقات الوسطى والدنيا))[1] . كالقبطية في مصر والآرامية في العراق والشام واللهجات الإيرانية الوسيطة في مشرق الدولة العربية واللهجات العربية الجنوبية في بعض المناطق الجنوبية التي لم تتأثر بعد بلغة الشماليين .

---

[1] –اللغة العربية عبر القرون : 47 ، 48 .

وشـهد القـرن الثـاني الهجـري عـدة مسـتويات لغويـة ، ففضـلاً عـن العربيـة البدويـة التـي تعـد امتـداداً للعربيـة الفصـحى قبـل الإسـلام عرفـت لهجـات محليـة فـي الأمصـار المفتتحـة ، وبـدأت تنشـأ عربيـة فصـحى ذات سمة ثقافية كانت إرهاصاً للغة الثقافة والعلم والمعرفة .

ومن الدلائل الأولى على ذلك ظهور المصطلحات الفنية ونعني بها مصطلحات العلوم والمعارف المختلفة ، فقد ورثت العربية عن القرن الأول الهجري معجماً من الألفاظ الإسلامية ذات المضامين الجديدة أثرت اللغة إثـراء كبيـراً مـن حيـث الشـكل والمضـمون . وبتـأثير مباشـر مـن الثقافـة الإسلامية وغير مباشر من الثقافات الأجنبية ولاسيما اليونانية أخذت تظهر فـي القـرن الثـاني الهجـري مجموعـات مـن المصـطلحات الفنيـة ولاسـيما المتعلقة بعلم الكلام والمنطق وبواكير التفكير الفلسفي . والجاحظ خير من يمثل لنا ثقافة القرن الثاني ، فقد ذكر ما يستدل به على شيوع مثل هذه الاصطلاحات قال في معرض كلامه على علماء علم الكلام وأنهم اشتقوا من كلام العرب الأسماء والمصطلحات : ((وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب أسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تـابع ، ولـذلك قـالوا : العرض والجوهر وأيس وليس ، وفرقوا بين البطلان والتلاشي ، وذكروا الهذّية والهوية والماهيّة وأشباه ذلك، كما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقاباً ، ولم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب وتلك الأوزان بتلك الأسماء ، كما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك، كما ذكر الأوتاد والأسباب

والخرم والزحاف... وكما سمى النحويون فذكروا الحال والظرف وما أشبه ذلك))[1] .

إن دخول العربية عصر التأليف أدى إلى التقليل من أهمية اللغة البدوية شيئاً فشيئاً وانصبت العناية بدلاً من ذلك على التأليف والترجمة والنقل ووضع المصطلحات . وشهد القرن الثالث الهجري تغيراً في الاهتمام اللغوي من العناية باللغة البدوية إلى العناية باللغة الثقافية .

ومن أوجه التأثير الثقافي للعربية أن مجموعات من لغات العالم قد تأثرت بها سواءاً كان ذلك عن طريق الفتح و (الغزو اللغوي) أم عن طريق التجارة والثقافة . وتفيد المصادر المعنية بدراسة هذه الظاهرة أن العربية أثرت عبر تاريخها الطويل بعد الإسلام في نحو مائة من اللغات واللهجات في أوروبا ونحو خمسين لغة ولهجة في آسيا وإفريقيا[2] ودخلت هذه اللغات ألفاظ عربية أغلبها دالة على الحرف والصناعات ومصطلحات بعض العلوم كالفلك والرياضيات وأسماء بعض الأنظمة والمأكولات والمشروبات وألفاظ تتعلق بالنبات والحيوان . وأهم اللغات الأوروبية التي تأثرت بهذه الجوانب : الأسبانية والانكليزية .

وأفادت نحو سبع وثلاثين لغة من العربية بأن اتخذت حروفها في الكتابة وأغلبها من اللغات الآسيوية كالفارسية والتركية العثمانية والهندوستانية (الهند الشمالية) والأفغانية والأذربيجانية (شمال إيران

---

[1] –البيان والتبيين : 139/1 .

[2] –انظر : غرائب اللغة العربية ، ص169 .

الغربي) والبالوتشية (المنطقة الواقعة في جنوب أفغانستان) والكشميرية (أقصى شمال الهند) ... الخ[1] .

[1] –غرائب اللغة العربية : 124 ، 125 ، 126 .

عوامل النمو اللغوي

إن اللغة بمفهومها الاجتماعي المرتبط بالإنسان لا يمكن أن تقف في زمان معين أو مكان معين ، فهي وليدة الحاجة ولذلك يجب أن تخضع لسنن التغير والتبدل والتطور كما تخضع لها الظواهر الاجتماعية الأخرى .

وغالباً ما تجتاز اللغات البشرية مراحل متعددة في التاريخ ، وتشهد بين مرحلة وأخرى تغيراً في بنيتها للعوامل التاريخية والاجتماعية وتبعاً للعلاقة بين اللغة وطبيعة المجتمع أو بينها وبين الرقعة الجغرافية أو التاريخ الثقافي أو الشؤون السياسية . وليست اللغات المنعزلة في بقعة جغرافية صغيرة – مثلاً – كاللغات التي تنتشر على أرض فسيحة قد تشمل قارة أو قارتين . وليست اللهجات المحلية لبعض القبائل المتوحشة أو أنصاف المتوحشة في الغابات الإفريقية كاللغات التي قطعت مراحل متطورة في الرقي الحضاري والثقافي ... وهكذا نجد اللغة تتأثر بالعوامل وتؤثر فيها على مدى تاريخها ، فتارة تنحسر وتارة تمتد تبعاً لتقلبات الأمور وظهور العوامل المسببة للانحسار أو الامتداد .

ويعنينا في هذا المبحث أن ندرس عوامل النمو اللغوي على افتراض أننا ندرس لغة اجتازت مراحل طويلة من التاريخ كاللغة العربية. والمقصود بهذه العوامل الطرائق التي تتبعها اللغات في نموها وتوسعها من حيث الاستخدام ، والسبل التي تسلكها في الإثراء اللفظي حين تدعو الحاجة إليه .

وقد بيّن (أولمان) هذه الطرائق وحصرها في أربعة مسالك قائلاً: ((هناك أربع طرق يستطيع أن يسلكها المتكلم حين تدعو الحاجة إلى سد النقص في الثروة اللفظية للغة ، ففي إمكانه أن يبتكر كلمات جديدة ، أو أن يلجأ إلى إحدى السبل المعروفة في صوغ الكلمات ، أو أن يقترض كلمات من لغة أخرى ، أو أن يغير في معاني الكلمات الموجودة بالفعل))[1] .

ويعني (بابتكار الكلمات) ما نصطلح عليه بالارتجال ، أما (صوغ الكلمات) فهو ما ندعوه بالاشتقاق وله علاقة بالقياس . و (الاقتراض) هو التعريب في مصطلح علماء العربية ، ويقصد بتغيير معاني الكلمات تضمين الألفاظ المعاني الجديدة وله علاقة بمفهوم (التوليد) في العربية .

وسنقتصر في مبحثنا هذا على دراسة أهم العوامل المؤثرة في النمو اللغوي وهي أربعة عوامل : الاشتقاق والقياس والنحت والتوليد .

---

[1] –دور الكلمة في اللغة : 134 .

الاشتقاق :

الاشتقاق في اصطلاح علماء العربية هو ((أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة ، كضارب من (ضرب) ، وحَذِرٌ من (حذر) ...))[1] . ويدعى هذا الاشتقاق عند اللغويين العرب المعنيين بعلم أصول النحو واللغة بالاشتقاق (الصغير) أو (الأصغر) تمييزاً له من الاشتقاق الكبير أو الأكبر على خلاف في التسمية والتقسيم بين قدماء اللغويين ومحدثيهم[2] .

---

[1] –المزهر : 346/1.

[2] –إن مفهوم الاشتقاق في علم اللغة الحديث وهو علم غربي المنشأ – يختلف عن مفهومه في الفكر اللغوي عند العرب . وربما كانت كلمة Derivation أقرب كلمة إلى مفهوم الاشتقاق العربي ، فهي تعني ((تكوين كلمة من أخرى تتحد معها في الجذر (مادة الكلمة أو حروفها الأصول) مثل (Writer) المشتقة من (Write) ...ويكون الاشتقاق عادة بإضافة زائدة واحدة أو أكثر إلى الجذر...)). معجم علم اللغة النظري : ص70 .

ولا يقتصر الاشتقاق عند الغربيين على هذا المعنى فقط وإنما تدخل مباحثه ضمن ما يصطلح عليه بعلم أصول الكلمات (Etymology) وهو فرع من علم اللغة ((يتتبع أصل الكلمة تاريخياً من حيث ظهورها ويبّين ما طرأ عليها من تغيرات في اللفظ أو المعنى ويبين أصل الكلمة لا في اللغة الواحدة فحسب بل في المجموعة اللغوية التي تنتمي إليها أيضاً)) . معجم علم اللغة النظري : ص88 ، والاشتقاق بهذا المعنى من مباحث علم اللغة التاريخي والمقارن .=

والمعروف في المصادر أن ابن جني أول من أستخدم عبارة الاشتقاق الأكبر وأطلقه على التقاليب المستعملة في المادة المستعملة دون المهملة ويقصد بالمادة حروفها الأصول باعتبار اتفاق التقاليب هذه على

=اما اللغويون العرب المحدثون فقد اختلفوا في أنواع الاشتقاق من حيث التقسيم والاصطلاح ، فقد قسمه عبد الله أمين إلى أربعة أنواع : صغير وكبير وكُبَار وكُبّار . ويعني بالصغير الاشتقاق الصرفي وهو الاشتقاق العام المتفق عليه ، وعرفه بقوله ((هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها)) مثل : ضارب ومضروب من (ضرب) . ويعني بالكبير ما يصطلح عليه بالإبدال مثل : صراط وسراط . عرفه بأنه (انتزاع كلمة من كلمة أخرى المغيرّة أو في صفاتها أو فيهما معاً)) . والاشتقاق الكبار عنده هو تقليب المادة مثل تقاليب مادة (ج ذ ب) أو (ج ب ر) . وعرفه بأنه ((انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في ترتيب بعض أحرفهما بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في= =المعنى واتفاق في الأحرف)) . وهذا النوع من الاشتقاق هو ما أشار إليه ابن جني وسماه بالاشتقاق الأكبر . أما الكُبّار فيقصد به عبد الله أمين ما اصطلح عليه بالنحت . انظر : الاشتقاق : 1 ، 2 .

وقسم علي عبد الواحد وافي (فقه اللغة : ص172) الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام : العام وهو الصرفي ، والكبير ويقصد به التقليب ، والأكبر وهو الإبدال. في حين قسمه صبحي الصالح إلى أربعة أنواع : الأصغر وهو الصرفي ، والكبير وهو التقليب ، والأكبر وهو الإبدال ، والكبار وهو النحت . انظر : دراسات في فقه اللغة : ص173 .

معنى عام جامع لها . وعقد له بابا في كتابه (الخصائص)[1] بعنوان (باب في الاشتقاق الأكبر) قال في أوله : ((هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي – رحمه الله– كان يستعين به ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر لكنه مع هذا لم يسمه وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح إليه ويتعلل به ، وإنما هذا التقليب لنا نحن...)) .

وعرفه بقوله : ((وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل له))[2] .

ومثل له بأمثلة كثيرة منها تقليب (ج ب ر) ((فهي أين وقعت للقوة والشدة ، منها جبرت العظم والفقير إذا قويتهما وشددت منهما ، والجبر : الملك لقوته وتقويته غيره ... الخ))[3] وتقاليبها تتضمن هذا المعنى وهي : جرب وبجر وبرج ورجب وربج .

ويعنينا في هذا المبحث من أنواع الاشتقاق ما يطلق عليه (الاشتقاق الصغير) أو (الأصغر) ويسمى عند المحدثين (الاشتقاق العام) أو (الاشتقاق الصرفي)[4] وهو سبيل من سبل التنمية اللفظية للغة .

---

1 –133/2 .

2 –الخصائص : 134/1 .

3 –الخصائص : 135/1.

4 –فصول في فقه العربية : 291 .

واختلفت اللغويون العرب منذ عهد الخليل في الكلم العربي أكله مشتق أم بعضه ؟ فذهب معظمهم ومنهم الخليل وسيبويه وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وابن الأعرابي إلى أن بعض الكلم مشتق وبعضها غير مشتق . وذهبت طائفة من اللغويين المتأخرين إلى أن كل الكلم مشتق[1] . ويدل هذا الخلاف على مدى الأخذ بالاشتقاق في العربية ولا يخفى أن أغلب الألفاظ في العربية تكونت عن طريق الاشتقاق ، فالعربية لغة اشتقاقية صرفة ، ولا نعدم وجود لغويين جعلوا من الاشتقاق أصلاً أخذوا به وأطلق عليهم (أهل الاشتقاق والقياس) ، وابن فارس خير من يمثل هؤلاء فقد عقد في كتابه (الصاحبي) بابا بعنوان : ((باب القول في لغة العرب هل لها قياس ؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟)) وذكر في هذا الباب إجماع أهل اللغة إلا من شذّ عنهم على ((أن للغة العرب قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ...)) . وقال : ((... وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف ، فان الذي وقّفنا على أن (الاجتنان) التستّر هو الذي وقّفنا على أن (الجن) مشتق منه ، وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها. ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن ...))[2] .

---

[1] –المزهر : 348/1 .

[2] –الصاحبي : 67 .

وكلام ابن فارس هذا دليل على المبالغة في التوقيف لأنه يجعل الاشتقاق والقياس من باب التوقيف . وقد توهم حين ذكر أن (الجن) مشتق من الاجتنان فالعكس هو الصواب لأن الجن معرب أصلاً والأسماء المعربة يخضع بعضها للاشتقاق بعد التعريب وليس قبله .

ويبقى لرأي ابن فارس قيمة تطبيقية ، فقد اتفق جمهور اللغويين على أن الاشتقاق ينبغي أن يكون له سند من نص يدل على أن العرب قد جاؤوا بمثله أو نظيره ، وينبغي أيضاً أن يكون هذا النظير كثير الاستخدام في كلامهم ليصح الاشتقاق قياساً به ولذلك نلاحظ علاقة بين الاشتقاق والقياس في الفكر اللغوي عند العرب ، فالصلة بينهما وثيقة ((لأن الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى ، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية وهو المبرر الذي تستند إليه مثل هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح مقبولاً معترفاً به بين علماء اللغة))[1] ، وبتعبير مختصر : إن القياس هو المنهج المعتمد لصحة الاشتقاق عند علماء العربية .

القياس :

القياس وسيلة من وسائل النمو اللغوي سواء في الكلمات والصيغ أم في التراكيب . وهو مصطلح دخل الدراسات اللغوية بتأثير من العلوم الفقهية لأن بعض المدارس الفقهية عدت القياس مصدراً من مصادر

---

[1] –من أسراء اللغة : 62 .

التشـريع الإسـلامي[1] . والظـاهر أن المصـطلح عـرف فـي القـرن الثـاني الهجري واستعمله أهل المنطق والفقهاء واللغويون على اختلاف في المفهوم . أما اللغويون والنحاة فقد عرفوا القياس في القرن الثاني الهجري على أنه وضـع للقواعـد والأحكـام واسـتنباطها مـن النصـوص اللغويـة بعـد جمعهـا . واستعمل سيبويه القياس بهذا المفهوم وكان يعني عنده ((أن ظاهرة ما من ظـواهر اللغـة روي لهـا عـن العـرب قـدر مـن الأمثلـة يكفـي لأن توضـع لهـا قاعـدة عامـة))[2] . ودرج البصـريون والكوفيـون علـى هـذا الفهـم للقيـاس واختلفوا فـي مقـدار الأخـذ بـه . والمشـهور عنـد البـاحثين أن الكـوفيين قـد توسعوا فـي القيـاس وقاسـوا علـى القليـل النـادر مـن النصـوص ولـم يـروا فيـه شـذوذاً عـن القاعـدة بـل عـدوه طرقـاً متباينـة للأسـاليب المرويـة ، ولـذلك أجـازوا القيـاس علـى الشـاهد الواحـد والشـاهدين . أمـا البصـريون فالمشـهور عنهم أنهم اقتصروا في القياس على المشهور الشائع المطرد من النصوص ويتلخص مذهبهم في أنهم جعلوا ما كثر شيوعه واستعماله مقيسا يقيسون عليه ويؤسسون قواعدهم وفق ذلك، فوردت عندهم ألفاظ في وصف المقيس عليه كأن يوصف بـ(بالأكثر) أو بـ(الباب) أو بـ(الأصل) .

---

[1] –دراسات لغوية : 8 .

[2] –من أسرار اللغة : 18.

ويبدو للباحث في أول الأمر أن الكوفيين أميل إلى القياس من البصريين ولكن المتأمل يرى العكس لأن مذهب الكوفيين المجوز للأخذ عن القليل النادر والشاهدين أقرب إلى السماع منه إلى القياس[1] .

وفي القرنين الثالث والرابع الهجريين اتخذ القياس مدلولاً جديداً هو ((استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب))[2] وهو ما أستقر عليه مفهوم القياس اللغوي فيما بعد .

وكان مفهوم القياس عند النحويين المتأخرين هو المفهوم الحكمي أي استنباط الحكم النحوي أو الصلة النحوية بالقياس ، كأن يقال مثلاً : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لأنه معرب ، أو نصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لأن كليهما يفيدان التوكيد[3] . وترتب على هذا الخلاف في مفهوم القياس أن أتخذ فيما بعد

---

[1] –من أسرار اللغة : 25.

[2] –من أسرار اللغة : 19 .

[3] –فرق تمام حسان بين القياس الذي سماه (الاستعمالي) والقياس النحوي الذي هو القياس الحكمي . ويرى أن القياس في عرف النحاة اتخذ مفهومين : مفهوم الاستعمال والتطبيق وهو من وسائل اكتساب اللغة في الطفولة متأثراً برأي تشومسكي صاحب النظرية التوليدية التحويلية ، ومفهوم الحكم وهو من قبيل القياس النحوي . والفرق بين القياسين أن الأول قياس الأنماط ، والثاني قياس= =الأحكام ، ((فإذا كان الأول هو الانتماء فان الثاني هو النحو ...)) . انظر : الأصول ، 164 ، 167 .

مفهومين : مفهوماً لغوياً يتلخص في ((مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية))[1] ، ومفهوماً نحوياً يتمثل بالإحكام النحوية وله علاقة بالعلة النحوية كما سنشرح ذلك في المبحث الخاص بالدرس النحوي .

وينبغي أن نلاحظ أيضاً أن النحاة كانوا أكثر ميلاً إلى القياس في مسائلهم من اللغويين ، فقد تخرج اللغويون من الجيل الأول من الأخذ بالقياس في ألفاظ اللغة وعولوا على السماع أمثال الأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي عمرو بن العلاء.

وظهر في القرن الرابع الهجري أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني اللذان يمثلان المدرسة القياسية في تاريخ اللغة العربية ، فقد كانا من أكثر اللغويين تمسكا بالقياس . ومقولة ابن جني خير شاهد على ذلك وهي : ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)) . وتأثر بهذه المدرسة فيما بعد الزمخشري إذ احتج بأشعار المولدين والقياس عليها واستشهد في تفسيره (الكشاف) ببيت لأبي تمام ، والرضي الذي استشهد في مواضع عدة من شرحه على كافية ابن الحاجب بشعر أبي تمام أيضاً ، والشهاب الخفاجي من متاخري اللغويين واستشهد بشعر المتنبي في شرحه على (درة الغواص) للحريري .

---

[1] –من أسرار اللغة : 8 .

أما أصحاب المعجمات كالجوهري وابن منظور والفيروز آبادي فقد تأثروا باللغويين الأوائل وتحرجوا من الأخذ بالقياس في ألفاظ اللغة .

وانقسم اللغويون العرب المحدثون إلى فريقين في الأخذ بالقياس في ألفاظ اللغة : فريق متشدد لا يأخذ به إلا قليلاً ، وآخر مجدد يأخذ به فيما يعّن له من المشاكل اللغوية .

واتخذ مجمع اللغة العربية في القاهرة بعض القرارات موسعاً الأخذ بالقياس في مسائل ، منها[1] :

1. جعل المصدر الصناعي كالجاهلية واللصوصية والرهبانية ... الخ مصدراً قياسياً لأهميته الكبيرة في التعبير عن الشؤون العلمية والثقافية ولاسيما المصطلحات الفنية .
2. يصاغ (فعاّل) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدى وعّد هذه الصيغة قياسية للدلالة على أصحاب المهن والحرف .
3. جعل المجمع صياغة اسم الآلة قياسية ، وجعل المصادر الدالة على الحرفة قياسية أيضاً مثل : نجارة وحياكة وتجارة ... الخ .
4. جعل المصادر الدالة على التقلب والاضطراب والمرض والسقم قياسية كالغليان والخفقان والبرص والسعال والزكام ... الخ .
5. يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية ، مثل: خرج وأخرج .

---

[1] –انظر : من أسرار اللغة ، ص16 وما بعدها .

ولاشك في أن القياس الذي أخذ به المجمع هو من قبيل القياس اللغوي أو الاستعمالي[1] واقتصر على الألفاظ والأبنية ولم يأخذ بالقياس الدلالي أو بقياس التراكيب والأنماط ولذلك رفض الأخذ (بأي تركيب جديد يمكن أن يجيء في شعر المحدثين))[2] .

ويرتبط مفهوم القياس في الدراسات اللغوية الحديثة ببنية الكلمة والتركيب اللغوي . ويستعمل مصطلح (Analogy) بمعنى القياس وهو يعني ((أن تتغير كلمة أو تركيب لغوي بتأثير الأنماط المنتظمة في اللغة ذاتها))[3] .

وكتب علماء اللغة الغربيون في القياس بحوثاً ودراسات يعود بعضها إلى القرن التاسع عشر ، لعل من أشهرها البحث الذي كتبه هرمان بول (Herman Paul) في أواخر القرن التاسع عشر ، وربط في بحثه بين الذاكرة وحاجة الإنسان للتعبير بألفاظ أو صيغ أو تراكيب . ومختصر ما توصل اليه[4] هو أن الناس في تلقيهم اللغة يحفظونها في ذاكرتهم على أنها كتل مركبة ولا يحللون الكلمات والصيغ إلى عناصرها الأولية من أصول وزوائد وسوابق ولواحق ، فتستقر اللغة على هذا النحو في أذهانهم ويستخرجون من أذهانهم ما شاؤوا حين تدعو الحاجة إلى ذلك . وكلام

---

1 –الأصول : 167 .

2 –من أسرار اللغة : 29 .

3 –معجم علم اللغة النظري : 14 .

4 –انظر : من أسرار اللغة : 39 ، 40 .

المرء ليس بالضرورة نتيجة لما تلقنه من غيره لأن صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة وطرائق التعبير فيها لا تحصر ، فالإنسان يسمع شيئاً من اللغة عن طريق التلقين ويختزن ما تعلمه مبوباً منظماً في ذهنه ، وتكون حصيلة هذا التبويب مجموعة للأسماء المذكرة وأخرى للأسماء المؤثثة ومجاميع أخرى للمفردات والجمع والأفعال...الخ ، وحين تدعو الحاجة يعمد الفرد إلى قياس ما لم يسمعه من قبل على ما سمعه واختزنه في ذاكرته تلقائياً .

ومن هنا ينشأ القياس الذي يصاحب الإنسان منذ طفولته ، فان كان ما قاسه مألوفاً موافقاً لما درج عليه الناس حكمنا على قياسه بأنه صحيح ، وينشأ خلاف ذلك ما يعرف بـ(القياس الخاطيء) حين يقيس الفرد على ما هو غير مألوف ومتعارف عند الناس وأغلب ما يسمى بـ(الخطأ اللغوي) هو نتيجة لهذا القياس الخاطيء .

وتربط الدراسات اللغوية الحديثة بين القياس وما يعرف بقانون الاقتصاد في المجهود ومفاده عدم إثقال الذاكرة بالصيغ التي يندر استعمالها ، ويتوقف القياس وفقاً لذلك على إقصاء مثل هذه الصيغ من الذاكرة[1] .

وأما القياس الخاطيء وهو من مصطلحات علم اللغة الحديث أيضاً فيراد به ((الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة

---

[1] –انظر : فندريس : اللغة ، ص68 .

إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما))[1] ، وقد فطن إليه اللغويون العرب قديماً وأطلقوا على هذه الظاهرة اسم (التوهم) أو (الحمل) أو (القياس الخاطيء[2]).

وفي العربية أمثلة كثيرة للقياس بأنواعه ، ومنها القياس الخاطيء نجتزيء بالقليل منها[3] :

فمن المعّرب كلمة (سراويل) على زنة (فعاليل) إذ خضعت الكلمة بعد تعريبها إلى البنية الصرفية للعربية ، ويبدو أن العرب عربوا هذه الصيغة ابتداءً ثم صاغوا منها المفرد على (سروال) .

ومنها : كلمة (فراديس) للجمع و (فردوس) للمفرد .

ومن أمثلة التغيير الدلالي بسبب القياس كلمة (عتيد) ، فهي تعني (الشيء الحاضر المعدّ ، وبهذا المعنى وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى (سورة ق آية 18) : (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) أي حافظ حاضر . ولكن الكلمة اتخذت مدلولاً آخر هو (قديم) لأنها تشترك في أغلب أصواتها مع كلمة مشابهة هي (عتيق) ، فحصل القياس الخاطيء نتيجة لهذا الشبه الصوتي بين الكلمتين .

---

1 –أسس علم اللغة : 141 .

2 –انظر : رمضان عبد التواب : التطور اللغوي ، ص77 .

3 –التطور اللغوي : ص 75 وما بعدها .

ومن أمثلة القياس الخاطيء أيضاً أنهم جمعوا (أبله) على (بُلَهاء) قياساً على (بليد) و (بُلَداء) . والصواب أنها تجمع على (بُلْه) مثل : صُمّ وبُكْم وخُرْس ، والسبب في ذلك الشبه الدلالي بين (أبله) و (بليد) .

النحت :

النحت في العربية هو (انتزاع أصوات كلمة من كلمتين فأكثر أو من جملة للدلالة على معنى مركب من معاني الأصول التي انتزعت منها))[1] .

---

[1] –وافي : فقه اللغة ، ص180 . وأمثلة النحت المعروفة قليلة فيما وصلنا من نصوص تكاد لا تتجاوز الخمسين أو الستين . ومنها البسْملة من (بسم اله) والهَيْللة من (لا اله إلا الله) ، والحَمْد له من (الحمد لله) ، والحَيْعَلة من (حيّ على الصلاة – حي على الفلاح) ، والطَّلْبَقة من (أطال الله بقاءك) ، والدَّمْعَزة من (أدام الله عزك) والحَوْلقة من (لا حول ولا قوة إلا بالله) ، والحَسْبَلة من (حسبي الله) والسَّمْعَلة من (سلام عليكم) ، وعَبْشمّي نسبة إلى (عبد شمس) ، وعبدرى نسبة إلى (عبد الدار) ، وعَبقسيّ نسبة إلى (عبد القيس . انظر : المزهر : 482/1 ، 483 وما بعدهما ولبعض الباحثين المحدثين تقسيمات للنحت سواء من حيث أصل التركيب كأن يكون مركباً من كلمتين أو من جملة أم من حيث الاستعمال بعد التركيب كأن يدل على الفعلية أو الوصفية . ومن هذا القبيل تقسيم عبد القادر المغربي للنحت في كتابه= =(الاشتقاق والتعريب : 13 ، 14 طبع القاهرة 1947) . وقد قسمه إلى أربعة أقسام :

ويعد النحت وسيلة من وسائل النمو اللغوي في العربية ولكنه وسيلة تفتقر إلى الأهمية كأهمية الاشتقاق والقياس . وربما يعود السبب في ذلك إلى كون اللغات السامية ومنها العربية تعتمد على الاشتقاق اعتماداً كبيراً خلافاً للغات الهندية الأوروبية التي تتخذ من التركيب سبيلاً مهماً للتنويع في الصيغ والمعاني ، يضاف إلى ذلك أن ما ورد من النحت في مجمل تاريخ العربية لا يعتد به من حيث النظائر ولذلك ظهر الخلاف في قياسيته كما سنلاحظ .

---

1. النحت الفعلي : وهو أن تنحت من الجملة فعلاً يدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها ، مثل : (جَعْفَل) إذا قال الآخر : (جُعِلْتُ فِداك) ، و(بَسْمَل) إذا قال : (بسم الله الرحمن الرحيم) .
2. النحت الوصفي : وهو أن تنحت من كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو بأشد منه ، مثل (ضِبَطْر) للرجل الشديد من (ضَبطَ) و (ضَبرَ) ، وفي (ضبر) معنى الشدّة والصلابة .
3. النحت الاسمي : وهو أن تنحت من كلمتين اسماً ، مثل : (جُلمُود) من (جَمدَ).
4. النحت النسبي : وهو أن تنسب شيئاً او شخصاً إلى بلدتي (طبَرسْتان) و (خوارزم) مثلاً فتنحت من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب فتقول (طبرُ خَزّي) ونحو ذلك .

والظاهر أن النحت ليس بذي تأثير كبير في عملية الابتكار اللغوي، ثم أن الكلمات المنحوتة ذات عمر قصير في الاستخدام اللغوي ((ولكن قدراً غير يسير منها قد يكتب له البقاء فيستقر في اللغة))[1] .

وظاهرة النحت في العربية من الظواهر التي تنبه إليها اللغويون المتقدمون، وكان الخليل من أوائل الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة واصطلح عليها بكلمة (النحت) . قال : (فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلاً . قال :

وتضحكُ مني شيخةُ عَبشميّةُ كأنْ لم ترَ قبلي أسيراً يمانيا

نسبها إلى عبد شمس ، فأخذ العين والباء من (عبد) وأخذ الشين والميم من (شمس) وأسقط الدال والسين فبنى من الكلمتين كلمة ، فهذا من النحت))[2].

وذكر ابن فارس النحت وجعله جنساً من الاختصار . قال : ((العرب تنحت من كلمتين كلمة وهو جنس من الاختصار . وذلك رجل عَبْشميّ منسوب إلى اسمين . وأنشد الخليل :

أقولُ ودمعُ العين جارٍ أَلَمْ تَحْزُنْكِ حَيْعَلةُ المُنادي

من قوله : حيّ على ...))[3] .

---

[1] –أولمان : دور الكلمة في اللغة ، ص141 .

[2] –العين : 69/1 (بتحقيق عبد الله درويش – بغداد 1967) .

[3] –الصاحبي : 271 .

وعرفه بقوله : ((معنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ))[1] . أي مشتملة على معناهما وبعض أصواتهما .

وجمع بعض اللغويين المتأخرين الكلمات المنحوتة في كتاب . ونسب إلى أبي علي العماني كتاب سماه (تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب) أشار إليه السيوطي وقال :

ذكره ياقوت في ترجمة أبي علي[2] .

ويجد الباحث في نظائر النحت المروية في كتب اللغة طائفة من الألفاظ نص بعض اللغويين على أنها منحوتة لكنها تحتاج إلى تأمل ، فالألفاظ التي من قبيل الحمدلة والبسملة والعبشمي والعبدري لاشك في أنها منحوتة ، إلاّ أن ألفاظاً من قبيل (لَنْ) و (هَلُمّ) و (دَحْرَج) و (هرول) تحمل على النحت بأوجه من الظن أو ربما التعسف ، وهذا القسم من النحت هو نحت كلمة من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلة ((للدلالة على معنى مركب في صورة ما من معاني هذين الأصلين أو هذه الأصول))[3] .

ومن أمثلة ما يذكر عن الخليل انه جعل (لَنْ) منتزعة من (لا) و (أنْ) انها تضمنت معنى (لم يكن) لأصليهما مجتمعين . وروي عن الفراء

---

[1] –مقاييس اللغة : 328/1 .

[2] –المزهر : 482/1 .

[3] –وافي : فقه اللغة ، ص180.

مثل هذا الكلام على (هلّم) فأصلها عنده من (هَلْ) بمعناها في مثل قولك (هل لك في كذا؟) ومن (أُمّ) بمعنى اقصد وتعال . وقيل إنها مركبة من (هاء التنبيه) و (لُمّ) بمعنى (ضُمّ) .

وربما ما قيل عن (ليس) أقرب إلى الصواب ، فقد ذكر أنها مركبة من (لا) النافية و (أيس) وهو فعل الكينونة في كثير من اللغات السامية وقد انقرض من العربية .

وذهب بعض اللغويين إلى أن كثيراً من الكلمات الرباعية والخماسية تألفت على هذا النحو من النحت مثل (دَحْرَج) وأصلها من (دَحرَ) و (دَرجَ) ، و (هرول) وأصلها من (هرب) و (ولّى) ، و (بحثر) أو (بعثر) وأصلها من (بحث) أو (بعث) و (أثار) ... الخ ومثل هذه المسائل استوقفت اللغويين العرب في شأء النحت وعده من السماع أو من القياس . والمعروف أن أغلبهم عده من السماع ، وجعله ابن فارس وابن مالك في كتاب (التسهيل) من القياس[1]. ولابن فارس خاصة مذهب قياسي في النحت ، وربما كان من أكثر اللغويين قولاً بالقياس في هذه الظاهرة ، فقد جعل أكثر ما زاد على ثلاثة أحرف من باب المنحوت . قال ((هذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضِبَطْر من (ضبَطَ) و (ضبر)، وفي قولهم :

---

[1] –انظر : من أسرار اللغة ، ص87.

صَهْصَلق أنه من (صهل) و (صلق)، وفي الصَّلْدم أنه من (الصَّلْد) و (الصَّدْم) ...))[1] .

وذكر مذهبه هذا في معجمه (مقاييس اللغة)[2] ولاسيما الرباعي والخماسي من الأصول وجعلهما على ضربين (أحدهما : المنحوت الذي ذكرناه ، والضرب الآخر : الموضوع وضعاً ولا مجال له في طريق القياس)) .

فابن فارس يعّول في القياس على المسموع من ألفاظ المنحوت وعلى ما بينه في الر باعي والخماسي مما (يستنبطه النظر الدقيق) كما عبر عن ذلك ، وخلاف هذين الأمرين فالمنحوت غير صحيح وإنما وضع وضعاً ولا مجال له في القياس .

وذهب معظم الباحثين المحدثين إلى أنه لا يمكن جعل النحت قياساً بل يكتفى بما روي من ألفاظه ، وإن ذهب بعضهم إلى الاستفادة منه في صياغة الألفاظ ولاسيما المصطلحات الطبية .

وتردد المجمع اللغوي في القاهرة في قبول قياسية النحت[3] . وحجة الرافضين لقياسية النحت تنصرف إلى وجهين ، أحدهما : أن ما روي من أمثلة قليلة لا تكفي لجعله قياسياً . والآخر : انتفاء نظام صوتي محدد في

---

[1] –الصاحبي : 271 .

[2] –328/1 .

[3] –من أسرار اللغة : 89.

كيفية النحت بحيث يعرف ما ينبغي الاحتفاظ به من الأصوات وما يمكن الاستغناء عنه من الأصوات[1] .

وبالغ بعض الباحثين في النحت حتى جعل كلمات ثلاثية الأصول صيغت بوساطته نحو كلمة (أسمر) ، فقد رأى أحد الباحثين[2] أنها منحوتة من (أسود) و(أحمر) فصيغت من حيث اللفظ من هاتين الكلمتين وأخذت معناها من مدلوليهما أيضاً كما زعم .

ومن أمثلة الألفاظ المبالغ فيها – وهي رباعية وخماسية : البُرقْع = من (برقَ) و (رُقْعه) أي خِرْقه . وبرقشَ = من (برقَ) و (رقشَ). والجُلْمُود = من (جلدَ) و (جمدَ) . وبُلْعوم = من (بلعَ) و (طعمَ) . وخُرْطوم = من (خرطَ) و (طعم) . وحُلْقُوم = من (حَلْق) و (الطعم)... الخ[3] .

وتناول المستشرقون بالبحث ظاهرة التركيب في اللغات السامية ومجموعة اللغات الهندية الأوروبية . وبما أن النحت مظهر من مظاهر التركيب فإن من المفيد الإشارة إلى مسألة مهمة ذكرها بروكلمان وولفنسون وغيرهما وهي كون اللغات السامية لا تعرف التركيب . والظاهر أن ما قصده بروكلمان وغيره بالتركيب هو احتفاظ الكلمة المركبة بجميع العناصر الصوتية للكلمات التي تركبت منها نحو كلمة (حَبْقرَّ) في العربية الفصحى

---

[1] –من أسرار اللغة : 87.

[2] –فصول في فقه اللغة : 305.

[3] –من أسرار اللغة : 90.

، و (رَسْمال) و (مـاَ ورِدْ) فـي اللهجـات العربيـة . ومثـال هـذا التركيـب نادر الوجود في العربية[1] .

التوليد :

التوليد من أهم السبل في الإثراء اللغوي سواء من حيث اللفظ أم المعنى ، فالألفاظ المولدة تعبر عن المعاني الجديدة ولما كانت اللغة في تغير دائم عبر العصور أصبح للتوليد أهمية خاصة لتمثيل هذا التغيير .

ولاشك في أن أسباب التغير اللغوي كثيرة منها ما يستحدث من شؤون الحضارة والمدنية ، ولابد من وضع ألفاظ للدلالة على هذه المستحدثات ، وسبيل ذلك التوليد .

واختلف اللغويون العرب والمتقدمون في التعريف بالمولد ، فقد ورد في مختصر العين للزبيدي أن ((المولد من الكلام المحدث)) . وورد في ديوان الأدب للفارابي ((هذه عربية وهذه مولدة)) فالمولد في هذين التعريفين يقابل القديم أو العربية القديمة الفصحي المتعارف عليها عند اللغويين . وذكر السيوطي تعريفاً أوضح وعرف المولد بأنه ((ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم)) ثم قال ((والفرق بينه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح ، وهذا بخلافه))[2] .

والمولد بهذا المعيار ما حصل للغة من تغير في الاستخدام بعد عصر الاحتجاج أي بعد القرن الثاني الهجري .

---

[1] –فصول في فقه اللغة : 307 .

[2] –المزهر : 304/1 .

ونستنتج من التعريفات المذكورة آنفاً أن التوليد يقصد به التغير الدلالي للألفاظ واستحداث معان جديدة لألفاظ قديمة وقد يشمل أيضاً استحداث ألفاظ جديدة لمعان مستحدثة على أن تكون هذه الألفاظ من البنية العربية أي من أصل اشتقاقي قديم . ولذلك يمكن أن نعرف المولد بأنه ((لفظ عربي البناء أعطي في اللغة الحديثة معنىً مختلفاً عما كان العرب يعرفونه ، مثال : الجريدة والمجلة والسيارة والطيارة ...الخ))[1].

هذا هو المشهور في فهم المدلول الاصطلاحي لكلمتي (المولد) و (التوليد) ولكننا سنلاحظ أن بعض اللغويين المتقدمين يتوسع في المدلول بما يخرجه عن حّده ويدخل فيه ما ليس له دخل في الموضوع .

ومن أمثلة الألفاظ المولدة المذكورة في المصادر اللغوية[2] الجَعْس وهو الرَّجِيع ، وذكر الأصمعي أن النَّحْرير وهو الحاذق الماهر الكامل ليس من كلام العرب ، وهي كلمة مولدة .

وكذلك : الحُسْبان وهي سهام صغار يرمى بها عن القِسيّ.

وذكر الخفاجي في (شفاء الغليل)[3] أمثلة للتعابير المولدة في العصور العباسية ، منها :-

جّر النارَ إلى قُرَصه = يقال للأنانيّ الذي يجر الجمر إلى رغيفه هو دون الآخرين .

---

[1] -حسن ظاظا / كلام العرب ، ص79 .

[2] -انظر : المزهر : 305/1 .

[3] -انظر : ص 19 ، 62 ، 172 .

أبناء الدهاليز = الأوباش حثالة الناس

الكعب المدور = يقال للمشؤوم كعبه مدور .

جاز القنطرة = يقال للذي أصبح فوق منال الذم والقدح

ومن أمثلة المولد القديم ألفاظ مخصوصة بالعلوم العقلية في المنطق والفلسفة. وكثر التوليد في مثل هذه العلوم لأنها في الأصل علوم مترجمة وتقتضي ألفاظاً جديدة للتعبير عن المضامين العقلية ولاسيما المفاهيم المجردة .

ومن قبيل هذه الألفاظ[1] :

- تلاش والتلاشي = من (لا شيء)
- الليس = (العدم)
- الأيس = (الوجود) من تعابير الفلاسفة
- ماهية الأمر= كنهه ، وهو الجواب عن سؤال يبدأ بقولنا (ما هو)
- هُوَّية الإنسان = من (مَنْ هو)
- ما جريات = من تعابير أهل المنطق من (ما جرى) أي الذي جرى .
- ما صدقات = من تعابير أهل المنطق أيضاً والعبارة من (ما صدق) أي الذي صدق

[1] –انظر : كلام العرب ، ص93 ، 94 .

- ومـن تعـابير الكُتّـاب فـي ديـوان الحسـاب قـولهم (الفَذْلَكـة) أي (الخلاصة والملخص ، أخذ من قولهم (فذلك الحساب يحتوي على ...) .
- ومـن مصـطلحات أهـل الكـلام قـولهم (الجبريـة) و (القدريـة) والكلمتان مولدتان[1] .

وذهـب بعـض اللغـويين إلـى التوسـع فـي مفهـوم التوليـد ليشـمل مـا اصطلح عليه بـ(لغة العامة) كالهمز وتركه والتسكين والتحريك والتخفيف والتشديد ... الخ .

وينسـب هذا المذهب إلـى ثعلـب وأخـذ بـه الفارابي أيضـاً فـي معجم (ديوان الأدب) فقد ورد في أمالي ثعلب أنه ((سئل عن التغيير فقال : ((هو كل شيء مولد)) وعلق السيوطي على هذا الرأي بقوله :

((وهذا ضـابط حسن يقتضـي أن كـل لفظ كـان عربـي الأصـل ثم غيرتـه العامـة بهمـز أو تركـه أو تسكين أو تحريـك أو نحـو ذلـك ، مولـد ، وهذا يجتمع منه شيء كثير))[2] .

---

[1] –المزهر : 307/1 .

[2] –المزهر : 310/1 ، 311 .

وذكر أمثلة لذلك[1] ، منها :

طأطأ وأبطأ وتوضأ = العامة تترك الهمزة في مثل هذه الألفاظ

ومما تهمزه العامة :

خير الناس وشر الناس / = تقول العامة : أخير وأشر

أعسر يسر = تقول العامة : أعسر أيسر

رعبت الرجل = العامة تقول / أرعبت

شغلته عنك = العامة تقول : أشغلته

رعدت السماء= العامة تقول : أرعدت

ومما تخففه العامة وهو مشدد : الكراهية والرفاهية والطواعية .

ونتيجة للتوسع في مفهوم التوليد أدخل بعض اللغويين ما يدعى (بالأخطاء اللغوية) في هذا الباب[2] ، فمن قبيل الخطأ في الاشتقاق قولهم ماء مالح والصواب : ماء مِلْحٌ .

وقولهم : مُؤْخِرة الرْحل والّسْرج ، والصواب آخرة من قبيل الخطأ الصوتي .

قولهم : هو مُطّلع والمراد : مضطلع ، ومن قبيل الخطأ النحوي قولهم : رميت بالقوس . والصواب : رميت عن القوس .

ومن الملاحظ على بعض اللغويين أنهم خلطوا بين المولد والمعرب بالنص على ذلك أو بعدمه ولم يتثبتوا من كون الكلمة مولدة وأدخلوا ألفاظاً

---

[1] –المزهر : 312/1 .

[2] –انظر : المزهر 317/1 ، 318 .

معربة في باب المولد . وذكر السيوطي أمثلة تفيد هذا المعنى[1] نقتصر منها على ما يأتي :-

- قال التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق : ((القَاقُزّة : مولدة ، وإنما هي القاقوزة . والقازوزه ، وهي إناء من آنية الشراب)) . ويفيد التحقيق أن الكلمة معربة وليست مولدة .
- ذكر الجوهري في الصحاح : ((الطَّنْز : السخرية ، طَنَز يَطْنز فهو طَنّاز. وأظنه مولداً أو معرباً)) .
- وذكر في الصحاح أيضاً : ((البُرْجَاس : غَرضُ في الهواء يرمى فيه ، وأظنه مولداً)) والكلمة معربة وليست مولدة .
- قال ابن دريد في الجمهرة : ((قال الأصمعي : المهبوت طائر يرسل على غير هداية ، أحسبها مولدة ...)) .
- وذكر ابن دريد أيضاً ((الكابوس الذي يقع على النائم وأحسبه مولداً)) .
- قال الجوهري في الصحاح ((الطرش أهون الصمم . يقال هو مولد)) .

---

[1] -المزهر : 305/1 .

مظاهر التضخم اللغوي في العربية

العربية من اللغات الحية التي تمتد إلى زمن بعيد في التاريخ وقد هيأ لها ذلك أن تشتمل على مفردات كثيرة وصيغ مختلفة أثرت المعجم العربي وجعلته من أكثر المعجمات في اللغات ثراء . ودرسنا في المبحث المتقدم أهم العوامل المؤثرة في نمو العربية واتساعها حتى آلت إلى ما آلت اليه . أما في هذا المبحث فسنتناول بالدرس أهم المظاهر لهذا النمو أو التضخم اللغوي وهي ثلاثة مظاهر : الترادف والمشترك والتضاد .

الترادف :-

العربية من أوسع أخواتها الساميات ثروة في أصول الكلمات والمفردات[1]. تدل أغلب المفردات في العربية على معان مختلفة ، وتوجد مجموعات من المفردات تدل على معان متفقة ومنها ما يدل على معنيين متضادين .

قال ابن فارس في باب أجناس الكلام من حيث الاتفاق والافتراق ((يكون ذلك على وجوه : فمنه اختلاف اللفظ والمعنى وهو الأكثر الأشهر ، مثل : رجل وفرس وسيف ورمح . ومنه اختلاف اللفظ واتفاق المعنى كقولنا : سيف وعَضْب وليث وأسد ...))[2] .

ويمكن بناء على ما تقدم تصنيف مفردات العربية من حيث دلالاتها على المعاني إلى ثلاثة أصناف :

---

[1] –وافي : فقه اللغة ، ص162.

[2] –الصاحبي : ص201 .

الأول – اختلاف الألفاظ والمعاني وهو ما يسمى بالتباين .

الثاني – اختلاف الألفاظ واتفاق المعاني وهو ما يسمى بالترادف .

الثالث – اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني وهو ما يسمى بالمشترك اللفظي.

ويتفرع عنه أن تدل الكلمة الواحدة على معنيين متضادين وهو ما يصطلح عليه بالتضاد .

والترادف دلالة كلمتين أو أكثر على معنىً واحد[1] . وهو ظاهرة تناولها بالدرس اللغويون العرب والأصوليون لما لها من صلة بالمباحث اللفظية في علم الأصول في فهم فحوى الكلام واستنباط الأحكام من مصادرها .

ومن جملة التعريفات الواردة بالترادف عند الأصوليين تعريف فخر الدين الرازي به وهو ((الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد))[2] وفي هذا التعريف أمور أهمها وحدة الاعتبار ويقصد بها التفريق بين الاسمية والوصفية على تفصيل سنشرحه في هذا المبحث، ولذلك أورد الرازي احترازات عن تعريفه الآنف الذكر فقال ((واحترزنا بالإفراد : عن الاسم والحد ، فليسا مترادفين بوحدة الاعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم ، فإنهما دلا على شيء واحد لكن باعتبارين أحدهما على الذات

---

[1] –يطلق في علم اللغة الحديث على المترادف كلمة (Synony) وتعني أن كلمة ترادف أخرى ((في نفس اللغة من حيث المعنى)) . انظر : معجم علم اللغة النظري ، ص278.

[2] –المزهر : 402/1.

والآخر على الصفة)) . ثم بّين الفرق بين الترادف والتوكيد وبينه وبين التابع في ((أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر كالإنسان والبشر ، وفي التوكيد يفيد الثاني تقوية الأول ، والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئاً كقولنا عطشان نطشان)) .

واصطلح اللغويون العرب على هذه الظاهرة بألفاظ أشهرها : (الترادف) و (المترادف) ، واستخدم بعضهم عبارة ((ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه)) ويبدو أن هذه التسمية كانت متقدمة لأنه نسبت إلى الأصمعي رسالة بعنوان (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه)) ، أما كلمة (الترادف) و (المترادف) فهي كلمة واحدة وليست عبارة طويلة ولذلك كادت أن تستقر مصطلحاً على هذه الظاهرة عند معظم اللغويين المتأخرين عن الجيل الأول ، فألّف علي بن عيسى الرماني مثلاً كتاباً بعنوان (الألفاظ المترادفة) .

وفرق بعض الأصوليين بين الألفاظ (المتواردة) والألفاظ (المترادفة)[1] فجعل المتواردة كتسمية الخَمْر عُقَاراً وصهباء وقهوة ، والسَّبُعَ أسداً وليثاً وضْرغاماً ، وأما المترادفة فهي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنىً واحد كما يقال : أصلح الفاسدَ وَلّم الشعت ورتَق الفِتْق وشعبَ الصَّدْع)) وكأن الفرق بين المتواردة والمترادفة عند هؤلاء مدى تحقيق الترادف فإذا كان تاماً بحيث صح وقوع الكلمة موضع الأخرى في

---

[1] –المزهر : 406/1 .

السياق وتطابقا في المعنى سميت متواردة وأما إذا كان ناقصاً أو جزئياً من حيث تقارب المعاني وليس تطابقاً تاماً سميت مترادفة .

واستخدم بعض المتأخرين من الأصوليين مصطلحاً آخر هو الألفاظ المتكافئة وجعلها قسيماً للمترادفة . ذكر ذلك عز الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع قائلاً ((والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات ، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنىً ، فهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات . قال بعض المتأخرين وينبغي أن يكون هذا قسماً آخر وسماه المتكافئة))[1] ،ومراد عز الدين في هذا النص بيان اختلاف الأصوليين في وقوع الترادف ، فالذين ذهبوا إلى وقوعه جعلوا الألفاظ المترادفة متحدة الدلالة على الشيء أي أن الترادف عندهم مطلق خلافاً للذين أنكروا وقوع الترادف وجعلوا الألفاظ المترادفة تختص بمزيد من المعنى فهي مترادفة عندهم في الذات ولكنها متباينة في الصفات كدلالة الصارم والمهند على السيف واختلافها من حيث الصفات التي تطلق على السيف . ويستفاد من النص المذكور آنفاً أن الأصوليين الذين استخدموا مصطلح (الألفاظ المتكافئة) كانوا من المنكرين لظاهرة الترادف بمعناها التام أو المطلق .

---

[1] –المزهر : 405/1 .

وللترادف أمثلة كثيرة في كتب اللغة[1] فمن أسماء السيف : الصارم والرّداء والقَضِيب والصَّفيحة والمُفّقر والصمصامة والمَشْرفيّ والعَضْب والحُسَام...الخ .

وذكروا للعسل ثمانين اسماً منها الضَّرَب والضربة والضَّريب والشَّوْب والذَّوْب ... الخ .

وبالغ اللغويون الذين أقروا بظاهرة الترادف في العربية حتى ذكروا للأسد (500) اسم وللثعبان (200) اسم وللسيف الف اسم وللداهية (400) اسم.

وكتب الفيروز آبادي رسالة في أسماء العسل فأحصى ثمانين اسماً. وذكروا للمطر والريح والنور والظلام والناقة والحجر والماء والبئر أسماء كثيرة تبلغ عشرين في بعضها وتصل إلى ثلاثمائة في بعضها الآخر[2] .

وكانت أمثال هذه المبالغات في التكثير من عدد المترادفات في العربية أن ذهب بعض اللغويين إلى أن الترادف مقصود لذاته للاتساع في الكلام والإطالة والإطناب . وكأن العرب تعمدت الإكثار من المترادفات لهذه الأغراض .

وقال قطرب : ((إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن

---

[1] –انظر : المزهر 407/1 ، 408 .

[2] –انظر : وافي : فقه اللغة ، ص163 .

الكلام واسع عندهم وان مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب))[1] .

وانقسم اللغويون العرب إلى فريقين من حيث الإقرار بظاهرة الترادف أو إنكارها فمال أغلب المتقدمين منهم إلى الإقرار بهذه الظاهرة كالخليل وسيبويه وأنكرها لغويون آخرون كان من أشهرهم أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (توفي سنة 231 هـ) وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (توفي سنة 291 هـ) وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (توفي سنة 330 هـ) وأبو علي الفارسي(توفي سنة 377 هـ) وأبو الحسين أحمد بن فارس (توفي سنة 395هـ).

وذهب ابن الأعرابي في تفسير المترادفات إلى اختصاص كل واحد منها بمعنىً ليس في صاحبه وروى ثعلب عن ابن الأعرابي قوله ((كل حرفين أوقعتهما العرب على معنىً واحد في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فاخبرنا به وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله)) . وذهب هذا المذهب ابن الأنباري إذ قال ((وقول ابن الأعرابي هو الذي نذهب إليه للجهة التي دللنا عليها))[2] .

ومعنى كلام ابن الأعرابي أن الألفاظ المترادفة لا تدل على معنىً واحد وإنما تفترق من حيث الدلالة على خصوصية في المعنى ، نحو قعد

---

[1] –ابن الانباري : الأضداد ، ص7.

[2] –الأضداد : ص 7.

وجلس ففي (القعود) معنى ليس في الجلوس لان القعود عن قيام والجلوس يكون عن حال هو دون القيام .

ولأبي هلال العسكري رأى قريب من هذا المعنى وهو من الأدباء النقاد الذين أنكروا ظاهرة الترادف . قال أبو هلال : ((كل اسمين يجريان على معنىً من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة فان كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلاّ لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه))[1] .

وتناول ابن فارس المترادفات على أنها صفات ونسب هذا المذهب إلى شيخه أبي العباس ثعلب وبذلك أنكر ظاهرة الترادف في العربية قال ((...ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو : السيف والمهند والحسام والذي نقول في هذا : إن الاسم واحد وهو السيف وما بعده من الألقاب صفات . ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى ... وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب))[2].

وذكر التاج السبكي في شرح المنهاج أن مذهب ابن فارس الذي نقله عن ثعلب يقتضي إنكار المترادف في العربية وجعله من المتباينات (التي تتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر فإن الأول موضوع له

---

[1] –الفروق اللغوية ، ص11.

[2] –الصاحبي : ص96 .

باعتبـــار النســـيان أو باعتبـــار أنـــه يـــؤنس والثـــاني باعتبـــار أنـــه بـــادي البشرة...))[1] .

وروى عز الدين بن جماعة في شرح جمع الجوامع ما حصل بين ابن فارس وابن خالويه في مجلس سيف الدولة فنقل عن ابن فارس قوله ((كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه : أحفظ للسيف خمسين اسماً فتبسم أبو علي وقال : ما أحفظ له إلا اسماً واحداً ! وهو السيف . وقال ابن خالويه: فأين المهند والصارم وكذا وكذا ؟ فقال أبو علي : هذه صفات ، وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة))[2] .

وزاد فخر الدين الرازي على هذا المذهب أن من أنكر المترادف وجعله من المتباين ((إما لأن أحدهما اسم الذات والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة))[3] .

وعلل بعض المنكرين للترادف سبب وقوعه باختلاف اللهجات ((بان تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى))[4] .

---

1 –المزهر : 403/1 .

2 –المزهر : 405/1 .

3 –المزهر : 403/1 .

4 –المزهر : 405/1 .

وهذا التعليل من جملة التفسيرات التي فسرت به الدراسات اللغوية الحديثة ظاهرة الترادف في العربية .

وتناولت الدراسات اللغوية الحديثة ظاهرة الترادف بالبحث والتحليل وربطت المترادفات بالسياق ، ومن جملة التعريفات التي بينت ذلك تعريف أولمان بالمترادفات وكونها ألفاظاً ((متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق))[1] . وفرقوا بين الترادف التام والجزئي وأنكر بعضهم وقوع الترادف التام في حين أقر لغويون آخرون بعدم استحالة وقوعه إلاّ أنه نادر الوقوع ويجتاز فترة قصيرة محدودة للغموض الذي يعترى المدلول وسرعان ما تعمل الظلال المعنوية المحيطة بالمدلول على تغييره أو إنهائه .

وتبين للباحثين في هذه الظاهرة أن معظم المترادفات ما هي إلاّ أنصاف مترادفات أو أشباهها ((وأنه لا يمكن استعمالها في السياق الواحد أو الأسلوب الواحد دون تمييز بينها)) . واتضح لهم تداخل المترادفات فيما بينها وأنه ((لا يمكن التبادل بينها إلا في حدود ضيقة فقط))[2] .

ويظهر لنا مما تقدم أن الترادف لا يمكن إنكاره مطلقاً لأن ذلك يتنافى والاستخدام اللغوي في العربية ولا يمكن الأخذ به مطلقاً كما ذهب إليه بعض اللغويين المتقدمين وينبغي لنا أن نضع معايير محددة ونخضع لها الأشباه والنظائر من المترادفات فما تحققت فيه الشروط أدخلناه في الترادف وما لم تتحقق فيه أخرجناه والتمسنا له سبباً من الأسباب اللغوية

---

[1] –دور الكلمة في اللغة : 97 .

[2] –دور الكلمة في اللغة : 98.

كأن يكون سبباً يعود إلى اللهجات أو إلى تغير صوتي . وأهم الشروط التي يجب توافرها هي[1] :

1. الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً في ذهن الكثرة الغالبة من أفراد البيئة اللغوية الواحدة .
2. الاتحاد في البيئة اللغوية ((أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات)) .
3. الاتحاد في العصر أي أن تكون الألفاظ المترادفة في فترة زمنية محددة .
4. أن يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ آخر .

إن الألفاظ التي ادخلها اللغويون العرب في باب الترادف تبدو كثيرة ولكن الباحث المحقق إذا ما درس هذه الألفاظ أمكنه الوقوف على أسباب لغوية تجعل كثيراً من المترادفات ليست مترادفات حقيقية ، ومن هذه الأسباب[2] :-

1. **اللهجات العربية** : كأن تكون الكلمة مستخدمة في لهجة من اللهجات العربية تقابلها كلمة مستخدمة في لهجة أخرى تختلف عنها ، وجاء أصحاب المعجمات وجمعوا الكلمتين أو الكلمات دون الإشارة إلى أصولها.

---

[1] -انظر : في اللهجات العربية : 178 ، 179 .

[2] -انظر : وافي : فقه اللغة 166 ، 167 ، 168 ، 169 . وإبراهيم أنيس : في اللهجات العربية : ص181 وما بعدها .

2. إن بعض الصفات تفقد عنصر الوصفية مع مرور الزمن فتصبح أسماء .
3. تستخدم بعض الكلمات استخداماً مجازياً يطول العهد عليه فتنتقل إلى مدلول حقيقي وتبدو مرادفة لمعانيها الأصلية الحقيقية ، نحو كلمة (الرحمة) وهي من أصل حقيقي لأنها مشتقة من الرحم وهو موضع الولد ، ثم استعملت بالمعنى المجازي المعروف وطال العهد بها فأصبحت مترادفة مع كلمة (الرأفة) مثلاً .
4. **التغير الصوتي** : تتعرض بعض الألفاظ إلى تغير صوتي باستبدال وحدة صوتية مكان وحدة صوتية أخرى وينظر إلى اللفظين معاً على أنهما من باب الترادف ، كـ(هَلَبت السماء و (أَلَبَتْ) إذا أمطرت مطراً متتابعاً ، و (بدأ) الله الخلق و (بدع) إذا خلقهم ، ورأيته عن (كثب) وعن (كثم) وشجرات وشيرات... الخ .
5. **القلب المكاني** : نحو جذب – جبذ – وربض – رضب – ، وصاعقة = صاقعة ، واضمحل – امضحل .
6. إن أصحاب المعجمات دونوا كلمات كانت مهجورة في الاستعمال وقد استبدل بها كلمات أخرى فكثرت مفردات اللغة ومترادفاتها .
7. اختلاف بعض الألفاظ التي تبدو مترادفة من حيث الدلالة على حالة خاصة، فالألفاظ التي تدل على الرؤية البصرية في العربية مثلاً هي : رمق ولحظ وحدج وشفن ورنا ، إلاّ أن لكل منها دلالة خاصة تختلف عن الأخرى ، فرمق تدل على النظر بمجامع العين،

ولحظ تدل على النظر من جانب الأذن ، وحدج تعني رماه بحدة في البصر . وشفن تعني نظر المتعجب الكاره في حين تدل رنا على إدامة النظر في سكون .

8. انتقلت إلى العربية مفردات كثيرة من اللغات السامية كان لها نظائر في متنها الأصلي .
9. إن بعض المفردات اندست في المعجمات على الرغم من الحرص الشديد وهي مفردات مولدة مشكوك في عربيتها أو محرفة عن أوضاعها الصحيحة .

المشترك اللفظي :-

المشترك عند الأصوليين هو (اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة)[1] وهذا التعريف قريب من تعريف اللغويين بالمشترك وإنما عني به الأصوليون لأنه يدخل في مباحث الألفاظ عندهم شأنه شأن الترادف كما تقدم ذكره . ويستفاد من هذا التعريف أن تدل الكلمة على معنيين أو أكثر وتكون الدلالة واحدة في البيئة اللغوية بمعنى تعارف الناس أو أغلبهم على معاني الكلمة .

وينبغي أن تدل الكلمة على معانيها المختلفة حقيقة لا مجازاً لكي تدخل في باب المشترك ولذلك عرف بعض المحدثين الاشتراك اللفظي ((بأن يكون للكلمة الواحدة عدة معان تطلق على كل منها عن طريق الحقيقة لا المجاز))[2] .وفي المعجم العربي ألفاظ كثيرة أدخلها اللغويون في باب المشترك كالخال الذي يطلق على أخي الأم والشامة والوجه والسحاب والبعير الضخم ... الخ . والعم الذي يطلق على أخي الأب والجمع الكثير ، وكالمشي من مشى يمشي ويطلق أيضاً على من كثرت ماشيته ،

---

[1] –المزهر : 369/1 .

[2] –الوافي : فقه اللغة ، ص183 . ويطلق مصطلح (Homonym) في علم اللغة الحديث على المشترك اللفظي ويعني ((كلمة تطابق أخرى في اللفظ وتخالفها في المعنى أو التهجئة أو كليهما مثل rest (= يستريح – rest (= الباقي) ، و (found (= وجد) – found (= يؤسس) ...) معجم علم اللغة النظري، ص121 .

وكالنَّوى وتدل الكلمة على الدار والنية والبعد[1] . ومن الألفاظ المشتركة في معان كثيرة لفظ العين ((قال الأصمعي في كتاب الأجناس: العين : النقد من الدراهم والدنانير ... والعين مطر أيام لا يقلع ... والعين : عين الإنسان التي ينظر بها ، والعين : عين البئر وهو مخرج مائها ... والعين : عين الجيش الذي ينظر لهم ... والعين :

عين النفس ، أن يَعين الرجلُ / الرجلَ : ينظر إليه فيصيبه بعين... والعين: عين الماء ، والعين : الديدبان ، والعين : عين الشمس ، والعين : حرف من حروف المعجم ، وعين الشيء خياره ، وعين الشيء نفسه ... الخ[2] .

وذكر الفيروزي آبادي في القاموس المحيط للعجوز أكثر من تسعين معنى. ونجد الكثير من هذه الأمثلة في كتب اللغة والمعجمات وغيرها .

واختلف اللغويون العرب المتقدمون في المشترك من حيث وقوعه أو عدمه. كاختلافهم في المترادفات إلاّ أن معظمهم يميل إلى الإقرار به[3] ولاسيما الجيل الأول كالخليل وسيبويه والأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وتبعهم عمدة اللغويين المتأخرين عنهم كالمبرد والثعالبي وابن فارس والسيوطي ...الخ[4].

---

[1] –انظر : المزهر 370/1 .

[2] –المزهر 374/1 .

[3] –المزهر 369/1.

[4] –وافي : فقه اللغة ، ص183.

ومن اللغويين من أوجب وقوعه معللاً ذلك بأن المعاني ((غير متناهية والألفاظ متناهية فإذا وزعت لزم الاشتراك))[1] .

وأنكر عدد من اللغويين وقوع المشترك وكان من أشهرهم ابن درستوية الذي رد على ثعلب وعّد وضع اللفظ الواحد للدلالة على معنى أو أكثر تعمية وتغطية وليس إبانة وإفصاحاً . قال : (... وان قول ثعلب: وقفت الدابة ووقفت أنا ووقفت وقفاً للمساكين . لا يجوز أن يكون الفعل اللازم من هذا النحو والمجاوز على لفظ واحد في النظر والقياس لما في ذلك من الإلباس وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب ، وواضع اللغة – عز وجل – حكيم عليم ، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني فلو جاز لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية)) .

ولكن ابن درستوية في نصه هذا يعود ويوافق على حدوث الشيء النادر من هذا القبيل ويرجعه إلى علل لغوية قريبة جداً إلى بعض تفسيرات علم اللغة الحديث لظاهرة المشترك وينص على اختلاف اللهجات والتغير الصوتي . قال : ((... ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لعلل ... فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين ، وإن اتفق اللفظان والسماع في ذلك صحيح من العرب فالتأويل عليهم خطأ وإنما يجيء ذلك

---

[1] –المزهر : 369/1 .

في لغتين متباينتين أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ))[1].

وكان أبو علي الفارسي من الذين أنكروا وقوع المشترك . وعزا ألفاظه إما إلى تداخل اللهجات العربية وإما إلى الاستعارة . بحيث توضع اللفظة لمعنى ثم تستعار لمعنى آخر وهو وجه من أوجه التفسيرات التي أخذ بها اللغويون المحدثون في تفسير ظاهرة المشترك .

قال أبو علي إن ((اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل))[2] .

وأنكر بعض الأدباء والنقاد وقوع المشترك في العربية كأبي هلال العسكري الذي جعل وقوعه مما لا فائدة فيه . قال في كتابه الفروق اللغوية[3] : ((فكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه)) .

---

[1] –المزهر 385/1 .

[2] –المخصص : 259/13.

[3] –ص 12.

ودرس اللغويون المحدثون ظاهرة المشترك سواء أكانت في العربية أم في غيرها من اللغات . ومفهوم المشترك في الدراسات العربية هو ((الكلمات المتعددة المعنى المتحدة الصيغة))[1] .

والباحث في الألفاظ التي أدخلها اللغويون العرب المتقدمون ضمن المشترك يجد الكثير من العوامل والأسباب اللغوية التي تمكنه من تصنيف هذه الألفاظ وفقاً لها بحيث لا يبقى إلا اليسير من الألفاظ التي ينطبق عليها مفهوم المشترك اللفظي انطباقاً تاماً .

وفيما يأتي بيان لأهم العوامل والأسباب الموجبة لتغير المعنى والمؤدية إلى الاشتراك في ألفاظ العربية[2] :

1. الحقيقة والمجاز :

إن بعض الألفاظ ينتقل من مجاله الحقيقي إلى مجال مجازي في الاستخدام فيترتب على الكلمة أن تدل على معنيين أو أكثر ، أحدهما المعنى المجازي الذي انتقلت اليه فيظن أنها من باب المشترك . ووجود المدلولات الجديدة للكلمات مع مدلولاتها القديمة مما ينفرد به المعنى دون غيره من مستويات اللغة وأشار إلى ذلك أولمان بقوله : ((وقد تعيش المدلولات القديمة جنباً إلى جنب مع المدلولات الجديدة . وهذه ظاهرة ينفرد بها المعنى ولا يشاركه فيها الأصوات أو القواعد النحوية والصرفية ، فإذا

---

[1] –دور الكلمة في اللغة : ص113.

[2] –انظر : فقه اللغة : 184 وما بعدها ، في اللهجات العربية 195 وما بعدها ، فصول في فقه العربية ، ص331 وما بعدها.

تغيرت قاعدة من قواعد النحو والصرف أو صوت من الأصوات فالعادة أن تطرح المرحلة السابقة جنباً وتحل محلها التغيرات الجديدة))[1].

2. اقتراض الألفاظ :

إن اللغة قد تستعير ألفاظاً من لغات أخرى وهذا ما يطلق عليه مصطلح (الاقتراض) أو (المعرب) بالنسبة إلى اللغة العربية .

وقد يحدث أن تكون اللفظة المقترضة مشابهة للفظة مشابهة لها في اللغة الأصلية فتظهر كلمتان متحدتان في الصورة مختلفتان في المعنى وتدخل ضمن المشترك من هذا الباب وليست منه .

وضرب لنا رمضان عبد التواب مثلاً طريفاً فذكر أننا لو افترضنا أن العربية اقترضت من الألمانية كلمة Kalb (كلب) وهي تعني (عجل) لترتب على ذلك بان تدل كلمة (كلب) العربية على معنى : الكلب والعجل . وهناك أمثلة مفيدة في هذا الباب ، منها كلمة (البُرْج) وهي معربة من أصل يوناني ولكن مادة (ب ر ج) عربية أصيلة منها ما يدل على صفة خاصة بالعين أو ما يدل على الزينة والتزين فتجتمع معان مشتركة مع معنى كلمة (برج) المعربة .

ومن الأمثلة كلمة السُّكْر فهي تعني في العربية ضد الصحو . والسكر : سَدّ الشّق وهذا المعنى اقترضته العربية من الكلمة السريانية (Sakkar) .

---

[1] –دور الكلمة في اللغة ، ص114 .

3. اللهجات :

تعد اللهجات من أهم العوامل المسببة للاشتراك اللفظي في العربية، فقد تستعمل الكلمة بمعنى ما في لهجة من اللهجات وتستعمل بمعنى مختلف في لهجة أخرى ، وقد يتغير معنى الكلمة في لهجة ما فينسى المعنى الأصلي بعد زمن طويل ويبقى المعنى الجديد . ومن ثم يثبت أصحاب المعجمات المعاني المختلفة للكلمة الواحدة من غير عزو إلى لهجاتها أو إلى كونها قديمة أو جديدة .

وتنبه (اللغويون العرب) إلى هذا السبب وصرح به ابن درستوية وأبو علي الفارسي كما تقدم ذكره . وفي كتب اللغة أمثلة بهذا المعنى ، منها : الألفت في كلام قيس : الأحمق ، وفي كلام تميم : الأعسر . والسَّلِيط عند عامة العرب : الزيت وعند أهل اليمن : دُهْن السمسم[1] والهِجْرِس عند الحجازيين : القرد ، وعند تميم : الثعلب .

---

[1] –المزهر : 381/1 .

4. التغير الصوتي :

والمقصود به أن يحصل تغير صوتي في كلمة ما بتغيير في بعض الوحدات الصوتية ، فتماثل كلمة أخرى في صورتها وتروى على أنها من المشترك اللفظي .

ونذكر في هذا الباب أمثلة عديدة منها : الفروة : جلدة الرأس والغنى : وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (الثروة) إذ أبدلت الثاء فاءً .

دعم الشيء : قوّاه ، ودعمه ، دفعه وطعنه ورماه بشيء . وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (دحم) : تغيرت الحاء وجهرت لمجاورتها الدال المجهورة فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو العين فصارت (دعم).

التغب : الوسخ والدرن ، والتغب : القَحْط والجوع . والمعنى الثاني من (سغب) إذ أبدلت السين تاءً .

الحرب : من المشترك اللفظي . حربه حرباً بمعنى سلبه ماله ، وحرب حرباً بمعنى اشتد غضبه . والمعنى الأول هو من الفعل (حرم) إذ أبدلت الميم باءً . قطب من المشترك اللفظي أيضاً وتدل الكلمة على معنيين الأول زوى ما بين عينيه والآخر قطع الشيء . والمعنى الثاني هو معنى الفعل (قطم) وحصل التغير الصوتي بإبدال الميم باءً .

<u>التضاد :</u>

التضاد نوع من الاشتراك اللفظي ولكن بضميمة معنيين للكلمة الواحدة على وجه التضاد لا الاختلاف . وعرف أبو الطيب اللغوي الأضداد بأنها جمع ضد ((وضد كل شيء ما نافاه نحو : البياض والسواد،

والسخاء والبخل ، والشجاعة والجبن . وليس كل ما خالف الشيء ضداً له ، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين وإنما ضد القوة الضعف وضد الجهل العلم ، فالاختلاف أعم من التضاد ، إذ كان كل متضادين مختلفين وليس كل مختلفين ضدين))[1] .

والتضاد بهذا المفهوم من الظواهر اللغوية التي درسها اللغويون العرب قديماً واختلفوا فيها كاختلافهم في الترادف والمشترك . وألفوا فيه كتباً ورسائل وأشهر من ألف فيه : الأصمعي وأبو حاتم السجستاني وابن السكيت وقطرب والتوّزي وأبو بكر محمد بن القاسم والأنباري وأبو البركات بن الأنباري وابن الدهان والصغاني[2] . وذكر ابن فارس أنه ألف كتاباً في الأضداد إلاّ أن المصادر لم تشر إلى ذلك . قال ابن فارس ((... وقد جردنا في هذا كتاباً ذكرنا فيه ما احتجوا به وذكرنا رد ذلك ونقضه))[3] .

ونفهم من هذا النص مقارنة بما صرح به ابن فارس في موضع آخر من كتابه أنه رد على الذين أنكروا وقوع التضاد في لغة العرب .

وللتضاد أمثلة كثيرة في كتب اللغة والكتب التي أفردت له كأضداد ابن الأنباري وابن السكيت وأبي الطيب اللغوي ، كأن يقال إن الصَّرِيم يدل

---

[1] –الأضداد 1 / 1 . ويطلق مصطلح (Antonymy) في علم اللغة الحديث على التضاد ويراد به ((أن يكون لكلمة معنى يناقض معنى كلمة أخرى مثل (Love) و (Hate) معجم علم اللغة النظري ، ص19.

[2] –انظر : المزهر 388/1 ، 389 ، 397 .

[3] –الصاحبي / ص98 .

علـى الليـل والنهـار ، والسـدفة بمعنـى الضـوء والظلمـة . والجَلَـل تسـتخدم للدلالـة علـى اليسـير والعظـيم مـن الأمـور والجَـوْن تطلـق علـى الأسـود والأبـيض ، والرجـاء بمعنـى الرغبـة والخـوف ، والناهـل ، تعنـي العطشـان والذي قد شرب حتى ارتوى [1] .

واختلف كل من اللغويين المتقدمين والأصوليين في وقوع التضاد .أمـا الأصـوليون فـلأن التضـاد نـوع مـن المشـترك ولـذلك يتدارسـونه فـي مباحثهم اللفظية وأما اللغويون فمنهم من أقر بوقوعه مطلقاً ومنهم من منعه مطلقاً ومنهم من تأول له أسباباً أهمها كونه وجهاً من أوجه الاختلاف بين اللهجـات ومجمـل رأي المـوافقين والمخـالفين مـن الأصـوليين واللغـويين لا يتعدى الأمور الثلاثة الآتية[2] :-

1- إن النقيضين لا يوضع لهما لفظ واحد .

2- يجوز أن يوضع لهما لفظ واحد من قبيلتين .

3- المشترك يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين .

وكان ابن فارس من المتشددين في وقوع التضاد وعده سنة من سنن الكـلام عنـد العـرب . قـال ((ومـن سـنن العـرب فـي الأسـماء أن يسـموا المتضـادين باسم واحد نحو : الجَوْن للأسود والجَوْن للأبيض)) ورد علـى

---

[1] -ابـن الأنبـاري : الأضـداد (طبـع القـاهرة 1325 هـ) ص 8، والمزهـر 388/1، 389.

[2] -المزهر 387/1 .

المنكرين بقوله : ((وأنكر ناس هذا المذهب وان العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده.

هذا ليس بشيء وذلك أن الذين رووا أن العرب تسمي السيف مهنداً والفَرَس طِرْفاً هم الذين رووا أن العرب تسمي المتضادين باسم واحد))[1] .

واشترط ابن دريد في وقوع التضاد أن يكون في لغة واحدة ويعني بها لهجة واحدة ، ونقل عنه السيوطي من الجمهرة هذا المعنى واستنتج الشرط المذكور آنفاً . قال السيوطي ((قال في الجمهرة : الشعب : الافتراق والشعب : الاجتماع ، وليس من الأضداد وإنما هي لغة قوم . فأفاد بهذا أن شرط الأضداد أن يكون استعمل اللفظ في المعنيين في لغة واحدة))[2] .

وربط ابن الأنباري بين التضاد والسياق وأن سياق الكلام يدل على خصوصية أحد المعنيين . قال : ((إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه فجاز وقوع اللفظ على المعنيين المتضادين لأنه يتقدمهما ويأتي بعدهما ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلاّ معنىً واحد))[3] .

---

[1] –الصاحبي : 97 ، 98 .

[2] –المزهر 396/1 .

[3] –الأضداد : 2 ، 3 .

ونقل ابن الأنباري رأيا طريفاً آخر وهو أن الأصل في المتضادين أن يكون المعنى لواحد منهما ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع ، ويعني بذلك دلالة المتضادين على معنى عام مشترك بينهما واختلافهما في خصوصية المعنى ، وتمثل بكلمة الصَّرِيم إذ ((يقال لليل صَرِيم وللنهار صريم لأن الليل ينصرم من النهار والنهار ينصرم من الليل فأصل المعنيين من باب واحد وهو القَطْع ...))[1].

ويعد ابن درستوية من أشد المنكرين لظاهرة التضاد وذكر له السيوطي[2] كتاباً في (إبطال الأضداد) .

ولم يغفل بعض المنكرين للتضاد أثر اللهجات العربية في إيجاد معنيين متضادين للكلمة الواحدة وذهب إلى أن ((أحد المعنيين لحيَّ من العرب والمعنى الآخر لحيَّ غيره ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء))[3] .

وفي كتب الأضداد أشباه ونظائر تؤيد هذا الزعم وهو من جملة التفسيرات التي أخذ بها اللغويون المحدثون في تفسير ظاهرة التضاد في العربية ، ومن جملة الأمثلة قولهم : السَّدْفَة في لغة تميم : الظُّلْمة ، وفي

---

[1] –الأضداد : 8 .

[2] –المزهر : 396/1.

[3] –الأضداد : 10.

لغة قيس : الضوء ، ولَمَقْتُ الشيء إذا كتبته في لغة بني عقيل ، وسائر قيس يقولون لَمَقْتُه إذا محوته[1] .

ويمكن أن ترجع أغلب الألفاظ التي ثبتها اللغويون في كتب الأضداد وعدوها من هذا الباب إلى عوامل لغوية واجتماعية ونفسية ، نجمل أهمها فيما يأتي[2] :

1. اختلاف اللهجات العربية ، نحو كلمة (وثب) التي تعني عند مضر (طفر) وعند حمير (قعد) .
2. التغير الصوتي : والمقصود به أن تدل كلمتان على معنيين متضادين وتتغير إحداهما تغيراً صوتياً فتماثل الأخرى في صورتها وتبدوان كالكلمة الواحدة الدالة على معنيين متضادين . وقد لاحظنا في المثال الآنف الذكر أن بني عقيل يقولون (لَمَقه) بمعنى كتبه في حين تستخدم قيس (لمقه) بمعنى محاه . والأصل في (لمق) بمعنى كتب هو (نمَقَ) أبدلت النون لاماً .
3. دلالة الكلمة في أصل وضعها على معنى عام يشترك فيه الضدان، نحو (القَرْء) يطلق على الحيض والطهر والمعنى العام المشترك هو الوقت المعتاد إذ يصلح لكل من الحيض والطهر لأن كليهما وقت معتاد للمرأة .

---

[1] –المزهر 389/1 ، 390 .

[2] –انظر : وافي ، فقه اللغة ، ص188 وما بعدها إلى ص192 ، وفصول في فقه العربية ، ص 342 وما بعدها إلى ص354 .

ومن الأمثلة قولهم : شرى وباع يطلقان على البيع والشراء ، والمعنى العام المشترك فيهما المبادلة .

ومن المعاني العامة المشتركة بين ألفاظ التضاد : الذَّفَر يطلق على الريح سواء كان طيباً أم خبيثاً ، والطَّرَب : خفة تصيب الإنسان لفرح أو حزن ... الخ .

4. للعوامل النفسية والاجتماعية أثر في تكون بعض الأضداد ، فقد يستخدم اللفظ ضد ما وضع له أصلاً من باب التفاؤل أو التهكم أو لاتقاء التلفظ بما يكره ذكره ... الخ .

ومن أمثلة التفاؤل أن يقال للمَهْلَكة : المَفَازة تفاؤلاً بالنجاة وللملدوغ: السليم تفاؤلاً له بالسلامة وللعطشان : الناهل تفاؤلاً له بالريّ وللأعمى : البصير تفاؤلاً له بالبصر ... الخ .

ومن أمثلة التهكم وما ينصرف إليه من الهُزْءِ والسخرية : التعزير وأصل معنى الكلمة التعظيم ولكنها قد تستعمل بمعنى التأديب والتعنيف تهكماً بالمذنب .

وأصل التقريظ : مدح الحي ، ولكن الكلمة استعملت بمعنى الذم تهكما وسخرية . وقد يطلق (العاقل) في هذا الباب على المعتوه ، و (الخفيف) على الثقيل ، والأبيض على الأسود ...الخ.

النحو العربي بين الدرس القديم والدرس الحديث

النحو : لغة واصطلاحا :

النحو في اللغة : القَصْد . يقال : نَحَوْتُ نَحْوَه أي قَصَدْتُ قَصْده . ومن معاني النحو : الطريق والجهة والمِثل والمقدار والنوع . ويجمع النحو على أنحاء.

وربما أخذ النحو في المصطلح مدلوله اللغوي من معنى القصد لذلك قيل : نحا نحواً جيداً ، أي قصد قصداً حسناً .

أما النحو في الاصطلاح فيرجع على الأرجح إلى القرن الأول الهجري ، فقد وردت عبارة (النحو) في أخبار أبي الأسود الدؤلي الذي يعّد من أوائل الذين نسب إليهم وضع أبواب بسيطة فيه بطلب من الإمام علي عليه السلام كأقسام الكلمة والتعجب وإنّ وأخواتها ، لذلك فعبارة النحو كان يقصد بها في القرن الأول الهجري قدر قليل من الضوابط المتعلقة ببنية الكلمة والجملة معاً .

وكثر استعمال كلمة (النحو) في القرن الثاني الهجري الذي شهد نشأة الدراسات اللغوية على نحو واسع وظل المصطلح الذي دلت عليه عبارة (النحو) عند علماء اللغة بعامة يطلق على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية ، وهو استخدام للمصطلح بمدلوله العام .

ويضم النحو بهذا المفهوم دراسات مختلفة في البنية اللغوية تصنف عادة تحت المستوى الصوتي والصرفي وبناء الجملة .

وبقي المفهوم العام لمصطلح النحو سائداً في القرون الهجرية الأولى ، وظل معظم اللغويين يستخدمون مصطلح النحو بهذا المفهوم ، ثم بدأ المفهوم العام للمصطلح يتخصص في الاستعمال واقتصر على البحث في بناء الجملة ، ثم استقر بمدلوله الخاص هذا في القرون الهجرية المتأخرة .

وفيما يأتي تعريفات بالنحو لبعض اللغويين والباحثين نلاحظ أنها بدأت –من حيث التدرج – بالمدلول العام ثم استقرت في الفترات المتأخرة على المدلول الخاص :

1. **ابن جني** : ((النحو هو انتماء سَمْت (= جهة) كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير (=التصغير) والتكسير والإضافة والنسب ... وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة))[1] .ويضم النحو عند ابن جني بناء الكلمة كالتثنية والجمع والتصغير وبناء الجملة كالإعراب . وهو المفهوم العام للنحو المتضمن بحث البنية الصرفية وبناء الجملة .
2. **أبو حيان الأندلسي** : ((النحو معرفة الأحكام التي للكلمة العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها))[2] ويعني أبو حيان بالأحكام التي للكلمة من جهة الإفراد بحث بنية الكلمة ومن جهة التركيب

---

[1] –الخصائص : 34/1 .

[2] –البحر المحيط : 5/1.

بحث علاقة الكلمات في الجملة . وهو المدلول العام لمصطلح النحو كما تقدم عند ابن جني .

3. **التهانوي**[1] :((النحو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه))[2] . واستعمل التهانوي في تعريفه مصطلح النحو بالمعنى الخاص الذي يقتصر على دراسة بناء الجملة .

أسس النظام النحوي :

يبنى النظام النحوي في كل لغة من اللغات على أسس وعناصر قابلة للتحليل وفقاً لمناهج البحث اللغوي الحديث . وتبدأ هذه الأسس عادة بالنظر في العلاقة الرابطة بين النحو والصرف . ومن المعارف الأولية في هذا المجال أن التغيرات الحادثة داخل الكلمات نفسها تشكل موضوع علم الصرف الذي يختص بدراسة الصيغ ، نحو (ذهب زيد) و (يذهب زيد) فالتحول الذي طرأ على صيغة (ذهب) وجعلها صيغة أخرى هي (يذهب) أي تغير الصيغة من الماضي إلى المضارع قد حدث في داخل الكلمة نفسها ، أما الجملة فقد بقيت كما هي .

---

[1] –من أعلام المؤلفين في المصطلح الدلالي أي المصطلح الفني للعلوم والآداب والفنون ، وهو من أعلام القرن الحادي عشر الهجري وله أضخم معجم في المصطلح سماه (كشاف اصطلاحات الفنون) .

[2] –كشاف اصطلاحات الفنون : 23/1.

يعنى النحو بتنظيم الكلمات في نسق معين فهو ينظر في تركيب الكلمات داخل الجمل وليس في تركيب الكلمة نفسها ، فجملة (ضرب موسى عيسى) مثلاً يفهم منها أن موسى هو الضارب وعيسى هو المضروب . وهذا المعنى أفاده نسق الجملة من حيث الرتبة لتقدم الفاعل وتأخر المفعول .

ولخلو كل من (موسى) و (عيسى) من علامة إعرابية – وهي من القرائن التي يستدل بها على معنى الجملة – اتضح أن قرينة الرتبة دلت على المعنى بدليل أننا لو عكسنا الجملة وقلنا (ضرب عيسى موسى) لدل ذلك على أن الضارب عيسى والمضروب موسى خلافاً للجملة المتقدمة . لذلك نظر علماء اللغة إلى النحو والصرف على أنهما يكونان ما يصطلح عليه بعلم القواعد (Grammar) أو التركيب (Structure)[1] فبناء الكلمة – الذي يطلق عليه علم الصرف – يعنى بوسائل تكوين الكلمات من الوحدات الصرفية[2] المختلفة ، أما بناء الجملة الذي يطلق عليه علم النحو فيدرس كيفية تكوين الجمل من الكلمات المختلفة[3] .

---

[1] –أسس علم اللغة : 52 ، 53 .

[2] –الوحدة الصرفية أو المورفيم : ما دلت على معنى مثل كلمة (زيد) و(الياء) في (يكتب) و (التاء) في شاهدت و (النون) في يجلسن ... الخ .

[3] –مدخل إلى علم اللغة : 65.

وتتضح العلاقة بين النحو والصرف من حيث العلاقة بين الكلمة والجملة ، فأي تغيير في مبنى الكلمة لابد له من أثر على الجملة سواء من حيث النمط أي الشكل أم من حيث المعنى .

ويمكن تلخيص أهم الأسس التي ينبني عليها النظام النحوي في الأمور الآتية :-

1. **تنظيم الكلمات داخل الجمل وعلاقتها بالمعنى** : ترتيب الكلمات داخل الجملة له أهمية كبيرة في الكشف عن علاقة الكلمة بالكلمة الأخرى والأداء الوظيفي لها . والمثال المتقدم خير دليل على ما تقول ، ففي جملة (ضرب موسى عيسى) تبين لنا أن ترتيب الكلمتين وهما (موسى) و (عيسى) في الجملة بتقديم الأولى على الثانية كشف لنا عن معنى الفاعلية لموسى والمفعولية لعيسى.
2. **المكونات المباشرة (Immediate Constituent)** : ويطلق هذا الاصطلاح على واحدة من كلمتين أو أكثر يتكون منها تركيب ما ، كقولك : (جدران هذا المنزل لونها أزرق) ، فالمكونات المباشرة في هذه الجملة = جدران هذا المنزل + لونها أزرق ، فإذا فصلت عبارة (جدران هذا المنزل لونها) من الجملة المذكورة آنفاً وجعلتها مكوناً مباشراً كان ذلك خطأ .
3. **التحويل (Transformation)** :ويقصد به (تغيير إحدى الجملتين داخل مجموع واحد إلى أخرى)) ، ويشمل ذلك أيضاً تغيير الجملة من الإثبات إلى النفي أو الاستفهام ، نحو : الرجل قادم – الرجل

ليس قادماً – هل الرجل قادم ؟ ، فواحدة من هذه التراكيب (وتكون الجملة المثبتة عادة) تعد الأصل أو الأساس (Imput) ، وبتحويلها نتج أنواع أخرى (نفي أو استفهام) تسمى الفرع أو النتاج (Output) . وتتحكم قوانين خاصة بأنواع النتاج (الفرع) من الأصل . وتتنوع هذه القوانين بحسب اللغات والظروف المحيطة بها .

ويمكن توضيح مفهوم التحويل في المثالين الآتيين :-

أ.الرجل مقبل = الأصل أو الأساس

ولكي نحصل على النتاج أو الفرع المنفي من هذا الأصل لنا أن نضيف عبارة (ليس) إلى (مقبل) ونغير (مقبل) إلى (مقبلاً) فيكون النتاج :

الرجل ليس مقبلاً

أقبل الرجل = الأصل أو الأساس

ولكي نحصل على نتاج منفي من هذا المثال ينبغي لنا أن نضيف (لم) إلى (أقبل) ونغير (أقبل) إلى (يقبل) ، فيكون النتاج :

لم يقبل الرجل

ومتى ما حصلنا على القوانين التي تحكم هذه التغييرات من الإثبات إلى النفي أو الاستفهام أو إلى أي نوع نريده من الجمل فقد أدركنا التحويل الكامل .

4. **الكلمات الأساسية (Head Words)** : ويقصد بها أهم كلمة في التركيب وغالباً ما يستعمل هذا المصطلح في علم اللغة الوصفي . ومثال ذلك :

الكتب المفيدة هي الجديرة بالاقتناء

فكلمة (الكتب) هي الأساس ، وسائر الكلمات الأخرى صفات .

5. **الكلمات الوظيفية (Founction Words)** : ويطلق هذا المصطلح على الكلمات الصغيرة مثل (أل) و (بعض) و (كل) و (هذا) و (ذاك) و (ذلك) . وعرف ماريوباي الكلمات الوظيفية في معجمه المسمى (Glossary of Linguistics Terminology) بقوله : ((... إن هذا المصطلح يطلق على الكلمة غير المنبورة في الجملة التي تؤدي أساساً معنىً نحوياً لا معجمياً ، وذلك مثل حروف الإضافة والأفعال المساعدة والروابط والظروف والأدوات وبعض الضمائر)) ، وفي العربية –مثلاً – حروف النفي والاستفهام وحروف الجر التي تتضمن معاني نحوية والظروف وأل التعريف وأسماء الإشارة والضمائر ، وكلمات مثل : بعض وكل ... الخ .

6. **المعنى الوظيفي** : ولما كان النحو يعنى بالتركيب أي بتأليف الكلمات في الجمل ظهرت أهمية المعنى الوظيفي للكلمات ويقصد به وظيفة الكلمة في الجملة نحوياً لا دلالياً ، أي من حيث كونها فعلاً أو فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً... الخ ، لا من حيث المعنى

المعجمي أو السياقي لها . لذلك قيل إن النحو ((دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في النص))[1]، ففي جملة : ضرب محمد زيداً نلاحظ أن العلاقات بين (ضرب) و (محمد) و (زيد) علاقات وظيفية في هذا السياق تتمثل في الأبواب النحوية فالمعنى الوظيفي لـ(ضرب) فعل و لـ(محمد) فاعل و لـ(زيد) مفعول به ، لأن الفعل والفاعل والمفعول به أبواب للنحو، فالعلاقات بين هذه الأبواب علاقات وظيفية وليست دلالية ترتبط بالمعنى .

7. **الربط السياقي** :ويقصد به ظواهر في طريقة تركيب السياق ورصفه بحيث يكون سياقاً مترابطاً يجعل كل كلمة فيه واضحة الوظيفة . وللربط السياقي وسائل ، أهمها :

التماسك السياقي ، والتوافق السياقي ، والتأثير السياقي[2] .

ويقتضي التماسك السياقي بين الكلمات المطابقة بين أجزاء معينة في السياق كالتكلم والحضور والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . والتوافق واضح بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والتابع والمتبوع . أما الإعراب فهو من باب القيم الخلافية ((التي تميز كل باب في السياق من الأبواب الأخرى)) ، فالقيم الخلافية بين أبواب النحو هي

---

[1] –تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص226 .

[2] –انظر : مناهج البحث في اللغة ، ص237 وما بعدها .

السبب في اختلاف حركات الإعراب كالاختلاف بين وظيفة الفاعل والمفعول .

8. ويفسر الاختلاف في النهايات الإعرابية في اللغة العربية إما ببناء الكلمة أي (البنية الصرفية) وإما بموقع الكلمة في بناء الجملة أي (المعنى الوظيفي) . ونلاحظ في الأمثلة الآتية :

قام محمد – قام موسى – قامت هند

أن كلمة (محمد) جاءت بضمة وتنوين ، وكلمة (موسى) جاءت من غير ضمة وتنوين ، أما كلمة (هند) فقد وردت بضمة من غير تنوين . والسبب في هذا الاختلاف بين النهايات الإعرابية هو بناء الكلمة صرفياً ، لأن كلمة (محمد) تدخل ضمن ما تعارف عليه النحاة بالكلمات المصروفة وهي التي تظهر عليها علامات الإعراب (كالضمة والفتحة والكسرة) مع التنوين . أما كلمة (موسى) فتدخل ضمن ما عرفوه بالمقصور الذي لا تظهر عليه حركة إعرابية ، وتبقى كلمة (هند) التي أدخلها النحاة في باب الممنوع من الصرف ، وهي كلمات تظهر عليها الضمة والفتحة من غير تنوين ولا تظهر عليها الكسرة ، فاختلفت بذلك البنية الصرفية للكلمات الثلاث المذكورة مع اتفاقها في الوظيفة النحوية لأن مواقعها واحدة فهي فاعل في كل مثال :

ولو أدخلنا كلمة (زيد) في الجمل الثلاث الآتية :

جاء زيد – رأيت زيداً – سلمت على زيد

لظهر لنا أن البنية الصرفية لكلمة (زيد) واحدة ، أما الاختلافات في الحركات الإعرابية التي ظهرت على الكلمة فيفسره أن (زيداً) في المثال الأول أدى وظيفة الفاعل لذلك جاء مرفوعاً وأدت الكلمة نفسها في المثال الثاني وظيفة المفعول به لذلك جاءت منصوبة ، ووقعت الكلمة في المثال الثالث بعد حرف جر لذلك جاءت مجرورة فالاختلاف – إذن – بين النهايات الإعرابية في الأمثلة المذكورة آنفاً كان بسبب موقع الكلمة نفسها .

المعيارية والنحو العربي

التعريف بالمعيارية :

المعياريـة مـنهج يعتمـد القاعـدة اللغويـة أساسـاً ومعيـاراً للاسـتعمال اللغوي إذ تكون القاعدة ميزاناً يوزن به الاستعمال الصحيح للغة أي الموافق للقاعـدة أو الاسـتعمال غيـر الصـحيح لهـا ، فالمعيـار ميـزان للتمييـز بـين الصواب والخطأ ولذلك قيل في تعريف المعيارية إنها ((تتخذ القاعدة في دراسة اللغة معياراً للاستعمال اللغوي))[1] .

والمعياريـة بهذا المفهوم منافيـة للمـنهج الوصـفي فـي البحـث اللغوي الـذي يعتمـد أساسـاً وصـف الاسـتعمال اللغـوي فـي مرحلـة زمنيـة محـددة ، ((فعلم اللغة لا يدرس اللغة للكشف عن الكيفية التي يجب أن يكون عليها الكلام ، وعن الكيفية التي يحسن بها الكلام))[2] .

ولـذلك تنفـع المعياريـة فـي تعليم القواعـد وليس فـي البحـث اللغـوي ، وينبغي أن نفرق بين التعليم اللغوي المحض والبحث اللغوي الوصفي الذي يعنـى باللغـة نفسـها ويتخـذ مـن وصـف الاسـتعمال والملاحظـة أسسـاً يسـتند إليها ، ومن ثم تكون الدراسة علمية لأنها درست الظاهرة ذاتها ووصفتها ولاحظتها وانتهت إلى بيان عناصرها المختلفة ، فالباحث الذي يدرس اللغة دراسـة معياريـة يجعـل دراسـته هـذه كمـا قـال دي سوسـير ((مؤسسـة علـى المنطق خالية من كل وجهة نظر علمية ، وهي لا تهتم باللغة نفسها بل

---

[1] –تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص21.

[2] –محمود السعران : علم اللغة ، ص17 .

ترى فقط أن تسن القواعد التي تفرق بين الاستعمالات الصحيحة وغير الصحيحة . وهذا منهج معياري بعيد عن الملاحظة الخالصة يفرض وجهة نظره فرضاً))[1] .

ونستنتج من كلام دي سوسير هذا أن المعيارية تستند إلى أمور أهمها:

1. تعتمد على المنطق العقلي ولذلك تفتقر إلى المبحث العلمي القائم على الملاحظة والتجربة والاستقراء ومن ثم استنتاج الظواهر ، لأن اللغة من حيث كونها ظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تدرس بمعزل عن واقعها الاجتماعي ، وإذا ما حكمنا في دراستها المنطق أصبحت جزءاً من البحث المنطقي ، وهي ليست كذلك لأن العرف اللغوي هو عرف اجتماعي وقد تواضعت المجتمعات منذ القدم على لغاتها ولم تخضعها بالضرورة إلى المعايير المنطقية التي هي ميزان للتفكير السليم، ولكن ذلك لا يعني خلو اللغات من المنطق خلواً تاماً ، ويمكن القول إن لكل لغة منطقها المخصوص بها إلا أن هذا المنطق لا يعني الأنموذج العقلي لأن مثل هذا الأنموذج لا يمكن أن يتخلص من السمة الذاتية ، واللغة ليست صفة ذاتية أو فردية وإنما هي ظاهرة اجتماعية .
2. العناية بسن القواعد للتمييز بين مستوى الصواب ومستوى الخطأ، فالهدف من المعيارية إذن هو المستوى الصوابي للاستعمال اللغوي

---

[1] –اللغة بين المعيارية والوصفية : 37 .

. ولكن هذا المستوى هو ضمن ما تسنه المعيارية من أنموذج قواعدي تكون موافقته صواباً ومخالفته خطأ ، وبذلك تفقد المعيارية الوصف العام للاستعمال اللغوي وتؤول ما خرج عن قواعدها ما شاءت من التأويلات البعيدة عن طبيعة اللغة وتصف مالا تهتدي إلى تأويله بالشذوذ إن لم تصفه بالخطأ الصريح .

3. الابتعاد عن الملاحظة الخالصة ، وفرض القواعد فرضاً . وهذا من شأنه أن يحيل اللغة إلى مجموعة من المقولات القواعدية مماثلة للمقولات المنطقية ، وطبيعة اللغة تأبى ذلك لأنها ليست مقاييس عقلية صرفة يخضع لها المتكلمون وإنما هي استعمال لمجموعة من الرموز المتعارف عليها في مجتمع ما .

وبدأ النحاة العرب باستقراء المادة اللغوية من مظانها بالتعويل على المسموع والتلقي عن الأعراب سواء في البادية أم ممن يفد منهم إلى الحواضر ، فالبداية – إذن – كانت وصفية إلا أنهم بعد استقراء المادة اللغوية استنتجوا منها مجموعات من القواعد ، فجعلوها أحكاماً أولى بالاعتبار مما خالفها من المسموع ، ومن ثم خرجوا ما يخالف المسموع من القواعد والأحكام التي وصفوها بما يناسبها، فالنحو العربي بدأ وصفياً وانتهى معيارياً .

التعليمية والنحو العربي :

ومن تأثيرات المنهج المعياري في النحو العربي أن اتجه به إلى التعليمية ، ونعني بها أن يكون الهدف من النحو صيانة اللسان عن الخطأ في الإعراب وما شابه فالنحو العربي نشأ نشأة تعليمية لأن الغرض منه كان حفظاً للسان من اللحن وصيانة لأداء النص القرآني . والنحو العربي لم يكن في نشأته غاية لنفسه ، وبعد ذلك أصبح غاية وهدفاً ، وبخاصة في القرون الهجرية الأولى . وبغض النظر عن الهدف التعليمي فإن النحو العربي في القرن الثاني الهجري المتمثل بكتاب سيبويه كان ينحو منحى المنهج الوصفي في كثير من مسائله ، ومن ثم أخذ ينحو منحىً معيارياً . نلاحظ ذلك عند أغلب النحاة ولاسيما المتأخرين منهم وأعني بهم الذين جاؤوا بعد القرن الرابع الهجري . والغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ ((فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي ، أو بعبارة أخرى : أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفياً))[1] .

[1] –اللغة العربية معناها ومبناها : 13.

مظاهر المعيارية في النحو العربي :

وبعد التعريف بالمعيارية وعلاقتها بالنحو العربي رب سال يسأل: ما المظاهر الأساسية للمعيارية في النحو العربي ؟ أو بعبارة أخرى : ما الدليل على أن النحو العربي انتهج منهجاً معيارياً؟ ونتبين الجواب من أربعة مظاهر أساسية، وهي : الاحتجاج والحكم النحوي والقياس والعلل:

أ. الاحتجاج :

الاحتجاج – لغة – : من الحجة وتعني البرهان والدليل والاحتجاج أصل من أصول علم النحو واللغة عند اللغويين العرب ويعني أخذ العربية ممن تتوافر فيه الشروط الموجبة للأخذ وترك من سواه ضمن مقاييس وشروط فصلوها في كتبهم .

وأهم ما اشترطوه فصاحة المأخوذ منه وكونه ثبتاً موثوقاً بعربيته. قال السيوطي : ((... وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم))[1] . وقد نصوا على القبائل التي يؤخذ منها ضمن هذا المعيار والقبائل التي ينبغي تركها. ونقل السيوطي نصاً عن أبي نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (الألفاظ والحروف) ذكر فيه القبائل التي أخذت عنها العربية والقبائل التي لم يؤخذ عنها ، فالذين أخذت عنهم العربية : قريش وهي أعلاها مرتبة ، وقيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ((ولم يؤخذ عن حضرى ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم)) . ولم

---

[1] –الاقتراح : 44.

يؤخذ من لخم وجذام وقضاعة وغسان وإياد وتغلب والنمر وبكر وعبد القيس وأزدعمان وأهل اليمن وبني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وسكان الطائف وحاضرة الحجاز .

وتركوا كلام المُوَلّدين والمحدثين وهم سكان الحواضر في القرن الثاني الهجري أي القرن الذي انتهى فيه عصر الاحتجاج . قال السيوطي أيضاً : ((أجمعوا على انه لا يحتجّ بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية))[1] .

واقتصر النحاة على قبائل عربية دون غيرها في جمع المادة اللغوية وتحديدهم عصراً اصطلحوا عليه بعصر الاحتجاج يمتد من قبل الإسلام إلى القرن الثاني الهجري يعني أنهم وضعوا لأنفسهم معياراً خاصاً للانتقاء وهذا خلاف الدراسة العلمية للغة لأن الدراسة العلمية تقتضي النظر في الاستعمال اللغوي على مر العصور وانتقاء فترة زمنية محددة للدرس الوصفي وتسجيل الظواهر اللغوية كلها بما في ذلك ما يسمى لحناً وخطأ في الاستعمال بوصف الاستعمال دون نعته بالخطأ أو بالصواب .

وبذلك نلاحظ أن الدرس اللغوي عند اللغويين العرب بدأ بتلقي النصوص من الرواة ومشافهة الأعراب ، أي أنه اعتمد الاستقراء منهجاً واستنباط القاعدة بعد الاستقراء ، ومن ثم انتهى عصر الاحتجاج وانتهت الرواية والمشافهة وبدأ النحاة يتكلمون على القضايا النحوية واللغوية دون

---

[1] –الاقتراح : 54.

الاعتماد على الروايات ، وأصبحت الروايات القديمة مقاييس لهم في طلب الصحيح والفصيح من مفردات اللغة وتراكيبها .

ب. الحكم النحوي :

ومن جملة الأصول التي وضعها النحاة ما اصطلح عليه بـ(الحكم النحوي). وقد تأثر بأصول الفقه فدرسوا المطالب النحوية ولخصوا منها أصولاً عامة أطلقوا عليها (أدلة النحو) ولذلك عرّف ابن الانباري علم أصول النحو بأنه ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التأويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع (المشرف من الأرض والجبل) الاطلاع على الدليل ، فان المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الارتياب))[1] .

وللحكم النحوي عندهم أقسام أهمها ستة[2] : واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء :

1. الواجب : مثل رفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز .
2. الممنوع : خلاف ما ذكر .

---

[1] –الاقتراح : 22 .

[2] –الاقتراح : 29 .

3. الحسن : مثل رفع المضارع الواقع جزاء (جواباً) بعد شرط ماض .
4. القبيح : مثل رفع المضارع بعد شرط مضارع .
5. خلاف الأولى : مثل تقديم المفعول على الفاعل في نحو : ضرب غلامه زيدٌ .
6. الجائز على السواء : مثل حذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له .

وهذه التقسيمات بما تضمنتها من أحكام دليل واضح على المعيارية لأن النحاة وضعوا مقاييسهم التي استنبطوها ثم أحالوا ما خالفها إلى القبح والمخالفة لما هو أولى ، وكان ينبغي لهم أن يصفوا المادة اللغوية كما هي عند المتكلمين بها من غير الحكم بالوجوب والحسن والقبح ونحوه . ومن أقسام الحكم النحوي عند النحاة ما اصطلحوا عليه بـ(الرخصة) ، فترخصوا في أمور خلافاً لما قرروه من قواعد وأجازوها فيما سموه بالضرائر الشعرية في الأعم الأغلب وإن ترخصوا أيضاً في موارد قليلة لتحسين النثر . وقسموا الضرورة تبعاً لذلك إلى ضرورة حسنة وأخرى قبيحة. وشرح السيوطي هذين القسمين – ممثلاً لكل منهما – بقوله : ((الرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر يتفاوت حسناً وقبحاً ، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج ، فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ... والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه

النفس كالأسماء المعدولة وما أدى إلى التباس جمع بجمع كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم) أو عكسه فإنه يؤدي إلى التباس (مطعم) بـ(مطعام)...))[1].

وما ترخص فيه النحاة من أحكام في الشعر خاصة هو مقياس أو معيار التزموا به وهو دليل آخر على المعيارية أيضاً لانهم أباحوا أموراً عدوها حسنة أو قبيحة في الشعر دون النثر إلاّ في موارد قليلة ، ووصفهم هذا للضرورة بأنها حسنة أو قبيحة هو معيار التزموا به ، وكان ينبغي لهم أن يصفوا ما ورد من ذلك في الشعر أو في النثر من دون الحكم بالحسن أو بالقبح أو من دون التسمية بـ(الضرورة) لأن مجرد التسمية بها يجعلها ضمن مفهوم المعيارية .

ج- القياس :

القياس في مصطلح اللغويين عبارة عن((ردّ الشيء إلى نظيره))[2] ، أو كما عرّفه ابن الأنباري : ((حَمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[3]. وأصله التقدير لغة ، يقال : قست النَّعْل بالنعل إذا قدَّرته وسوّيته .

ويعد القياس أصلاً من أصول النحو واللغة عند اللغويين العرب ، ولا شك في أنه دخل الدراسات اللغوية بتأثير من المنطق والفلسفة كما دخل

---

1 -الاقتراح : 30 .

2 -التعريفات (طبع تونس ، ص96) .

3 -الاقتراح : 70 .

في أصول الفقه ، فالقياس – إذن – عنصر طارئ (إذا صح التعبير) على الدرس اللغوي غريب عنه يكون نافعاً ومفيداً إذا أخذ به دون مبالغة وإغراق كالقياس بما اطّرد استعماله من صيغ صرفية كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وهو طريق من طرق تنمية اللغة بإثرائها .

أما إذا بولغ فيه صار أداة منطقية معيارية لا تنفع الاستخدام اللغوي وقد ثّبت اللغويون للقياس أركاناً جعلوها أربعة[1] :

1- **أصل : وهو المقيس عليه** .

2- **فرع : وهو المقيس** .

3- **حكم** .

4- **علة جامعة** : وشرحها ابن الأنباري بقوله : ((وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعلة فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل : هو الفاعل، والفرع : هو ما لم يسم فاعله ، والحكم : هو الرفع ، والعلة الجامعة : هي الإسناد ، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد)) .

---

[1] –انظر : الاقتراح : 71 .

وبالغ بعض اللغويين في الأخذ بالقياس حتى قال ابن الأنباري في أصوله : ((اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس))[1] .

وأصبحت اللغة بذلك مسألة تمرين في القياس وليست مسألة تعارف اجتماعي تعتمد قوة العرف في الكلمات الموضوعة ((ووجدنا الكلمة تعتبر من اللغة بما روعي في صوغها من شروط القياس ولو كان هذا القياس أمراً شخصياً لا عرفياً))[2] .

ونستنتج مما تقدم أن (القياس) معيار والمبالغة في الأخذ به هو انتهاج نهج المعيارية . وقد بالغ في الأخذ به كثير من اللغويين والنحويين ، ولما كان أصل القياس دخل الدراسات اللغوية بتأثير العلوم العقلية ولاسيما المنطق والفلسفة عدَّ بذلك مظهراً من المظاهر المهمة للمعيارية .

د-العلل :-

القول بالعلة يعد أيضاً من تأثر النحو العربي بالمنطق وأعني به منطق أرسطو الذي أثر في مجمل الدراسات الإسلامية كعلم الكلام والفقه والدراسات اللغوية ولاسيما الدرس النحوي ، وشاع ذلك في بداية العصر العباسي وما لحقه من عصور . والمنطق أساس المعيار ، فالقول بالعلة أيضاً هو نهج معياري في تحليل الاستخدام اللغوي .

---

[1] -الاقتراح : 71 .

[2] -اللغة بين المعيارية والوصفية : 41 .

وجعل اللغويون العلل من أصول الصناعة النحوية . قال صاحب المستوفي (الفرغاني) : إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوثاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها عير مدخولة ولا متسمح فيها)) ، ثم ردّ على المنكرين للعلة ونعتهم بأنهم غفلة عوامّ . قال ((وأما ما ذهب إليه غفلة العوامّ من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق ...))[1] .

ومن نتائج القول بالعلة نظرية العامل ، وقد اتسعت النحو العربي أغلب حتى عُدّت من أهم أصوله . والقول بالعامل كرفع المبتدأ بالابتداء والفاعل بالفعل واسم كان بها ... الخ من أصول الصناعة النحوية . وقد قسموا العلة إلى علة لفظية وأخرى معنوية ، وردّ عليهم ابن مضاء مشيراً إلى هذا التقسيم بقوله : ((فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ...)) .

وقسموا اعتلالات النحويين أيضاً إلى ضربين : ضرب يمكن أن نسميه اعتلالات بسيطة ، وضرب آخر يمكن أن نطلق عليه اعتلالات مركبة ، ويسمى الضرب الأول عندهم بـ(العلة) ، أما الضرب الثاني فيسمى بـ(علة العلة) كما شرح ذلك ابن السراج في كتابه الأصول . قال: ((

---

[1] –الاقتراح : 81 .

اعتلالات النحويين ضربان : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب .وضرب يسمى (علة العلة) مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها))[1] . وهذا الذي سماه ابن السراج (علة العلة) هو في الحقيقة من مقولات المنطق وتسمى (العلة الغائية) وهي علل أوردها النحاة ((لرفع الفاعل والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن ، وفي نصب المنصوبات وفي منع بعض الأسماء من الصرف وفي بناء المبنيات وإعراب المعربات))[2] .

واستفاض النحاة في تفريع العلل التي تطرد على كلام العرب ، وبالغوا في التفريع ، ويذكر عن أبي عبد الله الدينوري الملقب بالجليس في كتابه (ثمار الصناعة) أنه قسم العلة إلى ضربين : ((علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم)) ، ثم قال: ((وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار الشهرة منها على أربعة وعشرين نوعاً)) عددها ولم يشرحها ، ومن ثم شرحها تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته) ومثل لها . ونورد بعضها منها لنتبين مدى المبالغة عند النحاة العرب في

---

[1] –الاقتراح : 85 .

[2] –اللغة بين المعيارية والوصفية : 46.

القول بالعلة وكأن الدرس النحوي عندهم مجموعة من العلل المنطقية المجردة لا تمت إلى الواقع الاجتماعي بصلة ، وكأن اللغة شيء والمجتمع شيء آخر .

فمن عللهم المطردة على كلام العرب كما زعموا[1] :

1- علة تشبيه : مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

2- علة استغناء : كاستغنائهم بـ(ترك) عن (ودع) .

3- علة استثقال : كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة.

4- علة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

5- علة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللهمَّ) من حرف النداء.

6- علة حمل على المعنى : مثل قوله تعالى (البقرة آية 275) : (فمن جاءه موعظة) ذّكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ .

---

[1] -انظر : الاقتراح : 83 ، 84 .

الوصفية والنحو العربي

الوصفية خلاف المعيارية سواء أفي المنهج أم في النتائج ، فالمعيارية تعتمد القواعد المستنبطة وجعلها أنموذجاً للصواب أو الخطأ وإحالة ما خالفها من الاستعمال اللغوي إلى الشذوذ أو يتمحل في التأويل والتخريج بما يناسب تلك القواعد . والمعيارية – اذا صح التشبيه – بناء هرمي يقف المعيار أي القاعدة على قمته . وتعتمد قواعد الهرم على هذا المعيار ، أما الوصفية فتعتمد الاستقراء أي وصف حالات الاستعمال اللغوي ، فهي بناء تكاملي تستند طبقة منه إلى طبقة أخرى ، أو هي بمعنىً أوضح التعبير عن حالات لغوية معينة لا التعبير عن موقف اللغويين من هذه الحالات . وإذا أريد دراسة الصرف والنحو في لغة ما بحسب المنهج الوصفي فينبغي أن ينظر في ((مجموع الجداول والقواعد وقوائم الشواذ التي تصف الاستعمال في هذه اللغة)) . والوصفية بهذا المفهوم هي ((دراسة مجموعة الطرق المتبعة في رصف الكلمات))[1] وينبغي في هذه الحالة أن ننظر في أمور ثلاثة :-

أحدها : الملاحظة ، ونعني بها ملاحظة الاستعمالات اللغوية المختلفة على المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي .

والثانية : وصف الحالات المذكورة آنفاً بحيث يكون وصفاً دقيقاً لجميع المظاهر دون الحكم بالصواب أو بالخطأ .

---

[1] –اللغة بين المعيارية والوصفية : 18 .

والثالثة : التسجيل ، ونعني به تسجيل ما نصل إليه من النتائج بعد ملاحظة الاستعمالات اللغوية ووصفها . ومن ثم ننتقل إلى عمل الجداول والقواعد وقوائم الشواذ ونحوها .

وتدرس الوصفية اللغة الواحدة أو اللهجة الواحدة في زمن محدد ويعني ذلك ((أن البحث الوصفي لا يجوز له أن يخلط المراحل الزمنية أو يخلط المستويات المختلفة))[1] .

وبناء على هذا المفهوم للبحث الوصفي ينبغي أن يدرس النحو بوصف ((طرق الاستعمال اللغوي في مرحلة خاصة من مراحل تاريخ اللغة المدروسة))[2].

والتحليل اللغوي للغة ما أو لمستوىً لغوي ما يصف الحقائق ولا يفرض القواعد ، وتتمثل هذه الحقائق بوصف الأصوات والصيغ والكلمات وصفاً استقرائياً لبيان النواحي المشتركة بينها . وتعد النواحي المشتركة من أهم النتائج التي يصل إليها البحث الوصفي ، فهذه النواحي هي التي تسمى القواعد ((فالقاعدة في الدراسة الوصفية ليست معياراً وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية))[3] .

ومن القضايا المرتبطة بالوصفية ما يسمى بـ(المستوى الصوابي) أو مقياس الصواب والخطأ . ولكل لغة أو لهجة مستواها الصوابي الخاص بها

---

[1] –مدخل إلى علم اللغة : 23 .

[2] –اللغة بين المعيارية والوصفية : 28 .

[3] –اللغة بين المعيارية والوصفية : 18 .

، ولا يعني المستوى الصوابي ههنا ما تقدم ذكره في المعيارية من الحكم على استعمال لغوي معين بالصواب أو بالخطأ وفقاً للقاعدة ، وإنما يعني عنصر الوضوح الذي يسد الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفي ، وعنصر المطابقة الذي يسد الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي ، فالكلمة – على سبيل المثال – لها عنصر وظيفي في موقعها من الجملة كأن تكون فاعلاً أو مفعولاً أو صفة أو حالاً ...الخ. ولها عنصر اجتماعي وهو المعنى الذي يراد التعبير عنه من حيث المطابقة للحال، وقد عبرَّ عن ذلك البلاغيون بمطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ومفهوم الحال هنا هو العنصر الاجتماعي للغة .

وعناصر المستوى الصوابي في اللغة أو اللهجة هي : الأصوات والمفردات والصيغ وطرق تركيب الجمل والنبر والتنغيم والإشارات باليدين والوجه أثناء الكلام وطرق الاستجابة لما يسمع ... الخ .

وبقي أن نسأل : أين النحو العربي من هذا المنهج الذي سميناه بالوصفية ؟ وهل اتخذ النحاة العرب بعض السبل في دراساتهم وفقاً لهذا المنهج ؟

الجواب : إن كثيراً من عناصر الوصفية يجدها الباحث الدقيق في كتاب سيبويه وبعض كتب البلاغة ولاسيما أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز فهذه الكتب القليلة التي ظهرت في الدراسات اللغوية والبلاغية اعتمدت في أبواب كثيرة على الوصف .

والناظر في كتاب سيبويه – مثلاً – يمكن أن يعثر على نصوص كثيرة تؤيد ما ذهبنا إليه حتى يمكن القول إن النحو العربي بدأ من حيث المنهج وصفياً وانتهى معيارياً ، فكتاب سيبويه الذي يمثل الفكر النحوي عند العرب في القرن الثاني الهجري وصفي في كثير من مسائله وأبوابه، أما كتب النحاة المتأخرين كالألفية وشروحها ومؤلفات ابن هشام والكافية وكتب السيوطي وأمثالها فالمعيارية هي المنهج السائد فيها ، إلاّ اننا لا نعدم عند من تصدر للتأليف في أصول النحو واللغة بعض العناصر الوصفية وأهم هذه العناصر وضوحاً هو ما اصطلحوا عليه بـ(السماع) و (المشافهة) ومفهوم السماع عند اللغويين العرب يعني ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر)) .

وما يمكننا استدراكه على اللغويين والنحويين في هذا المفهوم هو أنهم اقتصروا في السماع على فترة زمنية معينة وكان ينبغي أن يتواصل السماع في كل زمان ومكان ، فاللغة بارتباطها الاجتماعي تنمو وتتطور وتتغير ...

المصادر والمراجع

-**ابراهيم انيس :**

الأصوات اللغوية – القاهرة 1971 .

دلالة الألفاظ – القاهرة 1972 .

في اللهجات العربية – القاهرة 1965 .

من أسرار اللغة – القاهرة 1972 .

-**ابن جني (أبو الفتح عثمان) :**

الخصائص – تحقيق محمد علي النجار – دار الكتب – القاهرة 1952 .

سر صناعة الإعراب – تحقيق مصطفى السقا وآخرين – القاهرة 1954 .

-**ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن) :**

الممتع في التصريف – تحقيق فخر الدين قباوة – حلب 1970.

-**ابن فارس (أبو الحسن أحمد) :**

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها – تحقيق مصطفى الشويمي – المكتبة اللغوية – بيروت 1964 .

-**ابن هشام (أبو محمد عبد الله بن يوسف) :**

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

-**المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة د.ت .**

-**أحمد مختار عمر :**

البحث اللغوي عند العرب – القاهرة 1976 .

دراسة الصوت اللغوي – القاهرة 1976 .

-**أولمان (ستيفن) :**

دور الكلمة في اللغة – ترجمة كمال بشر – القاهرة 1973 .

-**باي (ماريو) :**

أسس علم اللغة – ترجمة أحمد مختار عمر – منشورات جامعة طرابلس – ليبيا 1973.

لغات البشر (أصولها طبيعتها تطورها) – ترجمة صلاح العربي –القاهرة 1970 .

-**برجشتراسر:**

التطور النحوي للغة العربية – القاهرة 1982 .

-**تمام حسان :**

الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – دار الشؤون الثقافية – بغداد 1988 .

اللغة بين المعيارية والوصفية – دار الثقافة – الدار البيضاء (المغرب) 1980 .

اللغة العربية معناها ومبناها – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1973.

مناهج البحث في اللغة – دار الثقافة – المغرب 1979 .

-حسن ظاظا :

كلام العرب (من قضايا اللغة العربية) – بيروت 1976 .

-دي سوسير (فرديناند) :

علم اللغة العام – ترجمة يوئيل يوسف عزيز – سلسلة آفاق عربية – بغداد 1985 .

-ربحي كمال :

التضاد في ضوء اللغات السامية (دراسة مقارنة) – بيروت 1975 .

-رمضان عبد التواب :

التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه) – القاهرة 1983 .

فصول في فقه العربية – القاهرة 1983 .

المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي – القاهرة 1985 .

-السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) :

الاقتراح في علم أصول النحو – بيروت 1988 .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها – تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين – مطبعة الحلبي – القاهرة 1378 هـ -1958م

-صبحي الصالح :

دراسات في فقه اللغة – بيروت 1976 .

-**عبده الراجحي :**

النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) -بيروت 1979 .

-**علي عبد الواحد وافي :**

علم اللغة – القاهرة 1967 .

-**فندريس (ج) :**

اللغة – تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص – القاهرة 1950 .

-**كوندراتوف (أ) :**

أصوات وإشارات (دراسة في علم اللغة – ترجمة إدوارد يوحنا – وزارة الإعلام – بغداد 1971 .

-**محمد حسن عبد العزيز :**

مدخل إلى علم اللغة – القاهرة 1983 .

-**محمود السعران :**

علم اللغة(مقدمة للقارئ العربي)– دار النهضة العربية–بيروت–د.ت.

-**محمود فهمي حجازي :**

علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية) – وكالة المطبوعات – الكويت 1973 .

اللغة العربية عبر القرون – القاهرة 1978 .

مدخل إلى علم اللغة – القاهرة 1982 .

-**ميشال زكريا :**

الألسنية (علم اللغة الحديث) قراءات تمهيدية – بيروت 1984 .

الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام – بيروت 1983.

-**نايف خرما :**

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة – سلسلة عالم المعرفة – الكويت 1978 .

-**ولفنسون (أ) :**

تاريخ اللغات السامية – بيروت 1980 .